



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي

دراسة حالة: (تجربة منظمة الساحل البريطانية في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة أربعات في ولاية البحر الأحمر)

The Role of Local NGOs in Local Development

“Case Study: Experience of British Sahiel Organization in Local Community "Development at Arbaa’t Area in Red Sea State

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة العمل الطوعي

إعداد الباحث

محمد آدم حسين فقيري

المشرف الرئيسي

د. ابتسام محمد أحمد محمد خير

فبراير/2019م

الآيـة

قال تعالى :

﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاء بِنَاء وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ صدق الله العظيم

سورة غافر الآية (64)

الأهـــداء

أهدى هذا الجهد المتواضع إلى :

أمى العزيزة

إبنتى الغزيزة

والأسرة الكريمة

االشكر والعرفان

بادى ذى بدء الشكر لله سبحانه وتعالى اولا وأخيرا على نعمة العلم التى أولانى اياها لإتمام هذا البحث بحمد من الله وتوفيقه

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التى وافقت باجراء هذا البحث عن دور المنظمات غير حكومية فى تنمية المجتمع المحلى ريفى ولاية البحر الاحمر بالتطبيق على (منظمة الساحل البريطانية) وأخص بالشكر والتقدير للمشرف الرئيسى .

الدكتورة /ابتسام محمد أحمد محمد خير التى كانت لى عوناً ومرشدا ومشرفاً على هذا البحث وأشكر بالعرفان أسرة منظمة الساحل البريطانية بولاية البحر الاحمر والتى تفضلت بمدى بكل التقارير التى تخص عملها بالمنظمة .

وأخيرا كل الشكر والعرفان للبروف /أحمد عبد العزيز حيث كان لتوجيهاته وتصويباته واستشارته الأثر القيم فى إلمام هذه الرسالة كما أخص بالشكر والتقديرالمستشار/أبو آمنه هاشم والأستاذ/ صلاح الدين محمد البلوله للجهد الاستشارى والفنى الذى قاما به عبر المراحل المختلفة لفصول الرسالة ككل .

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية المجتمع المحلى من خلال إبراز المشكلة الرئيسية للدراسة حول طبيعة هذا الدور فى تنمية المجتمع المحلى ومدى اسهام مشاريع تلك المنظمات فى تنمية المجتمع المحلى بولاية البحر الاحمر, تمثلت أهداف الدراسة فى توضيح الدور الفعلى للمنظمات غير الحكومية فى تنمية المجتمع المحلى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بالتركيز على منطقة اربعات ، كما هدفت إلى التعرف على الدور الفعلى لمنظمة الساحل فى تنمية المنطقة .استقت الدراسة أهميتها من الدور الذى يلعبه العمل الطوعى كقوه محفزه ومحركة للطموحات التى من شانها تحقق تطلعات مواطنى منطقة أربعات من خلال شحذ الهمم لتوسيع المشاركة فى تنمية مناطقهم تنمية ذاتية .اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، ومنهج دراسة الحالة من خلال استخدام الأساليب الاحصائية المتمثلة فى برنامج الحزم الإحصائية العلوم الاجتماعية (SPSS) والذى من خلاله تم توزيع استبانات على عينة قصدية بلغت 250 فرداً أخضعت اجاباتهم للتحليل التى وظفت لاخذ قياساته عدة تقنيات لإثبات صحة فرضيات الدراسة .

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها :

1/الجمعيات الطوعية لها دور فاعل فى عملية تنمية المجتمع المحلى بريف ولاية البحر الاحمر .

2/مفاهيم الشراكة التى انتهجتها المنظمة مع المؤسسات المحلية والزراعية والرعوية أسفرت عن خلق مجتمعات ذات كفاءه عالية فى تنفيذ ومتابعة وتسويق المنتجات المحلية .

3/اللجان القاعدية التنموية وخاصة برنامج تمكين المراة الريفية والحضرية ساهمت فى تطوير المشروعات الزراعية والرعوية ومشاريع ادرار الدخل .

4/منظمة الساحل اهتمت بالبنيات التحتية اكثر من الاهتمام بالموارد البشرية خاصة فى برنامج التعليم .

بناء على النتائج اعلاه يوصى الباحث بالاتى :

1/توجيه منظمات المجتمع المدنى والموسسات الغير حكومية ورجال الاعمال للتصدى لقضايا البيئة والتنمية فى المجتمع المحلى ، وتبنى مشكلات الفقر بالمناطق الريفية وخاصة منطقة اربعات .

2/ضرورة تحقيق شراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية لضمان الاستغلال الامثل للموارد االبيئية والبشرية .

3/اهمية اشراك المراة الريفية والحضرية فى جميع مراحل دورة المشروع لتمكينها من الانخراط فى العملية التنموية تماشيا مع الالفية الثالثة .

4/تركيز الاهتمام بظاهرة تدنى مستوى التعليم فى ريف ولاية البحر الاحمر وعلى وجه الخصوص منطقة اربعات، وذلك باشراك كل الفاعلين وجهات الاختصاص فى مجالات التربية والمنظمات المحلية والعالمية فى هذا الشان.

Abstract

This study addressed the role of NGOs in local development community through highlighting the main problem of the study on the role of NGOs in rural development and how far it contributes in these projects to develop the rural areas of the Red Sea state.

The objectives of the study were represented in identifying the actual role of voluntary organizations in developing the rural community in the economic and social field by focusing on the rural areas of the RSS. The aim was to identify the actual role of these organizations through the projects made by the Sahiel Organization, in developing the Red Sea countryside.

The importance of the study represents in the role of voluntary as an motivation power for aôhieving ambitions that citizens can comes through mobilizing citizens to expand their participation in developing their areas.

The study followed the analytical descriptive approach and the case study methodology through the use of the statistical methods represented in the statistical packages program for social sciences (SPSS).

The study reached to a number of results, the most important of which are as follows:

1. The voluntary communities have an effective role in developing the local process in general and in RSS's rural areas in private.
2. The concepts of participation by the organization with the local, agricultural and pastoral Ests. resulted in creating societies with high efficiency, particularly in implementing, following-up and marketing the local products.
3. The developmental base-committees, specifically the program of civil and rural empowerment woman, contributes in developing the agricultural and pastoral in addition to the income gaining projects.
4. The Sahiel Organization pay more interesting in infrastructure more than human-resource particularly in education programs.

Based on the above results, the researcher recommends the followings:

1. Directing the civil societies , NGOs and business-men to encounter to the issues of environmental and development in the local community, in addition to adopting the issues of poverty at Arbaa't area.
2. The necessity to achieve an effective participation with the base-communities to ensure the best using for the environmental and human resources.
3. The importance of joining the civil and rural woman in all project cycle phases in order to empowering her to participate in the developmental process in matching with 3rd millennium.
4. There must be concentrating on low level of education in RSS's rural areas, specifically Arbaat area, this could be through participating all competent bodies in fields of education, local and International Organizations within this regards.

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

تعتبر ولاية البحر الأحمر وخاصة منطقة أربعات من المناطق التي تعرضت لدورات جفاف متكررة في الأعوام 84 ، 91 و 2001م ، 2004 و 2010م (بنتليانو ، 2010م)

ولذلك أصبحت من أكثر المناطق فقراً في السودان وعلى وجه الخصوص منطقة البحر الأحمر ، حيث كانت الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية في أدنى درجاتها ، ولكن بعد تدخل ونفرة المنظمات العالمية كمنظمة أوكسفام والساحل ومنظمات أخرى ، أعطت بصيص أمل للسكان المتأثرين في المنطقة المذكورة أعلاه ، وذلك بالاغاثات العاجلة ، ثم بإنزال برامج التنمية المستدامة ، حيث تحول مشروع منظمة الساحل الزراعي في منطقة أربعات إلى مشروع تنمية مستدامة ، حيث استهدف هذا المشروع الزراعة والمياه واهتم كثيراً ببناء قدرات المجتمع وذلك بتكوين جميعات محلية وجمعيات نسوية ، وتوج ذلك بتكوين جمعية منطقة أربعات التنموية والتي تم رفعها أخيراً إلى منظمة.

بدأت منظمة الساحل البريطانية بدراسة بحثية استغرقت عامين (84 – 1986م) وذلك بمعاونة مستشار خارجي بالتعرف على احتياجات المجتمع الزراعية في المياه والزراعة.

ويتمثل الهدف العام من إنفاذ مشروع هذه المنظمة في منطقة أربعات المستهدفة لتوسيع وتقوية استراتيجيات سكان المنطقة وتمكينهم من مقابلة المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بهم(تقرير منظمة الساحل ، 2016).

وجاء إنفاذ منظمة الساحل للمشروعات الموجهة لمنطقة أربعات عبر مراحل مختلفة وهذا ما تركز عليه هذه الدراسة ، حيث تدرجت المنظمة في إنفاذها للمشاريع مركزة على إنسان المنطقة ونشاطه الزراعي والرعوي حيث كونت جمعية تعنى بتجميع أهالي القرى النائية في جمعية واحدة منحت من خلالها تمويلات محدودة لمشاريع صغيرة تستهدف المزارعين ، وقامت منظمة الساحل في مرحلة المشروع الثانية في أعقاب توقف عمل منظمة أوكسفام في العام 2009م بإنفاذ مشروع يستهدف النشاط التنموي لأهالي المنطقة ، أعقب ذلك مشروع الـ RRP منذ العام 2009 من خلال اتحاد منظماتي ضم عدة منظمات أجنبية ووطنية ، وهذا المشروع استهدف ثلاثة أنشطة رئيسية تمثلت في بناء قدرات المجتمع وتقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومشاريع أخرى لتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المستهدفة ، أما المشاريع في المرحلة الأخيرة فتمثلت في مشروع الأمن الغذائي الذي نفذ بين الأعوام 2010 و 2013 بتمويل من الاتحاد الأوروبي. (دايتاك ، 2014م).

تأسيساً على ما سبق ؛ جاء اختيار الدراسة لمنظمة الساحل البريطانية كدراسة حالة على اعتبار أنها من أكثر المنظمات نشاطاً وتميزاً في المشاريع المنفذة بريف ولاية البحر الأحمر(منطقة أربعات).

مشكلة الدراسة :

مقدمة :

تعتبر ولاية البحر الأحمر وخاصة منطقة أربعات من المناطق التي تعرضت لدورات جفاف متكررة ، ولذلك أصبحت من أفقر المناطق في السودان وخاصة في البحر الأحمر ، حيث قلة الأمطار التي أدت إلى ضعف المراعي والذي أدى بدوره إلى إفقار القطاع الزراعي والحيواني ، صاحب ذلك ضعف الدور الحكومي في تقديم الخدمات من تعليم وصحة وزراعة في ظل غياب المنظمات العالمية وأدوارها ، وهنا يتساءل الدارس ؛ ما هو دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمعات المحلية؟ هذه الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية ، أدت إلى دخول المنظمات العالمية في الولاية والتي دخلت في مراحلها الأولى ببرامج إغاثة وإعادة إعمار ، وهنا دخلت منظمة الساحل منطقة أربعات بعد خروج منظمة أوكسفام بالمراحل التي ذكرت سابقاً في المقدمة ، حيث أتيحت الفرص لمنظمة الساحل أن تكمل دورة المشروع التنموي كاملة بالرغم من مواجهتها لبعض الصعوبات ، بناء على ما سبق يمكن إجمال مشكلة الدراسة بالسؤال المحوري والرئيسي التالي ، ما هو دور منظمة الساحل البريطانية في تنمية المجتمع المحلي بولاية البحر الأحمر؟

وينبثق عن سؤال الدراسة الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

أولاً : هل برامج التدريب قد حققت أهدافها ؟

ثانياً : هل يشارك المواطن مشاركة فعالة في تنفيذ مشروعات التنمية ؟

ثالثاً : هل المشروعات التي تم تنفيذها من قبل المنظمة تتمتع بالاستدامة؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة في موضوع دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي من أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات في هذا المجال ، فقد أصبح هذا الموضوع من المواضيع الهامة التي تشغل بال الكثير من علماء العلوم الإنسانية ، وتكمن أهمية الدراسة في توضيح أهمية المشروعات التي تنفذها المنظمات بولاية البحر الأحمر وخاصة منظمة الساحل البريطانية .

الأهمية العلمية :

(1) المساهمة في توضيح دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي وخاصة منظمة الساحل البريطانية.

(2) تزويد الخبراء والأكاديميين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بحلول مستحدثة في تحقيق تنمية المجتمع المحلي بريف بولاية البحر الأحمر.

الأهمية التطبيقية :

(1) تقييم تجربة المنظمات الطوعية بولاية البحر الأحمر بالتركيز على منظمة الساحل البريطانية بغرض إلقاء الضوء على السلبيات والإيجابيات.

(2) تفيد هذه الدراسة المخططين ومتخذي القرارات في التنمية ، إذ أنها تتناول قضية دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي.

(3) تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها تعزيز دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي وأخرى في دراسات مستقبلية تحقق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة :

1- التعرف على كيفية إحداث تنمية ريفية من خلال برامج منظمة الساحل البريطانية.

2- التعرف علي الدور الفعلي لمنظمة الساحل في تنمية منطقة أربعات من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

3- التعرف علي برامج المنظمة وخاصة برامج بناء القدرات وبرامج التوعية التنموية.

4- التعرف على مدى إشراك المواطن في تنفيذ المشروعات التنموية من خلال عمل منظمة الساحل البريطانية في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

5- دراسة وتقييم الأنشطة التنموية لمنظمة الساحل في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

6- التعرف علي دور المنظمة في نشر الثقافة البيئية ومفاهيم الاستدامة في مشاريعها التنموية بالمنطقة.

فروض الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

1- توجد علاقة بين إحداث التنمية الريفية وبرامج منظمة الساحل البريطانية.

2- توجد علاقة بين دور منظمة الساحل وتنمية منطقة أربعات من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

3- توجد علاقة بين دور منظمة الساحل وبناء قدرات المجتمع التنموية في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

4- توجد علاقة بين أنشطة المنظمة ومشاركة المواطن في تنفيذ المشاريع التنموية بمنطقة الدراسة.

5- توجد علاقة بين عمل المنظمة وإمكانية استدامة مشروعاتها في منطقة الدراسة.

6- توجد علاقة بين الاهتمام بدراسة الأثر البيئي وتنفيذ المشروعات التنموية في منطقة الدراسة.

مبررات الدراسة :

ما دفع الباحث لاختيار موضوع الدراسة أهمية العمل الطوعي والدور الذي يلعبه في التنمية ، وحفزه؛ التساؤل عن مقدرة المنظمات الطوعية وخاصة الأجنبية التي انتشرت في معظم أنحاء السودان في تقديم برامج مفيدة ، ذلك التساؤل الذي تكرر له عشرات المرات ومن مختلف الأشخاص عندما أخبرهم عن الموضوع الذي رغب الباحث في الكتابة عنه ، وهل للمنظمات الطوعية دور في التنمية ؟ فزاد ذلك عزم الباحث للدراسة عن الحقيقة ونشرها .

الصعوبات والمهددات :

- عدم توفر المراجع الحديثة.
- ندرة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- صعوبة الوصول الجغرافي لمجتمع الدراسة.
- عدم توفر الدعم المالي لمقابلة منصرفات مراحل إعداد الدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : محلية القنب والأوليب ، منطقة أربعات ، ولاية البحر الأحمر.

الحدود الزمانية : 2003 . 2016 م

الحدود الموضوعية : اقتصرت هذه الدراسة على معرفة دور المنظمات الطوعية غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي بالتركيز على منظمة الساحل البريطانية بولاية البحر الأحمر.

الحدود البشرية : مجتمع منطقة أربعات ، محلية القنب الأوليب ، ولاية البحر الأحمر.

تنظيم الدراسة :

تكونت الدراسة من ستة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويشتمل على المقدمة ، مشكلة الدراسة ، أهمية الدراسة ، أهداف الدراسة ، فرضيات الدراسة ، مبررات الدراسة، الصعوبات والمهددات ، ، حدود الدراسة ، تنظيم الدراسة والمفاهيم العامة للدراسة.

الفصل الثاني : استعرض **الإطار النظري للدراسة** وشمل خمسة مباحث:

المبحث الأول : نظريات التنمية الريفية.

المبحث الثاني : العمل الطوعي : النشأة والتطور.

المبحث الثالث : تجربة منظمة الساحل البريطانية

المبحث الرابع : التنمية والبيئة

المبحث الخامس : أثر المنظمات في تنمية في ريف ولاية البحر الأحمر

الفصل الثالث : احتوى علي الدراسات السابقة : الدراسات السودانية ثم العربية ثم الأفريقية وأخيراً العالمية ثم الخاتمة.

الفصل الرابع : الطريقة البحثية

تعريف بمنطقة الدراسة ، منهجية الدراسة ، مجتمع الدراسة ، عينة الدراسة ، تجميع البيانات وتحليل البيانات ، الثبات والصدق.

الفصل الخامس : النتائج ومناقشتها

4- عرض ومناقشة نتائج البيانات الشخصية

5- عرض ومناقشة نتائج الدراسة وإثبات صحة الفرضيات

6- عرض ومناقشة نتائج المقابلات

الفصل السادس :

- الملخص والتوصيات والمقترحات
- ملخص النتائج العامة
- ملخص فرضيات الدراسة
- التوصيات
- المقترحات

المصادر والمراجع :

1/ المصادر والمراجع العربية

- المصادر والمراجع الأجنبية
- الملاحق

المفاهيم العامة للدراسة

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالمفاهيم العامة لهذا الفصل حتى يسهل فهم مدلولاتها عند تناولها من خلال موضوعاته ومحاوره ، وتتمثل هذه المفاهيم في الكلمات والعبارات المفتاحية كعنوان الدراسة الذي يحتوي على دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي ، تجربة منظمة الساحل البريطانية في تنمية ريف البحر الأحمر.

يوضح هذا الفصل مفهوم الدور ، التطوع ، المنظمة ، التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصاديةوالمشاركة الشعبية ،مفهوم التنمية الريفيةومفهوم التنمية المتكاملة والتنمية المستدامة.

مفهوم الدور :

في محاولة تعريف الدور توجد صعوبات حقيقية لمحدودية الدراسة في مفهوم الدور في قواميس اللغة العربية التي اتجهت إلى تعريفه بمعنى دورة الشيء ، إلا أنه قد تعددت محاولات تعريف الدور في

الدراسات الغربية ، ومن هذه التعريفات ؛ تعريف ليفي : يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنياني اجتماعي معين .

تعريف بارسونز : يرى أن الدور هو ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين.

تعريف ميريل : يشير إلى أن الدور يعتبر نموذجاًً من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع معين في مجتمع معين.

تعريف بيريل : يرى أن مفهوم الدور يمثل تلك الممارسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين. (بيريل ،1985م ، 134)

تعريف الدور :

الدور هو ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام مناطة به باعتباره عنصراً في تنظيم أو مؤسسة ما ، إذ إن كل فرد في أي تنظيم لديه أدوار محددة يجب أن يقوم بها.

ويعرف الدور أيضاً :- بأنه مجموعة من أوجه النشاط أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة ، ويتحدد الدور بما تفرضه الوظيفة من واجبات أو عن طريق النظام الهرمي للوظيفة. (الانترنت ، www.bohot.mtl.28/مارس / 2014م)

المفهوم الاجرائي للدور :

يجمل القول بأن الدور هو مجموعة من المسئوليات والأنشطة والصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق ، ويمكن أن يكون لهم عدة أدوار متكاملة أو متناسقة

مع بعضها.

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه مجموعة من المهام والواجبات التي يساهم بها مدير المدرسة في النمو المهني لمعلمي المرحلة الابتدائية.

مفهوم التطوع : -

- التطوع المنتظم:- هو الجهد والعمل الذي يقوم به فرد أو جماعة، أو تنظيم طواعية أواختياراً، بهدف تقديم خدمة للمجتمع، أو لفئة منه، دون توقع جزاء مادي مقابل جهوده.

- فالتطوع يندرج ضمن مفهوم التنظيمات الأهلية ، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ،وتحاول مدرسةُ جونز هوبكنز، أن تؤكد معالم هذا القطاع بتسميته (القطاع الثالث) مقابل القطاعين العام والخاص.

- ولتعريف هذا القطاع ، لابد من تحديد معالمه ومنطلقاته والمتمثلة في:-

- جهد وعمل يلزم الإنسان طواعية،وهو من الجانب التنظيمي: تنظيم أهلي اختياري، غير مفروض علي الفرد أن يقوم به.

– عمل غير مأجور بمعني أدق؛ أي العمل الذي يُقدِم به الفرد ولا ينتظر أجراً مقابل عمله.

– يستهدف في نهاية المطاف هدفاً معيناً يقع تحت مضمون مفهوم تحسين نوعية الحياةبالنسبة لما يتصدي له من أهداف، وخاصةً في الحياة الاجتماعية.

– يستهدف سد ثغرة في مجال الخدمات الاجتماعية أو الرفاه الاجتماعي لا تقوم المؤسسة الرسمية بتغطيتها.

– تنظيم محكوم بأطر إدارية مؤسسية جماعية (جمعيات عمومية، ومجلس أمناء) وقواعد ديمقراطية لاختيار أصحاب القرار فيه.

– تنظيم لا يستهدف الر بح المادي ولا يستفيد منه أعضاء التنظيم الذين يشرفون عليه، ولا يحققون أرباحا شخصية توزع عليهم.

– وسيلة لتحقيق أهداف محددة اتفق عليها الذين قرروا أن يعملوا به.

– تنظيم تحكمه تشريعات محددة تنظم أعماله كافة ، ويعتمد الشفافية والمساءلة القانونية والأخلاقية ، لما يقوم به من أعمال، وما يتوافر لديه من أعمال منقولة وغير منقولة.(الخطيب ، عبد الله عبد الحميد ، 2010 ، 9)

المفهوم الإجرائي للتطوع :

يرى الباحث أن التطوع هو عمل اختياري يقوم به الفرد في إطار جماعة عن طريق تنظيم مدني غير حكومي ، يهدف إلى تقديم خدمة للمجتمع.

وهو كذلك عمل غير ربحي، لا يُقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي/ وغير مهني، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين، من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة.

- **مفهوم " المنظمة "**

عرف كيرت لويس ثقافة المنظمة بأنها مجموعة من الافتراضات والاعتقادات والقيم والقواعد والمعايير التي يشترك بها أفراد المنظمة (كريم ، حسين ، إدارة المنظمات 2010م ، 66)

وفي تعريف آخر : مجموعة من الخصائص والقيم والأخلاق والنواحي المادية والتنفيذية التي تصف منظمة ما وتميزها عن غيرها من المنظمات.(يزعش ، محمد 2011 م ، 20)

وفي تعريف آخر : هي الإطار القيمي والأخلاقي والسلوكي الذي تعتمده المنظمة في تعاملها مع مختلف الأطراف. (طاهر ، كرار ، 2006م ، 182)

وفي تعريف آخر : هي مجموع القيم والسلوكيات المشتركة ، الذهنيات والأعمال التي توجه جهود الأفراد نحو إنجاز الأهداف المشتركة.(lasary: economic ade (interprise 2001 – P : 72)

وتعريف آخر للمنظمة: هي دراسة سلوك الأفراد داخل بيئة معينة ، أو هي دراسة الإطار الذي يمارس فيه الأفراد نظامهم وتتركز على تحقيق هدف معين.(أحمد ، عبد الرحمن ، ب . س.ن. ، 30)

تتشكل المنظمة بحسب التعريفات المختلفة التي أوردتها هذه الجزئية من عدد من العناصر يمكن أن تحديدها في التالي :

- الأهداف.
- الأعضاء.
- الهيكل التنظيمي.
- الاتصالات.
- القوانين.
- العمل.
- نظام مفتوح أو مغلق مع البيئة المحيطة.

المفهوم الإجرائي للمنظمة :

من خلال التعاريف السابقة يمكن ايجاد تعريف شامل لثقافة المنظمة ؛ هي مجموعة من القيم والقواعد والسلوكيات والذهنيات التي توجه جهود الأفراد لإنجاز أهداف مشتركة بحيث يمكن تمييزها عن باقي المنظمات.

مفهوم التنمية:-

تعرّف التنمية بأنها مفهوم يوحي بالتغيير وإدخال أفكار جديدة في النظام الاجتماعي بغرض حياة أفضل ، والمحور الأساسي للتنمية هو بناء العنصر البشري حتى يمكِّن البشر من بناء مستقبلهم بأنفسهم من خلال التجربة في حياتهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم (تقرير الأمم المتحدة ، 1983 ، 31)

تعريف التنمية لغةً:

التنمية لغة : هي الزيادة والاتساع والتحسين.

تعريف التنمية اصطلاحاً

التنمية اصطلاحاً ، تعريف مختلف فيه وفقاً لاتجاهات الباحثين والمفكرين الذين تعرضوا لهذا الموضوع ، فقد ذكر البعض أن التنمية هي التقدم الاجتماعي الذي يهدف لتحقيق ظروف اقتصادية أفضل ، وقد ركز أصحاب هذا الرأي على الجوانب الاقتصادية في التنمية باعتبارها ضرورة أساسية لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق تطلعاته في التقدم والرفاهية.(مركز دراسات النوع، 1999م،الخرطوم،3)

مفهوم تنمية المجتمع :

ظهر مفهوم تنمية المجتمع علي المسرح الدولي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين علي إثر بعض التجارب التي قامت بها عدة بلدان نامية في آسيا وإفريقيا ثم احتضنتها هيئة الأمم المتحدة

ووكالاتها المختلفة باعتبارها وسيلة فعالة لتغيير معالم الحياة في المجتمعات الريفية في الدول النامية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إن وعي المواطنين باحتياجاتهم ومساعدتهم علي خلق ودعم المبادرة والمبادأة في التفكير والتخطيط والتنفيذ لاشباع هذه الحاجات ، يعتبر من صميم الأعمال التي تدور فيها عمليات تنمية المجتمع.

وقد تبنت هيئة الأمم المتحدة تعريف تنمية المجتمع من توصية المؤتمر الذي عقد في أكسفورد عام 1948والذي يقر بالنص التالي: " تنمية المجتمع هي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية لتحسين أحوال المواطنين اقتصاديا واجتماعياوثقافياً ..ودمج المجتمعات المحلية في المجتمع القومي وتمكينه من المشاركة في التنمية القومية (مجلة الرعاية الاجتماعية العدد الثالث1974). (الحسن داؤود ، 2002 ، 31)

التعريف بتنمية المجتمع المحلي :-

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي من أبرز المفهومات التي أثير حولها العديد من اللغط، وعدم الوضوح لدي بعض الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية ومفهوماتها.

وقد ظهر المفهوم لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام 1950 ، وقد خصصت دائرة الشئون الاجتماعية بالأمم المتحدة قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع، وقد اتخذ قرارا باعتبار تنمية المجتمع المحلي وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية، واستقر الأمر إلى اعتبار مفهوم تنمية المجتمع المحلي على أنه أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية أساساً.

وقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي ، وكان أولها تلك التى صدرت عن مؤتمرات وهيئات دولية.

وقد عرفت الأمم المتحدة في عام 1956 تنمية المجتمع المحلى بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التى تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتى تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المنظمة محلياًبشكل يوظف محاولات استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلى باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.

ثم عرف المفهوم عام 1963 بأنه " تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة وذلك من خلال عنصرين أساسيين أولهما:

- مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية وبقدر أكبر يمكن من الاعتماد على مبادراتهم الذاتية.

- تقديم المساعدات الفنية وغيرها من الخدمات الاخرى بطريقة تشجع المبادأة والاعتماد على الجهود الذاتية والمساعدات المتبادلة ، وجعلها أكثر فعالية.

ومن خلال الاستقراءات السابقة لما ورد في التعريفات أعلاه ؛ يرى الباحث أن عملية تنمية المجتمع هى عملية متبادلة ومتكاملة بين افراد المجتمع المحلى والحكومة ،أى بين القيادة والقاعدة ، ويجب أن تتاح مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية المحلية في ظل تطبيق اللامركزية كلما امكن .

وتعريف آخر لتنمية المجتمع يوضح أن تنمية المجتمع ترتكز على المشاركة على نطاق واسع بين السكان في المجتمع المحلى لتحقيق الاهداف المقصودة من أجل خلق وايجاد الظروف والأوضاع التى تحقق التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع .

ويذهب "بيتردى سونوى إلى أن تنمية المجتمع فلسفة وعملية تقوم على أساس مجموعة من المفاهيم المتكاملة هى (العون الذاتى) الذى يعتبره شعار التنمية ، المبادأة المحلية ، وعملية الاستشارة.

ويذهب (آرثردونهام) إلى أن تنمية المجتمع هى نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعى وممارسة الأهالى لعملية التوجيه الذاتي.

كما وجد في دراسة صدرت عن الأمم المتحدة عام 1963 بعنوان " تنمية المجتمع والتنمية القومية " لخصت مفهوم التنمية الاجتماعية في أنها العملية التدريجية لتطوير وتنمية قدرات أهالى المجتمع المحلى بواسطة الموارد الفنية والمالية والحكومية. (دعبس ، يسري ، 2008 ، 35)

وتهدف تنمية المجتمع إلى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل ورفع مستوى افراد المجتمع عن طريق الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في اطارتنظيم علاقاتهم وتهيئة قواهم للعمل الجماعى من خلال تكوين المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الملائمة.

وقد بدأ ظهور مفهوم تنمية المجتمع في الدول النامية ، بعد الحرب العالمية الثانية كمجهود منظم للنهوض بأحوال المناطق الريفية في الدول النامية ، وقد ظهر هذا المفهوم بطرق متعددة مثل تطوير القرية والرعاية الريفية. (عبد المحمود ، فاطمة ، 1980، 35)

المفهوم الإجرائي للتنمية المحلية :

التنمية المحلية في مفهومها الإجرائي : هي إشراك جميع أفراد المجتمع في الجهود المبذولة من الجهات الرسمية لرفع مستوى المعيشة عبر الاعتماد على المبادرة الذاتية والعون الذاتي.

وهي عملية داخلية ذاتية تعني الحركة المستمرة المتفاعلة المرتكزة على زيادة الانتاج واستثمار الموارد ، وهي متوازنة شاملة ومتكاملة ، ولابد أن تنبثق من سياسة عامة تختلف باختلاف المجتمعات والظروف والإمكانيات.

مفهوم التنمية الاقتصادية:-

- إن التنمية تعني من الزاوية الاقتصادية زيادة الطاقة الانتاجية للسكان علي مر السنين ، أو نمو القوة العاملة للسكان والموارد الأخرى الطبيعية والصناعية كماً ونوعاً، ويمكن أن تكون التنمية الاقتصادية نتيجة للتطورات
- زيادة الاستخدام الاجمالى للموارد التى لم تكن مستخدمة من قبل ، كالزيادة في استخدام الموارد البشرية التى كانت لاتسهم في انتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع وكذلك في استغلال الموارد المعطلة كالتوسع الافقى الزراعي
- يمكن تحقيق زيادات كبيرة في انتاج السلع والخدمات من خلال العمل على رفع الانتاجية بالنسبة لوحدة الموارد المستخدمة إذا كانت تلك الموارد تستخدم بطريقة اقل مما تسمح به امكانياتها الفعلية ، أو إنها توجه نحو مشروعات ومجالات للتشغيل تكون انتاجيتها متحققة .
- بينما تعطى مشروعات تحقيق عوائد اكبر استيعاب متأخر ، وفي كلا الحالتين يكون الانتاج أقل وأبطأ من الامكانيات الفعلية.
- إن الدول المتخلفة يمكنها زيادة الانتاج وتحقيق فائض اقتصادى بقليل من الاجراءات التنظيمية والاجرائية ، لوتمكنت من تغيير أساليب وعلاقات الانتاج بصورة عامة .
- فإذا كانت التنمية وسيلة لترقية ظروف الانسان المعيشية والمادية ، إذن هى ليست هدفاًبمعزل ، بل يشترك معها التحول الاجتماعى وهو الهدف الرئيسى لعملية التنمية.

والتنمية الاقتصادية عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بهدف تحسينها ، مثل الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي ، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول ، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة.

كما تعرف بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها وتحديداً في المناطق التي تعاني من غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة (Economic development, Business Dictionary, Retrieved 2-1-2017)

وبوجه عام ؛ تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وبالتالي تحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكلية الإنتاج (الموسوعة الحرة ، الانترنت www.wekepidua.org/)

كما يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لمنطقة معينة ، كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد ، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة من بينها ؛ رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة ، فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي ، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل والسياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الانتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

بناء على ذلك يشير الخبير الاقتصادي (أمارتيسين) إلى أن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية (الموسوعة الحرة ، الانترنت www.wekepidua.org/)

المفهوم الإجرائي للتنمية الاقتصادية :

تعني ترقية استخدام الموارد البشرية للسكان وترقية الموارد الطبيعية والصناعية ، وتهدف إلى زيادة الإنتاج لتحقيق التحول الاجتماعي وهو الهدف الرئيسي للتنمية ، فضلاً عن أنها إحدى الوسائل والطرق والامكانيات المستخدمة من أجل تحسين مستوى المعيشة للحياة في مختلف نواحيها الاقتصادية.

مفهوم المشاركة الشعبية :

إن موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التى تشغل بصفة عامة بال علماء الاجتماع ، السياسة ،الاقتصاد والا دارة في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، هذا من ناحية ، أما من ناحية أخرى ، فقد أخذ تعبير المشاركة الشعبية في الانتشار واصبح يتردد بكثرة بين القادة السياسيين والمخططين ورجال الادارة على كل من المستويين القومى والعالمى .

ومن ناحية ثالثة يركز الفكر التخطيطى المعاصر على اهمية استثارة المشاركة الشعبية للمساهمة في تنمية المجتمع وتعبئة الجهود لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات سريعة تساعد على اللحاق بركب الحضارة الحديثة واتجاهات العولمة والتغيرات السريعة والمتلاحقة في العالم ، ويرجع هذا إلى أن المشاركة الشعبية تعتبر قيمةاجتماعية وأسلوب اجتماعى تخطيطى قائم على الرغبة والاختيار دون قهر أوإجبار ،ومن ثم يمكن ان يساهم في تحقيق مزايا عديدة وفعالية في ترشيد القرارات وتقييمها وسرعة دوران عملية التنمية للمجتمعات الريفية (المليح ، عبد الحميد،2012م ، 15)

ويشير د. شيخ الدين من الله بأن : المقصود بالمشاركة الشعبية هو تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسئولية الاجتماعية ، أي مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلى بوجه عام ، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه

خاص ، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه او يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية.(من الله ، شيخ الدين ، 2003 م ، 37-38)

- إن المشاركة المجتمعية : تعنى الجهود الطوعية التي تقدم من مختلف تجمعات ومنظمات العمل المدني سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بالجهد من اأجل دعم كافة مشروعات وبرامج التنمية في المؤسسات الرسمية في المجتمع". (دعبس، يسرى 2008م ، 65)

المفهوم الإجرائي للمشاركة الشعبية :

هي عملية تضافر جميع جهود المواطنين سواء كانت في إطار محلي أو قومي ، ويركز الفكر التخطيطي المعاصر على أهمية استثارة المشاركة الشعبية للمساهمة في تنمية المجتمع.

مفهوم التنمية الريفية:-

- التنمية هي عملية بناء ذات جوانب متعددة متماسكة ومتداخلة ومحسوبة بعوامل عدة منها الوقت ،الامكانات المادية والبشريةوتحقيقها يحتاج إلى تركيبة من عناصر متناسقة تأخذ الكل بمقدار .
- التنمية الريفية هي مجموعات عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال جهود حكومية وأهلية مشتركة بأساليب ديمقراطية وفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة .
- عملية ذاتية داخلية : أي أنها تُخطط وتُمول وتُنفذ وتُتابع وتُقيم اعتماداً علي الموارد البشرية المتاحة ، بل وتُوظف فيها الموارد المادية المتاحة لتحسين مستوى المعيشة .
- التنمية الريفية عملية متغيرة ومستمرة تطور نفسها بنفسها .
- التنمية الريفية ذات طرق متعددة حسب تعدد واختلاف المكان والزمان والامكانات والمراحل التنموية .
- التنمية الريفية عبارة عن جهود للحث على المشاركة ودعم التسيير الذاتى لبرامج التنمية .
- التنمية الريفية تتضمن تنمية قدرات الانسان وذلك بتغيير افكاره واتجاهاته وفهمه ومساندة مشروعاته الذاتية ، وذلك بالاستعانة بالمساعدات الفنية والمادية من السلطات الحكومية
- تتطلب التنمية الريفية وجود اخصائى تنمية ريفية يتولى القيادة المهنية لعملية التنمية في مختلف اطوارها .
- الاتجاه التكاملى في التخطيط : بحيث تكون برامج التنمية الريفية متعددة الاغراض لتساعد على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادي والثقافي بطريقة متوازنة تنهض بالنواحي الحياتية مادياً ومعنوياً." (نور ، 2005م ، 13)
- قامت هيئة الأمم المتحدة بعد إنشائها 1945 بتفعيل وتعريف هذا المفهوم ، حيث جعلت من جهود تنمية المجتمع (عملية للعمل الاجتماعى تساعد افراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط

والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم وإحتياجاتهم الاساسية والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة إحتياجاتهم والقضاء علي مشاكلهم والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد قدر الامكان على الموارد الذاتية للمجتمع وإستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والاهلية من خارج المجتمع المحلى. (الحفيان ، 1995م ، 27)

قبل البدء في تعريف التنمية الريفية المستدامة هنالك سؤال يطرح نفسه :

لماذا ندرس المجتمع المحلى وتنميته ؟

للإجابة على السؤال أعلاه ؛ يمكن القول بأن المجتمع الريفي كان وسيظل موضع اهتمام علماء الاجتماع والمشتغلين في جهود التنمية لأسباب عديدة منها على سبيل المثال:-

- أنه المجتمع الذي يضم غالبية سكان العالم النامى ومنه السودان وغيره من الدول ، وبالتالى فإن الاهتمام به أمر طبيعى له اولويته لانه اهتمام بالغالبية من ابناء هذه المجتمعات .
- إن التقدم الاقتصادى لأى مجتمع نامي لايتم إلا عن طريق تنمية قطاعه الريفي والزراعى ، وأنه بدون زيادة الانتاج الزراعى وتوفره هو المصدر الأساسى للغذاء والكساء ، وعليه فإن تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى لاتستند إلى دعامة اقتصادية سليمة ومستقرة ،وبالتالى فإن أى تنمية قائمة على أسس حضرية أوصناعية أوتجارية لاتقوم على أساس مناسب من التنمية الريفية ، هى تنمية قائمة على أساس واهٍ لاتحتمل الاستمرار والصمود .
- إن أهمية المجتمع الريفي تكمن في الواقع في قيمته الحضارية بوصفه الأصل الثقافي أوالحضارى ، ومنه تنبع قيم المجتمع الأصيلة وتقاليده الراسخة التى تمنح المجتمع صلابته وتماسكه ، هذا بجانب أن القطاع الزراعى يساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومى وخاصة في الدول النامية .
- إن رفاهية المجتمع الريفي تعتبر جزء لايتجزأ من رفاهية المجتمع ككل .
- هناك من الاسباب الوطنية والسياسية ما يعمل على زيادة ولاء المجتمع الريفي وتنميته ، وغيرها من الاسباب التى تدعو إلى الاهتمام بالمجتمع الريفي وتنميته.(علاء الدين ، 2003م ، 66).

المفهوم الإجرائي للتنمية الريفية :

هي عملية ذاتية داخلية وذات طرق متعددة ، وهي عبارة عن جهود للحث على المشاركة القائمة على الاتجاه التكاملي في التخطيط ، وتتطلب وجود إخصائي تنمية ريفية يتولى القيادة المهنية لعملية التنمية في مختلف أطوارها.

تعريف التنمية الريفية المستدامة:-

مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح مفهوم التنمية المستدامة(Sustainable Development) كنموذج تنموى بديل ، وظهر تعريفه في العام 1981 م معرّفاً التنمية المستدامة بأنها السعى الدائم لتطوير

نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات وامكانات النظام البيئى الذى يحتضن الحياة لأجيال اليوم دون المساس بحاجات أجيال المستقبل.

ويشير د.محمد علاء الدين بأن التنمية الريفية المستدامة يجب أن تعمل المؤسسات والمنظمات بشكل وفكر جديدين يتطلب معهما تخطيط وتنفيذ برامج التنمية من القاعدة وليس من القمة (Grass-Roots Development) ولتحقيق هذه الايدلوجية لابد من الاهتمام بالمؤسسات والمنظمات التى تنمى هذا الفكر في نفوس الافراد ، ويكون الرجوع إلى القمة في عمليات الإشراف والمتابعة والإستشارة ، وهو ما يطلق عليه " اللامركزية" ، والتى يجب أن تتعامل معها الدول النامية.(علاء الدين ، 2003م ، 67).

وهذا يتطلب أيضاً منظمات ومؤسسات حديثة لتلافي كل عيوب أو سلبيات المنظمات القديمة التى تتميز ببيروقراطيتها العالية ، وعدم القدرة على الإنجاز الجديد والسريع ، والتأكيد على أهمية المنظمات غير الحكومية NGOs في المساعدة على إحداث عملية التنمية لقدراتها على خفض الضغط على المنظمات الحكومية ،وقدرة جميع المجتمعات على المشاركة فيها بإيجابية وفعالية ، وهذا يجعل المجتمع أكثر مدنية وتحضراًفي التعامل مع المشكلات التنموية.

التنمية المستدامة تعنى إشراك المجتمعات المحلية في صنع السياسات والتخطيط والتنفيذ والرصد حتى يراقب الناس ما يحدث في حياتهم ويحتاج الناس إلى المعلومات عن كل البدائل المتاحة حتى يصبحوا مؤثرين في تنظيم جمعياتهم التي تكون المجتمع المدني .

منذ أن ظهرت فكرة الأهداف الإنمائية للألفية وخلال فترة قصيرة ، أصبحت مقبولة بين الناس الذين يعملون في مجال التنمية ، كما أصبحت مقبولة على نحو متزايد بين أولئك الذين يعملون في التجارة ودنيا المال .

لقد قام الأمين العام للأمم المتحدة خلال العاميين الماضيين بدور بارز لتوفير الدعم السياسى للأهداف الانمائية للألفية ، وكان هذا الدور واضحاً في مؤتمر مونتريرى ومؤتمر قمة التنمية المستدامة في جوهانسبيرج .

وخلال هذه المؤتمرات أكدت المنظمات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الامم المتحدة على اهمية هذه الاهداف" (تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2003م ، 11)

ومن المعروف أن المناطق الريفية في أمس الحاجة لمثل هذه المفاهيم للتغلب على كبواتها التنموية ، حيث أن هناك آثاراً سلبية في القرية مازالت تعانى منها حتى الآن ، ولم تستطع كل البرامج التنموية السابقة أن تحد منها أوتتغلب عليها فالعملية في حد ذاتها تغيير في الفكر والأداء والسلوك أكثر منها تغييراً في الأساليب والأدوات بعد أن طغت فكرة المقاييس المادية الملموسة لكل البرامج التنموية السابقة.

خصائص ومميزات التنمية المستدامة:-

- التطوير والتغيير: بمعنى أن التنمية عملية ديناميكية متجددة تهدف إلى تغيير حياة الناس نحو الأحسن .
- الاستمرارية :- بمعنى أن التنمية تتحقق من خلال مدة طويلة ممرحلة إلى آنية ومستقبل قصير الأجل وآخر طويل الأجل ، الأمر الذي يكسبها الديمومة والتواصل بين الاجيال.
- الشمولية :- تشمل جميع أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة مراعياً قدرات الأفراد وامكانيات المجتمع المادية والمعنوية.
- التعاون والتكامل :- هي عملية يخطط لها ويتم تنظيمها علي جميع مكونات المجتمع كل حسب دوره.
- الاستقلالية :- التنمية لا تستديم إلا إذا كانت نابعة من خصائص ومميزات وقدرات المجتمع بعيدة عن أشكال التبعية.(علاء الدين،2003م، 69)

المفهوم الإجرائي للتنمية الريفية المستدامة :

هي التنمية التي تلبي حاجة الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم ، وهذا شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

والتنمية المستدامة أو المتواصلة أو المستمرة تعني التنمية التي تلبى حاجة الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم وهي تعتمد في ذلك علي استراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها ، فهى ملك لكل الأجيال المتعاقبة ولها حق الانتفاع بها دونإهدار أو استنزاف حفاظاً عليها وصيانةً لها.

مفهوم التنمية المتكاملة:-

بدأ العمل على منهج التنمية الريفية المتكاملة حديثاً في أواخر السبعينات : مثال لذلك : مشروع جبل مرة والسافنا ، حيث يقوم المشروع بتنفيذ مكونات أهمها الزراعة – تنمية المجتمع- الصحة – البيئة، التعليم ، بجانب الطرق والمياه – وقد صاحب هذا الشكل الإدارى عدم إلتزام الوزارات والإدارات المنفذة للبرنامج الذى تضعه الوحدة الإدارية وفقاً لوثيقة المشروع ،وتم تعديل هذا النظام بأن يشارك المستفيدون في تنفيذ البرنامج ، ومثال لذلك : مشروع النهود للإئتمان التعاونى حيث تم تنفيذ المشروع من خلال تكوين جمعيات تعاونية يختارها المستفيدون بالإنتخاب ، وتلى ذلك مشروع تنمية جنوب الروصيرص ، إذ يتم المشروع من خلال مشاركة الاتحاد التعاونى بالمنطقة ، كما تبنى مشروع تنمية المناطق المختارة (Areas Development Selection) (ADS) أسلوب المشاركة التحتية من خلال الإدارة المالية بإقامةالصندوق الدوار لضمان استدامة التنمية في المنطقة . ولذا يتضح أن التنمية عملية شمولية مجتمعية تهدف إلى تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعى والثقافي والسياسى ، فالتنمية عملية مجتمعية واعية مقصودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد ، فهى عملية شاملة لاتقتصر علي تحقيق هدف واحد ، بل هى تنمية متكاملة لكل جوانب المجتمع.

وبصـورة أدق ؛ هـى عبـارة عـن المعـايير الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية وهـدفها الأساسـي هـو تحقيـق الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المادية التى منها القرار – السكن – الصحة – التعليم والعمل والمعنوية التى منها تحقيق الذات من خلال الانتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والشعور بـالأمن والكرامـة ، ووسـيلة التنميـة تكمـن فـي امـتلاك القـدرة العلميـة والتكنلوجيـة والاطـار التخطيطـى والتنظيمى "(دعبس ،(2008م ، 38)

عمومـاً التنميـة الحقيقيـة هـى تنميـة المـوارد البشـرية والتـى تهـتم بتلبيـة وتحقيـق حاجـات الانسـان ماديـاً، اجتماعياً وروحياً ، فالانسان هو غاية ووسيلة للتنمية – لذا أصبح ينظرإلى التنمية بمنظار متكامل..وتعنى التنمية المتكاملة إلى جانب معالجة الفقر ، توفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة القومية وضمان الحرية في التعبير عن الرأى والمشاركة في صنع القرار.

فالتنمية عملية مجتمعية واعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدى إلى اطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايداًمنتظماً في متوسط انتاجية الفردوقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة.

- إن التنمية بمفهومها الشامل أصبحت هي المنطق السائد والمعقول خاصة في المجتمعات التى تسعى لتحقيق أقصى تنمية ممكنة من النمو المتوازن الشامل ، والإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها ، فهى تستهدف قدراته الفكرية والعضوية كما تستهدف وجوده الاجتماعى وبيئته المادية. (ابراهيم ، (2007م، 201).

المفهوم الإجرائي للتنمية المتكاملة:

التنمية الريفية المتكاملة هي تنمية مرتبطة بتطوير حياة البشر أساساً ، فيجب أن تتاح لهم فرصة الإعداد والتخطيط والمشاركة الديناميكية الفعالية، لذا يجب أن يكون التخطيط بها قائماً من القاعدة وليس القمـة ، حتـى يكـون متماشـياً مـع احتياجـات وقـدرات هـذا المجتمـع ،ومـع اعطـاء محوريـة للحـوار مـع المشاركين ودورهم في عملية الإعداد والتخطيط والتنفيذ.

وإجمالاً يمكن القول أن التنمية المتكاملة عبارة عن عملية مجتمعة تهدف إلى ايجاد مجموعة من التحولات الهيكلية ، وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقة الانتاجية لديهم.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : نظريات التنمية الريفية

المبحث الثاني : العمل الطوعي : النشأة والتطور

المبحث الثالث : تجربة منظمة الساحل البريطانية

المبحث الرابع : التنمية والبيئة

المبحث الخامس : أثر المنظمات في تنمية في ريف ولاية البحر الأحمر

المبحث الاول

نظريات التنمية الريفية

تمهيد :

تتعدد نظريات التنمية الريفية ، فمنها ما يركز على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين تنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية ، البشرية والمادية لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، خلال فترة ممتدة من الزمن ، وهذا المفهوم الشائع فيه قصور مهم ، فهو لا يشتمل على إحداث تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي والتغير الهيكلي ، إلا أن الزيادة الكلية للدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وحدهما لا تحققان في الواقع التنمية ، وإنما تدلان فقط على حدوث نمو اقتصادي ، وقد يكون نمواً جزئياً ناتجاً عن استغلال موارد طبيعية بترولية أو غيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، ولهذا أعتبر الشمول في التغيير البنائي واستمرار عملية التنمية وتغيير نمط توزيع الدخل القومي ، شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية.

تأسيساً على ما سبق ؛ ركزت نظريات أخرى على تحقيق التنمية الاجتماعية التي بنت محورها على العنصر البشري ، والاهتمام بالرعاية الاجتماعية وتنمية المهارات وتهمل الإنتاجية وزيادتها. ومن تلك النظريات ما يتناول جميع المرافق والقطاعات الحياتية من بشرية واقتصادية وهي التي تعرف بالتنمية الريفية المتكاملة التي تركز على المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي في تحديد المشكلات والاحتياجات وسبل حلها.

أولاً : نظريات التنمية الاجتماعية :

من النظريات ما يشدد على تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التركيز على العنصر البشري والاهتمام بمشاركة الفرد في التفكير والإعداد وتنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض به ، كالصحة والتعليم وتنمية عرى النسيج الاجتماعي للفرد لتقوية روابطه مع الجماعة التي ينتمي إليها ، والملاحظ أن هذا المفهوم لا يشمل نمط توزيع الدخل وزيادة فرص العمل بوصفها أسساً لازمة لإحداث التنمية واستمرارها ، وعليه يلاحظ أن مفهوم التنمية الاجتماعية يكمل النقص الكبير في مفهوم التنمية الاقتصادية المشار إليه سابقاً. (الحنيطي ، (2012م ، 103)

ثانياً : نظريات التنمية الزراعية :

توجد نظريات تشدد على تحقيق التنمية الزراعية من خلال زيادة إنتاج السلع من الوحدات الإنتاجية الأرضية والحيوية ، من خلال نماذج التنمية الزراعية التالية :

- **نموذج الآفاق الجديدة:** يختص هذا النموذج باستخدام الأراضي الزراعية من خلال إضافة مساحات من الأراضي الزراعية الجديدة بوصفها مصدراً للزيادة في الإنتاج الزراعي ، ولكن نظراً

لظروف النمو السريع للسكان سرعان ما وصل نموذج الآفاق الجديدة حدوده وانتهى في عقد الستينات.

- **نموذج حفظ الموارد** : تزامن بزوغ هذا النموذج مع الثورة الزراعية الإنجليزية وما نتج عنها من نظريات الحفاظ على التربة من خلال تكوين رأس مال قادر على خلق الفن الإنتاجي الكثيف للعمل ، ويعمل على إعداد خصوبة التربة.
- **نموذج الأثر الصناعي . الحضري** : يعنى هذا النموذجبالمواقع الزراعية المحاذية للمناطق الجغرافية الحضرية ، الصناعية وهي أفضل المواقع من حيث الإنتاج الزراعي لتأثرها بالبيئة الصناعية للحفاظ على الإنتاجية المثلى.
- **نموذج الانتشار** : يعتمد هذا النموذج على الملاحظة التجريبية للفروق المهمة في إنتاجية الأرض بين الفلاحين والمناطق ، ويرى أن الطريق إلى التنمية الزراعية يكون من خلال التوزيع الأكثر فعالية للمعرفة التقنية.
- **نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي** : يصنف هذا النموذج المدخلات الجديدة ذات الإنتاج العالي على ثلاثة فئات وهي : قدرة مؤسسات الأبحاث التابعة للقطاع العام والخاص على إنتاج المعرفة التقنية الجديدة ، وقدرة القطاع الصناعي على تطوير وإنتاج وتسويق مدخلات تقنية جديدة ، ومقدرة الفلاحين على اكتساب المعرفة الجديدة واستخدام مدخلات جديدة بشكل فعال.
- **نموذج تشجيع الابتكار** : مع كل ما تميزت به النماذج السابقة ، إلا أنها لا تشكل نظرية للتنمية الزراعية مما أدى إلى تطوير نموذج يعامل فيه التغيير الزراعي باعتباره جزءاً ذاتياً من عملية التنمية وليس عاملاً خارجياً يعمل بشكل مستقل عن عمليات التنمية الأخرى. وقد تناول هذا المفهوم تشجيع الابتكار الفني والابتكارات المتعلقة بالمؤسسات في تصميم الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية الزراعية.

من الملاحظ أن جميع مفاهيم التنمية لا تهتم بالعنصر البشري الذي يعتبر جوهر وغاية التنمية المتكاملة ، كما أنها عاجزة عن الاهتمام بزيادة العمالة من خلال نشر صناعات تحويليةللسلع الزراعية في الريف ، ولا تتضمن الحوافز الإنتاجية ومشاركة سكان الريف فيعملية التنمية عن طريق تنظيمات محلية اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وعليه فإن هذه المفاهيم بوصفها تنمية قطاعية في البناء القومي ، لا تغطي جميع جوانب التنمية الشاملة في الريف.

مفهوم الإصلاح الريفي :

يشاع استخدام مفهوم الإصلاح الريفي مرادفاً لمفهوم التنمية الريفية ، وهذا المفهوم يتضمن إجراءات إصلاحية كإنشاء مجالس ولجان قروية ، وتنظيم جمعيات تعاونية ونشر صناعات ريفية يدوية ، وتوفير خدمات اجتماعية صحية وتعليمية لسكان الريف، وهذا المفهوم أيضاً ضيق يعاني من قصور واضح

نتيجة لعدم ربط هذه الخدمات المتباينة بإطار تنمية متكاملة تعالج البنيان الاقتصادي والاجتماعي. والريف بوصفه جزءاً متكاملاً من البنيان القومي، لا يتضمن التغيير الجوهري البنياني للمؤسسات الريفية، وأهمها نظام حيازة الأرض ونظام الإئتمان أو التسويق ولا يشتمل على ضرورة زيادة الإنتاج والعمالة بنشر التصنيع الزراعي في أرجاء الريف بدلاً من تركزه حول المدن الكبيرة.(الحنيطي،(2012م ، 106).

ومن المفاهيم ما يؤكد تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في جميع المرافق والقطاعات الحياتية من بشرية واقتصادية وزراعية ، والمفهوم الأخير هذا والذي يسمى بالتنمية الريفية المتكاملة هو المفهوم الذي أثبت فاعليته ، والأسلوب المفضل على أساليب التنمية الريفية جميعها ، إذ أنه يحقق الاتزان بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من جهة وبين كل من التنمية الزراعية والتنمية اللا زراعية من جهة أخرى ، وبين كل من التنمية الريفية والتنمية الحضرية ، ونتيجة لعدم التوازن بين التنمية الزراعية والتنمية اللا زراعية في الدول النامية ظهرت العديد من الأزمات الاقتصادية وفي مقدمتها ؛ أزمة الغذاء العالمية في أوائل السبعينات وقد عرّفت بعض الدراسات هذا المفهوم على أن " التنمية الريفية المتكاملة" هي عملية التغير الارتقائي الجذري المخطط والمنظم والتي يتم إحداثها في بنيان ووظائف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تنفيذ مجموعة شاملة ومتكاملة ومتوازنة ومتناسقة من البرامج والمشروعات التنموية عن طريق تكامل الجهود الحكومية والجهود الطوعية للسكان الريفيين ومشاركتهم الشعبية وابتكارهم في البناء ، وذلك لتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي لسكان الريف بما يكفل عدالة توزيع مردود التنمية على السواد الأعظم من السكان الريفيين وفقرائهم والحفاظ على استدامة الموارد للأجيال القادمة.

وعرّفت على أنها (العملية) التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد وجهود الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملاً في حياة الدولة ، وكذلك مساعدة هذه المجتمعات لتسهم إسهاماً فعالاً في التقدم القومي .

وعرّفتها هيئة الأمم (1956م) بكونها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع ، أو هي عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي المرغوب الذي تتضمن وتستوجب تغيير المجتمع الزراعي بهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة والقائمة على قدرات السكان وحاجاتهم ، وتكون أهدافها ضمن أهداف التنمية القومية التي تعطي الأولوية لتقليص التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد واعتماد مشاركة السكان ذوي المستوى المعاشي المنخفض.

تختلف درجة المشاركة الحكومية في عملية التنمية الريفية باختلاف الإستراتيجية والسياسة المتبعة ، فهناك أربعة نماذج في إطار استراتيجية التنمية الريفية:

الأول هو النموذج الإصلاحي ، و**الثاني:** نموذج الاقتصاد الحر ، و**الثالث:**النموذج التكنوقراطي ، أما النموذج **الرابع فهو النموذج** الجماعي.

وتختلف وتتشابه هذه النماذج باختلاف أوتشابه سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية المتبعة فيها ، فالنموذج الإصلاحي يشير إلى مجموعة من الوسائل السياسية الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معاشي مناسب لأبناء الريف من جهة ، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. وعليه يمكن القول أن تحديد مفهوم الإصلاح والنتائج المتوقعة من تطبيق عملياته ، ترتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً بالنظام الاجتماعي والسياسي لبلد ما باعتبار أن مشاكل القطاع الزراعي والحلول المقترحة لها ترتبط بفلسفة وأيديولوجية النظام في ذلك البلد.

أما نموذج الاقتصاد الحر ؛ فيركز على تحسين الموارد الغذائية كماً وكيفاً بوصفه هدفاً أساسياً للتنمية الزراعية ، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة بحيث يؤمن للقروي وأسرته مقدار من إنتاج ومقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري وبيع فائض استهلاكهم ، مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزرعة والوصول بها إلى الحد الأقصى ، وبالتالي يأخذ التخصص مكانه في كل من الزراعة والتجارة ، وهذا التخصص يتيح الفرصة لاستغلال الأرض بأحسن صورة في ضوء إمكانياتها والاتصال بالعالم الخارجي عن طريق القرية ، ووفقاِ لهذه الإستراتيجية ، فإن التنمية الريفية تأخذ معايير اقتصاد السوق ومزاياه.

أما النموذج التكنوقراطي ؛ فقد ركز على التكنولوجيا والسياسة السعرية بوصفها عنصرين أساسيين للتنمية الريفية ، ومن أمثلة الدول المستخدمة لهذا النموذج : الهند (البنجاب) ، إندونيسيا والفلبين. في حين يعتبر النظام الأمثل للتنمية الريفية المتكاملة ذلك النظام الذي يعمل على تخطيط التنمية الريفية ضمن الخطة القومية العامة للتكامل ما بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية والإقليمية.

أما **النموذج الجماعي :** فيشير إلى أن غالبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي المصادر المحدودة وغير القادرة على التأمين على منتجاتها ، وذوي النظرة الضيقة إلى السوق والذين لا يملكون رأس مال كاف وهم غالباً أميون وضعفاء وبحاجة إلى الترابط والحماية ، ومن الملاحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النموذج الجماعي والنموذج الإصلاحي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وغالباً ما يوصف نمط النموذج الجماعي بالتغلب على صغر الوحدات الموزعة نتيجة الإصلاح الزراعي ، ولتحقيق الكفاية الاقتصادية في الإنتاج الزراعي باستخدام الأساليب العلمية والفنية والآلات الحديثة للزراعة للمنتفعين ، وبالرغم من أهمية النموذج الجماعي ، إلا أن تناقض نتائجه بين النجاح في بعض المجتمعات الريفية والفشل في أخرى ، يعزى إلى أن تطبيقه في مراحل مختلفة في المجتمعات الريفية لم يكن على أساس مفهوم سليم لإمكانياته ، كما أنه لم ينجح في الربط بين مصالح الفرد والمجموعة ، ولم

ينجح كذلك في وضع السياسات والأدوات الملائمة لتطوير إنتاجية العمل ورأس المال ، كما أنه يمثل هذا النظام في أغلب الحالات كمنظمة حكومية أكثر من كونه جماعة متعاونة قائمة بمشروع خاص.

استراتيجيات التنمية الريفية :

توجد ثلاثة استراتيجيات عريضة للتنمية الريفية يمكن إتباعها :

1- **إستراتيجية تكنولوجية :** في هذه الحالة يتم التركيز على التغير التكنولوجي المرغوب الذي يشمل شتى أوجه المجتمع الريفي.

2- **إستراتجية إصلاحية :**

وهي مشاركة المزارعين في نشاطات التنمية الريفية ، بجانب إحداث التغير التكنولوجي المرغوب أو الإستراتيجية التكنولوجية.

3- **إستراتيجية هيكلية :** وهي تحسين أوضاع وأحوال الفئات المحرومة في المجتمع الريفي من خلال إحداث تغيرات مرغوبة في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع الريفي .

ولا يعني هذا أن جميع هذه الإستراتيجيات ثابتة وصالحة لجميع المجتمعات ، فإنها قابلة للنقاش والتعديل.(الحنيطي ،(2012م)، 108)

خاتمة :

من خلال النظريات السابقة للتنمية الريفية يمكننا أن نحدد أهم خصائص وأركان التنمية الريفية المتكاملة ، وذلك في زيادة معدل دخل الفرد الحقيقي لسكان الريف وبخاصة صغار المالكين والفقراء وإحداث تغييرات في البنية الاقتصادية، الزراعية والإنتاجية ، فاستمرار عملية التنمية على المدى الطويل ليتم تراكم الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد ولتكوين وتراكم رؤوس الأموال ولاستقرار عملية التنمية وشمولها جميع المناطق الريفية ، والاستثمار في الموارد البشرية ولتقليل الفوارق ما بين المدينة والريف وضرورة مشاركة الأهالي في عملية التنمية ، وهنا يجب أن تنبع المشروعات الإصلاحية وتستمد من واقع احتياجات الأهالي ورغباتهم ومطالبهم الأساسية والتي يساهم من خلالها السكان المحليون في صنع القرارات المجتمعية المحلية وذلك من خلال العمل معاً في برامج وأنشطة مجتمعية محلية تستهدف مقابلة احتياجاتهم وحل المشاكل التي تواجههم.

المبحث الثاني

العمل الطوعي النشأة والتطور

مقدمة :

يعتبر هذا الفصل توثيق للعمل الطوعي ونشأته في العالم والوطن العربي ويوضح مسيرة العمل الطوعي الوطني منذ نشأته ، متعرضاً لمراحله المختلفة حتى تكوين مفوضية العمل الطوعي عام 1993م.

نشأة المنظمات الطوعية في أوروبا :

يعتبر النصف الثاني من القرن العشرين عهد انطلاقة العمل الطوعي علي مستوي العالم إلى الدرجة التي تؤهله بحق أن يكون القطاع الثالث بعد القطاعين العام والخاص ، وذلك علي ضوء مشاركته الفاعلة في التنمية الاجتماعية وقدرته علي الوصول إلى الشرائح الضعيفة التي لا تطالها يد السلطات الحاكمة.

استطاعت المنظمات غير الحكومية في العقود القليلة الماضية أن تتطور من كم مجهول إلى وضع متميز وفاعلأجبر الحكومات ومؤسسات المجتمع ، بل والمجتمع الدولي بكامله لإحترامه والثناء علي قدراته في بلوغ الشرائح المستهدفة وحل مشكلاتها، إضافة إلى روح المبادأة والابتكار والمرونة التي تتمتع بها المنظمات الوطنية علي مستوي العالم لعدم خضوعها للروتين الحكومي وقيوده.

ومن العوامل التي زادت من أهمية العمل الطوعي في عصرنا الحاضر ؛ تشعب مسؤولية الدولة وانصرافها إلى هموم التنمية والخدمات ، يضاف إلى هذا شح الموارد وضعف الناتج القومي والكساد الاقتصادي مما أدى بالضرورة إلى عدم قدرة الدولة علي تلبية الحاجات الضرورية للحياة والتطلعات المتزايدة للمواطنين.(خليل ،1995م، 60-61)

وفي المقابل فقد اتسعت رقعة العمل الطوعي وازداد عدد المنظمات الطوعية نتيجة لاتجاه كثير من الدول النامية نحو الخصخصة وإعادة النظر في الهيكلة الإدارية لكثير من المؤسسات ، الأمر الذي إنعكس سلباً علي حياة المواطنين ومستواهم المعيشي مما جعل المنظمات الطوعية تتحمل العبء الأكبر في التعامل مع الجماهير وحل مشكلاتها.

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة إنطلاق هامة في نشأة وانتشار المنظمات الطوعية في أوروبا ، وذلك لتعمير الدمار الذي خلفته الحرب ، بعد الحرب شهد العالم استقلال الكثير من الدول في آسيا وأفريقيا ، وكانت هذه الدول في أمس الحاجة إلى المساعدات لإخراجها من دائرة الفقر الذي تعاني منه ، ووجد ذلك اهتماماً لدى الدول الغربية تبلور في شكل مؤسسات لخدمة الإنسانية مثل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية غير الحكومية (خليل ، 1995م ، 61-66)

استمر تطور العمل الطوعي حتى بلغ ذروته خلال عقد الثمانينات حيث برزت المنظمات غير الحكومية كقنوات أساسية تصب من خلالها معونات الدول والهيئات المانحة لتنفيذ برامج الإغاثة والتنمية ، وتهدف المنظمات الطوعية بصفة عامة إلى الآتي :

(أ) تقديم المساعدات العاجلة في حالات الكوارث.

(ب) التعرف على ما قد يهدد حياة الإنسان ومحاصرته عن طريق إقامة المشروعات التي تزيد من قدرة الإنسان على تطوير مجتمعه وحمايته .

ورغم الاتفاق حول أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الأجنبية والوطنية لتحقيق التنمية ، إلا أن هناك كثير من الدراسات تشير إلى فشل بعض برامج التنمية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية ، وعليه وقف الباحث على السلبيات والإيجابيات بدقة ، وبالاعتماد على المصادر الموثوق بها والمعلومات المستقاه من المستهدفين وجمع البيانات من الميدان.

نشأة المنظمات الطوعية في الوطن العربي :

في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن ؛ أصبح الطريق ممهداً أمام العمل الطوعي في الدول العربية ومن بينها السودان لعدة عوامل أهمها؛ وجود جاليات أوروبية بكثافة في هذه الدول تقدم العون للمحتاجين من رعاياها ووجود إرساليات قامت مع الجاليات بتقديم خدمات تعليم وصحة ونشر للثقافة الأجنبية وسط المواطنين ، فكان تكوين الجمعيات الوطنية كرد فعل لهذه الممارسات مثل جمعية اللواء الأبيض ، كما أن الظروف السياسية والاقتصادية التي سادت آنذاك دفعت لإنشاء الجمعيات الوطنية.

(1) العمل الطوعي الوطني :

هنا في السودان نجد أن العمل الطوعي قديم وضارب بجذوره في تقاليد المجتمع السوداني وموروثاته المتمثلة في الفزع والنفير وإكرام الضيف والتكية والمسيد والسبيل (وهو جرار الماء البارد تعد للسابلة يشرب منها الغادي والرائح)، والمساهمة في تكلفة الأفراح والأتراح، وإيواء طلبة العلم ورعايتهم من داخل السودان وخارجه.

ثم إن الإسلام رسخ هذه القيم في نفوس السودانيين أكثر فأكثر بإلحاحه علي إفشاء قيم الإيثار والتكافل الاجتماعي إمتثالاًلقوله تعالي:

"**ويؤثرون علي أنفسهم ولو كان بهم خصاصة** " وقول النبي صلى الله عليه وسلم (أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة) وأشار بإصبعيه للسبابة والوسطي وفرق بينهما شيئاً ما ، وغير ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الكثيرة التي تحض علي الإيثار والتكافل وعمل الخير.

وفي فترة الاحتلال البريطاني للبلاد كانت هناك بعض المبادرات من الفئات الغنية المرتبطة بالمحتل تجاه الأسر الفقيرة ، اذ ظهرت أول جمعية طوعية أجنبية وهي جمعية سير SIR البريطانية بهدف مساعدة الأسر الفقيرة والتبشير بالدين المسيحي وسط المواطنين ، وفي عام 1904م دخلت الإرساليات التبشيرية وقامت ببناء المستشفيات والمدارس الخيرية التبشيرية ، وبالمقابل وكرد فعل وطني وديني بدأت تتكون الجمعيات الخيرية الوطنية في مقابل جمعيات المحتل ، وظهرت الأندية الرياضية والثقافية والروابط الاجتماعية والجهوية التي تقدم خدماتها للفقراء والمعوزين من أبناء الوطن حتى لا تتركهم فريسة

لمؤسسات المستعمر.واتسعت مع الأيام رقعة الحركة الطوعية الوطنية، فتكونت جمعية اللواء الأبيض وأندية الخريجين والمدارس الوطنية (الأهلية والمؤتمر) وقد كانت هذه المؤسسات ذات أهداف سياسية خفية لمناهضة الاحتلال وجمعياته الطوعية ذات الأجندة الخفية.

ولما كان موضوع الحديث هو نشأة العمل الطوعي في السودان، فلا بد من ذكر ملجأ القرش الصناعي والذي تحول اسمه فيما بعد إلى معهد القرش الصناعي، فقد أسسه نفر من كرام السودانيين بغرض إيواء ورعاية الأطفال الأيتام ورصفائهم الفقراء وتأهيلهم مهنياً حتي يتمكنوا من شق طريقهم في الحياة ، وكان ذلك في عام 1930م أي . قبل صدور قانون تسجيل الجمعيات الطوعية الذي أجيز عام 1957م ولا يزال هذا المعهد يعمل حتي اليوم.

كما شارك الخيرون من أبناء السودان بالعمل الطوعي الوقفي الذي كان له أكبر الأثر في رعاية المعوزين ومن هؤلاء الخيرين عبدالمنعم محمد وشروني والبلك وغيرهم كثير.

ولا ننسى الدور الإنساني الكبير الذي قامت به مؤسسات الأمم المتحدة بالسودان والمنظمات الخيرية العربية والمحسنون في العالمين العربي والإسلامي نحو إخوتهم في السودان لا سيما في أوقات الطوارئ والكوارث ، مما كان له أثر كبير في تخفيف آثار نوازل تلك الأيام.

وبتطور الحياة الاجتماعية وتشعبها ، اتسعت الحركة الطوعية في البلاد ونمت ، فتكونت كثير من الجمعيات الخيرية، وصدر أول قانون لتسجيل الجمعيات الطوعية عام 1957م كأول قانون يصدر بعد الاستقلال لتنظيم حركة الجمعيات الخيرية الطوعية وتسجيلها.

وفي أواخر عام 1984م وكنتيجة لموجة الجفاف والتصحر التي ضربت أجزاء واسعة من العالم وأفريقيا وتأثر بها السودان خاصة في ولاياته الغربية، تمت أكبر عملية نزوح لم تشهدها البلاد من قبل، الأمر الذي حدا بالحكومة لتوجيه نداء إلى منظمات الإغاثة العالمية والمجتمع الدولي لتقديم الدعم والعون للمتضررين والمساعدة في درء وتخفيف آثار الكارثة.

في هذا الأثناء دخلت ولأول مرة أعداد كبيرة من منظمات الإغاثة الأجنبية إلى البلاد دون أن تكون هنالك جهة موحدة مسؤولة عن تسجيلها ومتابعة أنشطتها وتقويمها، ولم تصدر لوائح أو ضوابط تنظم عملها، وعلي الرغم من أنها ساعدت كثيراً في تخفيف كارثة الجفاف والتصحر بتوفير الإغاثة للمتضررين ، إلا أنها ساهمت بأجندتها الخفية ولا تزال في تهديد أمن الوطن وسلامته.

(2) مراحل التطور التاريخية للعمل الطوعي في السودان:

ضمن هذا الجزء ؛ تستعرض الدراسة الحقب التاريخية التي لها علاقة مباشرة بنشأة وتطور العمل الطوعي في السودان على النحو الذي سيرد أدناه:

فترة ما قبل الحكم الثنائي : (قبل 1898م)

كان العمل الطوعي يمارس بشكله التقليدي المستمد من القيم والثقافات المختلفة ، وبرزت خلاوى تعليم القرآن ومراكز الصوفية ومراكز رئاسات القبائل كمحاور تمارس فيها أنشطة أشبه بالمنظمات في شكلها الحديث ، فقد كانت المراكز توفر المأوى والمأكل والعون وكانت ملاذاً لكل المواطنين في فترات الشدة ، وكانت تتلقى الدعم من الخيريين ، بالإضافة إلى ما تستطيع توفيره من عائد الزراعة التي يقوم بها الأفراد في الخلوة أو المسيد.

فترة الحكم الثنائي من 1898 – 1955م :

خلال هذه الفترة دخلت البلاد بعثات الارساليات المسيحية والعديد من الجاليات الأجنبية ، وقد أسهمت في إنشاء الجمعيات والأندية والتي كان الغرض منها نشر الدين المسيحي ونشر ثقافات الجاليات المختلفة.

وقد شهد عام 1904م ميلاد أول عمل طوعي منظم بقيام جمعية سير Sir الخيرية البريطانية والتي تهدف لرعاية الفقراء والمحتاجين ، تلى ذلك تكوين الارسالية الأمريكية التي بدأت نشاطها عام 1907م بإنشاء أول مدرسة لها في أم درمان ، ثم مدرسة بالجريف غرب ، وأنشئت ارسالية أرض إفريقيا وإرسالية السودان الداخلية ومطرانية أم درمان شمال ، وقامت بإنشاء العديد من مدارس البنين والبنات التي تولت دار المعارف المصرية الإشراف عليها نيابة عن الكنيسة.

بعد ذلك قامت الروابط والاتحادات القبلية نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن وإحساس أبناء القبائل بضرورة تنسيق جهودهم لخدمة مناطقهم. كما حفز نشاط الارساليات والجاليات بعض السودانيين لولوج هذا المجال ، فتم جمع تبرعات لإنشاء أول مدرسة أهلية وسطى بأم درمان في عام 1926م.

في مطلع الأربعينات وبعد تبلور الحس الوطني لدى المواطنين ، سارعوا كجزء من الحركة الوطنية بإنشاء الأندية والجمعيات الثقافية.

فترة ما بعد الاستقلال 1956م :

الفترة الأولى (1956 – 1969م)

في مطلع الاستقلال قامت السلطات الوطنية إيماناً منها بضرورة تنظيم العمل الطوعي بإصدار قانون تسجيل الجمعيات لعام 1957م وفق أسس حددها القانون وكان إصدار القانون من أهم التطورات التي حدثت في العمل الطوعي خلال هذه الفترة والتي مرت البلاد خلالها بحكم مدني عقب الاستقلال وحكم عسكري ثم حكم مدني مرة أخرى في عام 1964م ، وبالرغم من أن هذا القانون لم يثبت وجوده بفعالية للتضارب في الأفكار الحزبية والصراعات ومحاولة تسييس العمل الاجتماعي ، ولغياب وزارة أو وحدة متخصصة تعمل على تنظيم العمل الاجتماعي وترشيده.

الفترة الثانية : (1969 – 1985م) (فترة الحكم المايوي)

في هذه الفترة تأثر العمل الطوعي بفلسفة النظام في الاستفادة من القيم والموروثات الثابتة في المجتمع السوداني لإقامة هيكله السياسي ، فقانون الحكم الشعبي المحلي . مثلاً ؛ حاول تقنين وتأطير قيم أساسية مثل الفزع والنفير وأدخلها ضمن اختصاصات التنظيمات القاعدية لهيكلة التنظيم السياسي ، كذلك قام النظام بفرض ضريبة تسمى (ضريبة العون الذاتي) لدعم الجهود الطوعية في الخدمات. في هذه الفترة تم إنشاء مجلس لربط العمل الطوعي بالخطط القومية للدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتم تسجيل المجلس في قانون تنظيم العمل الطوعي 1957م . ورغم الامكانيات الضعيفة التي عمل بها ، إلا أنه قد نجح في إزكاء روح العمل الطوعي.

الفترة الثالثة : (1985 – 1989م)

ارتفع عدد الجمعيات الطوعية الوطنية خلال تلك الفترة وتعزى هذه الزيادة إلى المناخ الديمقراطي والاحساس بالحرية ، كما أن استجابة المنظمات الأجنبية لنداء السودان ، حفز المنظمات الوطنية للتحرك والمساهمة في برامج الإغاثة وإعادة التعمير. ثم تحولت المنظمات من أعمال الإغاثة إلى مشروعات التنمية في محاولات جادة من الحكومة متمثلة في إنشاء مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير.

الفترة الرابعة بعد 1989 م : –

تم إنشاء مفوضية تسمى (مفوضية العمل الطوعي) وذلك بموجب قانون التعديلات المتنوعة (تنظيم العمل الطوعي) لعام 1993م.

كما تم إنشاء مجلس لإدارة المفوضية وتم وضع السياسات الخاصة بالعمل الطوعي بالبلاد ، وحدد القانون اختصاصات المفوضية والتي يمكن تلخيصها في حصر العمل الطوعي الوطني والأجنبي بالبلاد ومساعدة المنظمات الوطنية والأجنبية لتحقيق أهدافها والمتابعة والإشراف على العمل الطوعي بالسودان.

نشأة المنظمات الطوعية في السودان :

ظلت الدول النامية مرهونة فى اقتصادياتها بالدول الغربية المتقدمة ، فقد عانت من الديون والقروض التى لم تستطع الفكاك منها مما زاد الأمر سوءاً، وقد تأكد ذلك للدول الغربية ، ولهذا جاءت فكرة المنظمات الطوعية الأجنبية للعمل فى الدول النامية مدفوعة بنداءات هذه الدول ، كما حدث ذلك فى السودان فى فترة الثمانينات من القرن الماضي كما أسلفنا.

فكان نصيب السودان من هذه المنظمات الطوعية وافراً من مختلف أنحاء العالم ومن مختلف الجنسيات ، فكان عدد المسجل منها رسمياً داخل البلاد ما يربو على الثمانين منظمة طوعية أجنبية حتى عام 2001 م ومائة وتسعة منظمة طوعية وطنية ، تم تسجيلهم بمفوضية العون الانسانى ، والمجلس السودانى للجمعيات الطوعية (اسكوفا) علماً بأن هذه المنظمات تزيد من فترة إلى فترة ، ويوجد دليل يوضح عدد

المنظمات الطوعية الأجنبية منها والوطنية يصدر كل عامين تقريباً من المجلس الوطنى السودانى للجمعيات الطوعية (اسكوفا) وكانت تجارب عمل المنظمات إيجابية في مجملها.

وتنبع أهمية العمل الطوعي في السودان من كثرة التحديات في المجتمع في ذلك الثالوث (الفقر،الجهل والمرض) الذي أعاق أي جهد تنموي ، إذ دلت الإحصائيات على أن 80% من أهل السودان يعيشون في حالة فقر وجهل مما انعكس سلباً على الخدمات الصحية والإجتماعية ، كما أن السودان قطر مترامي الأطراف شاسع المساحة ، ولكي يقفز قفزة من مرحلة التخلف ويلحق بركب التقدم ، لابد له من الأخذ بالتنمية الشاملة المتكاملة ، فالتنمية الحقيقية التي يسبقها تهيئة المجتمع وتوعيته لتقبل التغيير ومزاياه والتبصير بأهمية تأقلمه مع الأوضاع الجديدة وكيفية ذلك ، بجانب حتمية التعليم والحفاظ على الصحة وصحة البيئة حتى يتمكن المواطن من أداء دوره في عملية التنمية.

نسبة لإلتصاق الجمعيات الوطنية بالمواطنين ولطبيعتها ، فهي تؤدي دوراً عظيماً يتواءم والدور المناط بها متى ما وجدت التوجيه السليم والإدارة الرشيدة على المستوى الرسمي وعلى مستوى الجهاز الإداري لكل جمعية.

العمل الطوعي الأجنبي بالسودان :

يعود ارتباط المنظمات الطوعية الأجنبية بالسودان لبداية هذا القرن ، ويمكن تناوله عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى :

في فاتحة هذه المرحلة ؛ ارتبطت جميعات البر والاحسان بالارساليات المسيحية ومارست أعمالها في مختلف أنحاء البلاد وتكثف نشاطها في الأقاليم الجنوبية ، حيث تركز نشاط الارساليات فيها ، ففي عام 1904م قدمت الارسالية الكاثوليكية لأفريقيا إلى السودان واتخذت الخرطوم مقراً لها وأنشأت فروع لها في معظم أقاليم السودان للتبشير المسيحي ، ومن الخدمات التي قدمتها للمجموعات التي تعمل وسطها ؛ إرسالية الأب كمبوني.

المرحلة الثانية :

تمثلت هذه المرحلةفي ارتباط المنظمات التي تعمل في مجالات العلوم والدراسة العلمي وتعمل باتفاقيات مع الجامعات ومراكز البحوث.

المرحلة الثالثة

ترتبط هذه المرحلة بإتفاقية أديس أبابا عام 1972م بين حكومة السودان وحركة التمرد (أنانيا) إذ دخل البلاد عدد كبير من المنظمات بهدف توطين العائدين وإعادة تأهيل البنيات الأساسية التي تأثرت بالحرب الأهلية بالجنوب.

باشرت المنظمات عملها تحت إشراف الحكومة الإقليمية بالجنوب وفق اتفاقيات محددة. وتمثل هذه المرحلة أول وجود منظم للعمل الطوعي الأجنبي بصورته الحالية بالبلاد.

المرحلة الرابعة :

تمثل المرحلة الرابعة المنظمات التي تعمل في مجال اللاجئين والتي بدأت عملها بعد صدور قانون مال اللاجئين عام 1974م ، ويشمل عمل هذه المنظمات وسط اللاجئين في عدة مجالات مثل ؛ الصحة ، التعليم ، إدارة المعسكرات ، إعادة التوطين ،،،إلخ

ويعتبر عام 1984م قمة في مقياس تدفق اللاجئين إلى البلاد ، وبلغت ذروة أنشطة هذه المنظمات في شرق وجنوب البلاد.

المرحلة الخامسة (84 – 1993م)

شهدت هذه المرحلة أكبر تدفق للمنظمات الطوعية الأجنبية للبلاد ، إذ بدأ تدفق المنظمات للسودان من دول غرب أوروبا وأمريكا في أعقاب نداء السودان للعالم الخارجي لمد يد العون والمساعدة في احتواء الكارثة التي تعرضت لها البلاد في تلك الفترة ، فقد تأثرت البلاد بموجات الجفاف التي تعرضت لها القارة الإفريقية وكان نتاج ذلك حدوث حركة نزوح سكانية لم تشهد البلاد مثلها نتيجة للمجاعة ، كما تزامن ذلك مع تجدد الحرب بجنوب البلاد (آنذاك) مما أدى لنزوح معظم سكانها إلى المدن الرئيسية بالشمال وخاصة الخرطوم. كما إن عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الجوار أدى للجوء أعداد كبيرة إلى السودان عبر حدوده الشرقية والجنوبية والغربية. وكانت استجابة العالم الخارجي إيجابية ، إذ وفدت الكثير من المنظمات الطوعية العالمية وانتشرت في كافة أرجاء البلاد وقدمت أكبر خدمات للمتأثرين بتلك الظروف القاهرة. استمرت المنظمات في تقديم خدماتها بالتنسيق مع مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير إلى أن أصدر رأس الدولة عام 1988م قانون تنظيم العمل الطوعي الأجنبي بالسودان ، واستمرت اللجنة الفنية في أداء عملها لمعاونة الوزير المختص إلى أن تم تكوين مفوضية العمل الطوعي كجهاز قومي بموجب قانون تنظيم العمل الطوعي لعام 1993م استجابة لواحدة من أهم توصيات مؤتمر المنظمات الطوعية العالمية الذي عقد في يناير 1993م بالخرطوم بين حكومة السودان وممثلين للمنظمات الأجنبية الطوعية العاملة فيه ، كما جاء المؤتمر متزامناً مع موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة والتي أمنت على أهمية إنشاء جهاز لرعاية العمل الطوعي وتطوره لكي يلعب دوراً أكثر فاعلية.

ومن اختصاصات المفوضية ما يلي:

(أ) تسجيل كافة المنظمات الطوعية المحلية والعالمية.

(ب) إعداد سياسات العمل الطوعي وفق السياسات العامة للبلاد والإشراف على تنفيذها.

(ت) التنسيق بين الجهات الحكومية التي تتعامل مع المنظمات وفيما بينها وبين المنظمات الطوعية.

(ث) وضع الأسس والضوابط التي تنظم العمل الطوعي بالبلاد.

خاتمة :

اختص هذا الفصل بتوضيح نشأة العمل الطوعي في العالمين الغربي والعربي ومراحل تطوره بالسودان ، وتناول ارتباط العمل الطوعي الوطني بثقافة أهل السودان من نفير ومساعدة للمحتاج ، ثم بداية تنظيمه قبل فترة الحكم الثنائي ، وعرض دخول الارساليات والجاليات للبلاد في فترة الحكم الثنائي وأثرها على تحفيز المواطنين لولوج هذا المجال ، كما اشتمل هذا الفصل على سردلمراحل تطور العمل الطوعي الوطني بعد الاستقلال إلى أن تم تكوين مفوضية العمل الطوعي في عام 1993م.

كما اختص بتوضيح ارتباط المنظمات الطوعية الأجنبيةبالسودان مع بداية هذا القرن ، ثم دخول المنظمات الأجنبية للجنوببعد اتفاقية أديس أبابا عام 1973م ومن ذلك تم توضيح فترة عمل المنظمات وسط اللاجئين عام 1974م

وأخيراً ؛ بيَّن هذا الفصل تداعيات تدفق المنظمات عام 84 للظروف الطبيعية وظروف الحرب التي مر بها السودان. وأوضح الفصل بإيجاز خطوات تنظيم هذا العمل إلى أن تم تكوين مفوضية العمل الطوعي عام 1993م.

المبحث الثالث

تجربة منظمة الساحل البريطانية في السودان

تمهيد :

أثبتت تجربة المنظمات الطوعية نجاحها في كثير من مجالات التنمية المختلفة كالصحة والتعليم والنهوض بالمرأة وتنميتها ، وخاصة في الريف والعمل على توطين النازحين واللاجئين وتوفير المياه الريفية ، ومكافحة التصحر وغيرها.

فهذا النجاح لكثير من برامج هذه المنظمات ، لا يعني عدم وجود بعض البرامج الفاشلة التي أوكلت لبعض هذه المنظمات ، لكن قد يكون هذا الفشل نتيجة لظروف مختلفة ، فالظروف الأمنية في جنوب السودان . قبل الانفصال . حيث تمت مهاجمة كثير من الأعمال الطوعية والحكومية والتنموية من قبل جماعات الخوارج ، ونتيجة للنهب المسلح في دار فور أو ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للبلاد ، أو ظروف بعض هذه المنظمات ، حيث تتوقف عنها أحياناً مصادر التمويل نتيجة لسياسات عالمية وخلافها ، أو الظروف الطبيعية بالسودان في المناطق التي تعمل فيها هذه المنظمات المتمثلة في الخريف وشدة الأمطار والكوارث الطبيعية التي تعمل بعض هذه المنظمات على إزالتها ، وقد يكون نقصاً في الكوادر المؤهلة وعدم تدريبها التدريب الكافي فضلاً عن شح الإمكانات ، كما سنرى بعضاًمن هذه الظروف عند تناول تجربة منظمة الساحل البريطانية ضمن محاور هذا الفصل.

تعتبر منظمة الساحل البريطانية (SoS) المنظمة البريطانية الوحيدة التي تركز جهودها في استكشاف احتياجات وعلاج مشكلات أبناء دول الساحل في أفريقيا.

أسست هذه المنظمة عام 1984م للعمل في المناطق الريفية في البلاد شبه الجافة لاسيما المتاخمة للصحراء الكبرى بغرض زيادة دخل السكان وحمايتهم ، فلقد كان الزحف الصحراوي يطرد الأسر بضراوة جراء ارتفاع حرارة الكرة الأرضية والرمال التي تذروها الرياح والتدهور البيئي.

أهداف المنظمة :

تهدف المنظمة من خلال عملها إلى تحقيق الآتي :

- إدارة الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيةالمتاحة في خدمة المجتمعات.
- أنشطة تتعلق بتنمية الإنسان نفسه مثل تنمية المرأة.
- تقوية المنظمات المحلية.

فلسفة المنظمة :

تتبنى فلسفة المنظمة على أن المجتمع هو الذي يبني نفسه تسانده المنظمة وتتجه فلسفة المنظمة إلى توعية المواطن المحلي وإرشاده ورفع مقدراته الفنية والإدارية وذلك لضمان المشاركة الايجابية في عمليات التنمية وخلق كوادر محلية في المنطقة ، وذلك لضمان تحقيق الاستمرارية والتنمية المستدامة ، والإدارة الأساسية للمنظمة مقرها في أكسفورد ببريطانيا.

برامج المنظمة بالسودان :

بدأت المنظمة في السودان نشاطها وبرامجها بانتظام في السودان وكان أول المشاريع بمنطقة شندي ، حيث كانت الكثبان الرملية تزحف على المزارع وعلى القرى مدفوعة بالرياح ، فطلبت المنظمة من القرويين أن يتقدموا باقتراحاتهم ، ووافقت المنظمة ووفرت طلمبات المياه والشتلات والبذور ، بينما حفر السكان الآبار ، ثم كررت المنظمة هذا المشروع في منطقة الدبة بالشمالية وشكلت الأشجار جداراً واقياً يحمي المزارع من الرمال.

صار السودان المركز الرئيسي لعمليات منظمة الساحل (SoS) لعدد من السنين ، أما في منطقة الضعين القريبة من الأبيض ، قامت المنظمة بمساعدة الأهالي على تسجيل الغابات المحلية كمناطق محمية ، واشتركت المنظمة مع الرعاة في وضع خطط لإدارة تلك الغابات بطريقة أفضل ، وأدت هذه الخطط إلى التدريب على وسائل حل المنازعات. (أحمد ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، العدد 8480 ،2002).

خلفية دخول منظمة الساحل البريطانية لإقليم لبحر الأحمر : -

دخلت المنظمة إلى ولاية البحر الأحمر عام 1994م واستمرت في تنفيذ مشاريعها بالولاية حتى العام 2009م وركزت برامجها التنموية في منطقة أربعات من خلال برامج إعادة تعمير وتأهيل منطقة ريف البحر الأحمر ، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من منظمة الساحل العالمية أن يتم تغطية المناطق التي انسحبت منها أوكسفام وتم توفير وتأمين تمويل كاف لها وذلك لمساعدة المجتمعات الفقيرة في أرياف مدينة بورتسودان.

استفاد من هذا المشروع أكثر من 92 ألف شخص و52% من هذه البرامج كانت تستهدف المرأة ، تم تنفيذ هذا المشروع على أسس مشاركة فعالة وبالعمل المباشر مع منظمات المجتمع المدني وجمعيات المناطق ، وبإيعاز من منظمة الساحل أسند تمثيل المجتمع المحلي لعدد من الجمعيات ، حيث فيما بعد قامت بإدارة وتنفيذ مشاريع تحسين المستوى المعيشي وذلك بتقديم المساعدة الفنية من المنظمة Technical Assistant والمؤسسات الحكومية ، وبواسطةهذا البرنامج تم تقديم برامج كحصاد المياه والصحة الأولية والتعليم والقيام بالأنشطة الخاصة بالمرأة وأنشطة التنمية والمرأة ، وقامت المنظمة ببرامج تحسين المستوى الاقتصادي لمجتمع الإقليم. (بلاك ، 2009-2010)

أسباب دخول المنظمة للإقليم : -

بحسب التقرير الذي أصدره (بلاك) عن منظمة الساحل ؛ وردت فيه عدة تبريرات وأسباب اختيار المنظمة نطاق مشاريعها بالإقليم على النحو التالي :

1- البحر الأحمر منطقة جافة والإمداد المائي بها ضعيف.
2- عدم توفر الغذاء لإنسان الريف.
3- ضعف البنيات التعليمية.
4- ضعف البنية التحتية والتدريب.
5- انسحاب المنظمات الأجنبية الأخرى (منظمة أوكسفام) التي كانت تعمل بالإقليم ، فمبوجب إحلال الساحل محلها وسعت أنشطتها في المنطقة وهذا كله كان بداية لعمل منظمة الساحل بالمناطق المشار إليها بريف ولاية البحر الأحمر.

مكتب المنظمة بالخرطوم :

كان الهدف من قيام مكتب للمنظمة بالخرطوم هو ربط البرامج بالرئاسة وتقديم خدمات للبرامج المختلفة وتمويلها.

وتتعاون المنظمة مع المؤسسات المحلية لتحقيق أهدافها مثل جامعة الشرق ووزارة الزراعة ، كما تتعاون مع المنظمات الطوعية المحلية لتبادل الخبرات ووضع خطط أكثر شمولاً .

تجربة منظمة الساحل البريطانية في ولاية البحر الأحمر:

تمهيد :

يعتبر هذا الجزء حجر الزاوية لموضوع الدراسة ، إذ يتناول تجربة منظمة الساحل البريطانية في تنمية ريف ولاية البحر الأحمر وخاصة في محلية القنب والأوليب حيث نطاق عملها في المياه والزراعة وتنمية المجتمع والنوع (تنمية المرأة).

إن الهدف العام من المشروع هو مساعدة المجتمع المحلي في محلية القنب والأوليب عامة ومنطقة أربعات خاصة ، وذلك لتوسيع وتقوية استراتيجيات تلك المناطق للحفاظ على البقاء وتمكينها من مقابلة المتغيرات التي تحدث في البيئة ، ولكي يواكب المواطنون الضغوطات الخارجية والتحديات التي تحدث نتيجة للتغيرات في بيئتهم.

ومنذ بدء البرنامج في عام 1994م عملت المنظمة في تنمية الإنسان والحيوان والأرض ، وفي سنة 2002 م أنشأت المنظمة جمعية محلية لتنمية أربعات تعنى بتوحيد كل القرى بالمنطقة ، وأصبحت المنظمة تدعم مختلف البرامج على حسب اقتراحات الجمعية وعلى حسب طلب لجان القرى الخمس عشرة ، وكان عملها في هذه الفترة في مشاريع صغيرة بتمويل بسيط ، وكانوا يستهدفون المزارعين ، ومنذ عام

2009 بعد ذهاب منظمة أوكسفام وسعت المنظمة نشاطها لتغطية المحلية وبالأخص المناطق التي كانت تعمل بها منظمة أوكسفام سابقاً .

ثم بعد ذلك جاء مشروع ARP منذ عام 2006 – 2009 عبر تحالف وائتلاف منظمات وجمعيات وطنية (منظمة الإنقاذ الدولية ، منظمة الساحل البريطانية ، منظمة أكورد ، جمعية تطوير الحرف الصغيرة ، جمعية حماية البيئة وهي من الجمعيات الوطنية) (Consortuim).

وهذا المشروع له ثلاث أنشطة رئيسية :

1- بناء قدرات المجتمع.

2- تقديم الخدمات الأساسية (تعليم ، صحة + مياه).

3- مشاريع تحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المستهدفة.

ومنذ عام 2009 – 2010 م نفذ مشروع صغير لمدة سنة لريف بورتسودان لتغطية الفراغ الذي خلفته أوكسفام ، وبعدها جاء مشروع الأمن الغذائي من 2010 إلى 2013 وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وبه مجموعة من الأنشطة:

1- برنامج بناء القدرات.

2- برنامج حصاد المياه.

3- برنامج تحسين الدخل.

4- دعم مراكز تنمية المرأة.

5- دعم مراكز الخضر والفواكه.

- **مكونات برامج المنظمة في السودان:**

(1) تخفيف حدة النزاعات على الموارد الطبيعية (شمال وجنوب كردفان)

(2) تحسين مجال مياه الريف في ولايات شمال وجنوب كردفان ، البحر الأحمر.

(3) الأمن الغذائي للريف (البحر الأحمر)

(4) تمكين المرأة (شمال وجنوب كردفان والبحر الأحمر).

- **مكونات برامج المنظمة في البحر الأحمر:**

(1) تحسين مستوى المعيشة Income Generation Activities

(2) برامج بناء القدرات Capacity Building

(3) تنمية المرأة Woman Development

(4) برامج حصاد المياه Water Harvesting

هذه المكونات متكاملة ، أي تعمل مع بعضها البعض لتنفذ بموجب خطة عمل واحدة.

والجدير بالذكر أن المنطقة التي يعمل فيها البرنامج تتصف بقلة الأمطار حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار 50 ملم سنوياً وهذا المعدل متذبذب من سنة لأخرى.

أسلوب عمل المنظمة :

(1) المجتمع هو الذي يقدم احتياجاته

(2) لجنة المنطقة تضع أولويات للأنشطة على حسب معايير متفق عليها

(3) تقدم هذه الأطروحات إلى المنظمة.

(4) يكتب مقترح من قبل المسئول مع اللجنة التي يتم فيها الاتفاق علي الآتي:

(أ) كيفية إدارة المشروع.

(ب) تحديد عدد المستفيدين.

(ت) مساهمة المستفيدين.

(ث) كيفية المتابعة والتقييم.

(ج) يتم التمويل من قبل المنظمة للمشروع.

- تعمل المنظمة بمحلية القنب والأوليب وذلك حسب الاتفاقات الموقعة مع الجانب الحكومي لتحديد موقع كل منظمة.
- **رؤية المنظمة** (**Vision**) تحقيق السلام والرخاء والازدهار لكل أهل السودان.
- **رسالة المنظمة** (**Mission**)
- تدعيم الرجال والنساء والأطفال في السودان لمعرفة حقوقهم وإمكانياتهم وتحقيق حياة معيشية آمنة لهم وتأمين سبل كسب عيشهم.
- **الهيكل الإداري للمنظمة :**
- يوجد مدير تنفيذي على مستوى القطر يشرف على المكاتب بالولايات ، كما يوجد مدير مالي لكل فرع ، وللمنظمة ضباط مشروعات لكل برنامج Project Manager وأيضاً يوجد مساعدي برامج لكل فرع.

- **مجالات التنمية التي تقوم بها المنظمة في محلية القنب والأوليب:**

تتناول هذه الجزئية ؛ مجالات التنمية التي عملت بها المنظمة وهي على النحو التالي:

(أ) برامج حصاد المياه

(ب) برامج بناء القدرات.

(ت) برامج تمكين المرأة.

(ث) برامج تحسين المستوى المعيشي

أولاً : المياه :

قدمت المنظمة خدمات واسعة النطاق على مستوى أرياف محلية القنب والأوليب وخصوصاً أن هذه المناطق تأثرت بنقص المياه بعد الجفاف والتصحر ، حيث أن المنطقة واسعة وممتدة ، إلا أن المنظمة حددت خطوط وبرامج في قرى معينة تم تركيز العمل فيها بالتعاون مع الهيئة القومية لتوفير المياه ، والسلطات والمجتمعات المحلية ، وقد بدأ عمل المشروع بهدف توفير مياهنقية وصالحة لاستعمال الإنسان والحيوان ، وكذلك الزراعة وتم تحقيق ذلك من خلال الأنشطة التالية:

1- إنشاء السدود الترابية.

2- الحفائر.

3- الآبار.

4- تنقية السدود والحفائر بالتنسيق مع برنامج الغذاء العالمي(World Food (WFP

ويقوم المواطنون بحفر الآبار والحفائر وتشييد السدود مقابل غذاء مقدم Food Work Forمن برنامج الغذاء العالمي ، وتقوم المنظمة بالإشراف على هذا العمل ، وتمت الحفائر بأحجام مختلفة ، كل النشاطات السابقة لحصاد المياه تمت تحت إشراف مهندسو مياه من إدارة مياه الولاية كتنسيق مع الجانب الحكومي وذلك بتحديد الموقع إضافة إلى الأحجام المختلفة للحفائر والسدود وأعماق الآبار.

تم بناء عدد كبير من الحفائر والآبار والسدود ، مما أدى إلى الاستفادة من تخزين المياه في موسم الأمطار ، كما أدى إلى استقرار عدد كبير من المجتمعات في المنطقة الغربية لمحلية القنب والأوليب (أقوامت ، هبيت وآمور)

وأيضاً قامت المنظمة مع شركاء التنسيق بإنشاء الحفائر وسدود صغيرة للمناطق التي لم تصلها مياه .

وإن من أهم ما قامت به المنظمة من انجازات: تحسين برنامج إدارة المياه بمنطقة أربعات بالتنسيق مع جهات الاختصاص ونتج عن ذلك الآتي :

(أ) توفير أراضي زراعية أكثر في منطقة أربعات.

(ب) استفادت الأسر من المشروع.

(ت) تقليل تعرية الأراضي الزراعية ، كما نتج عن ذلك زيادة الدخل من الإنتاج الزراعي ، وتم تطوير الزراعة التقليدية وتأمين الغذاء

ثانياً : الزراعة

تنقسم إلى دعم الزراعة التقليدية المطرية ، وإنشاء المزارع الصغيرة على مستوى الأفراد والمجموعات وذلك للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير بدائل للعناصر الغذائية التي يفتقدها الإنسان في حالة شح الألبان ، ويتم دعم الزراعة من خلال توفير البذور المحسنة والإرشاد الزراعي وتوفير مواد الحماية من تسوير ومحاربة الآفات الزراعية وإنشاء السدود الترابية وتوفير الأدوات الزراعية اللازمة ، ويجدر بالذكر

بأن هذا العمل كسائر أعمال المشروع يتم بالتنسيق والتعاون مع الجهات الرسمية ذات الصلة ولاسيما مع هيئة مياه الولاية ووزارة الزراعة بأقسامها المختلفة والمحليات وبالدرجة الأولى مع المواطنين المستفيدين عبر لجانهم وممثليهم.

- **الأنشطة التي نفذتها المنظمة في مجال الزراعة:**

أولاً : قامت المنظمة بمساعدة المزارعين بواسطة مجتمع مدني وقاعدية تم تكوينها في كل من هييت وأقوامت كمتطوعين لتمثيل المجتمع والقيام بتنفيذ المشاريع ، وقدمت المنظمة أدوات ومعدات لعدد ثمانية مزارع خاصة لفقراء المنطقة (مزارع كربديب : يعتبر نموذج تابع للمزارع) ، وأيضاً تم صيانة الآبار القديمة وتركيب الطلمبات وتوفير كل المعينات وأيضاً تم تقديم البذور المحسنة للفواكه والخضروات وأيضاً قدمت المنظمة برنامج إرشادي يستفيد منه المزارعون خاصة في زراعة الليمون ، الجوافة وأيضاً تم تدريبهم بكيفية إدارة المزارع الأسرية وبذلك تمت زيادة الإنتاج.

تم إنشاء الزرائب لحماية المزارع من الجمال والدواجن.

كنتيجة لهذه الأنشطة تمكن المزارع الفقير من إنتاج الفواكه والخضر للاستهلاك المنزلي وإنتاج علف حيواني للحيوانات وأيضاً توفير جزء من الإنتاج للتسويق .

وخلاصة الأمر أنه ما يزال المزارع في ريف بورتسودان يواجه تحديات التسويق والإنتاج والمواصلات ، هذه المعوقات والمشاكل تقلل من الإنتاجية العالية وتضعف الأمن الغذائي.(تقرير منظمة الساحل ، 2014م)

- **برنامج بناء القدرات :**

تم تكوين وتنظيم المجتمع بتشجيع المشاركة الشعبية في أنشطة المشروع وهو مكون جامع لكل القضايا المتعلقة بتنمية الإنسان ويحتوي على تنظيم المجتمع وذلك في شكل لجان قرى ولجان مناطق ، وكذلك تدريب المجتمع في مهارات القيادة وحل القضايا العالقة ودراسة الأثر ، يحتوي أيضاً على أنشطة لزيادة الدخل بالإضافة إلى الأنشطة النسوية وندوات عن العادات الضارة وفصول لمحو الأمية ، وسوف نتناول أمثلة لممارسة هذه الأنشطة . تم تكوين لجان من نساء ورجال في كل قرية من قرى محلية القنب والأوليب أربعات ، هييت ، إلميس ، لجنة لتنظيم الأنشطة التنموية.

تطورت جمعية أربعات إلى منظمة وتعتبر أكبر البرامج نجاحاً في تنظيم المجتمع بالبحر الأحمر. (تقرير منظمة الساحل ، 2014م)

- **جمعية تنمية أربعات:**

قامت الجمعية منفردة أو بالتعاون مع منظمة الساحل البريطانية وبرنامج الإعمار وإعادة التأهيل بالبحر الأحمر وتمول من المفوضية الأوروبية ومانحين آخرين.

قامت الجمعية بتشييد عدد من المشروعات المختلفة شملت قطاعات التعليم والزراعة والصحة وتمكين المرأة :

1- تنفيذ مدرسة كسيبيباي للبنات والتي تم تمويلها من قبل الوكالة الكندية للتنمية.
2- **مشروع الصندوق الدوار** : وهو مشروع مستمر لدعم الأنشطة المدرة للدخل بتمويل من منظمة الساحل البريطانية ووزارة المالية الولائية 2004/2003م
3- **مشروع توفير البذور لمزارعي أربعات** : هذا المشروع هو لزيادة كمية الإنتاج وتحسين النوعية عبر دعم المزارعين ببذور وخضروات محسنة.
4- عبر برنامج الإعمار وإعادة التأهيل ساهمت الجمعية بفاعلية في اقتراح المشروعات عبر لجانها القاعدية وتسهيل الإجراءات الخاصة بها فضلاً عن تنفيذها مباشرة بالتعاون مع منظمة الساحل البريطانية وتم تنفيذ 15 مشروع ضمن مشروعات العائد السريع بالإضافة إلى مشروعات تحسين سبل المعيشة ، غطت هذه المشاريع مجالات الزراعة وصيد الأسماك والتعليم والصحة والمياه ومراكز تنمية المرأة.
5- الاتصال بالجهات الرسمية المختلفة وتنظيم زيارات لها من أجل حل قضايا الخدمات الاجتماعية المختلفة.
6- تسهيل عمل إنشاء السدود الترابية الذي تقوم به منظمة الساحل عبر الاتصال بالمواطنين وحل المشكلات الخاصة بتوزيع مياه السيول عبر نظام السدود في الدلتا.(حامد ، 2010م)

تطورت هذه الجمعية إلى منظمة وطنية سميت بمنظمة تنمية أربعات 2012 م بحضور مفوضية العون الإنساني بالولاية وتم تغيير اللوائح والمفاهيم كما تم تسجيلها في الاتحاد الأوروبي2013م.

- **جمعية هييت الخيرية التنموية**

تم تكوين الجمعية عام 2003 . 2004 م في فترة منظمة أوكسفام ، وكانت تشرف وتتلمس احتياجات مناطق هييت بصفة عامة والهدف العام هو النهوض بإنسان الريف.

وبعد رحيل منظمة أوكسفام ، بدأ العمل مع منظمة الساحل البريطانية من العام 2009 م إلى اليوم.

برامج الجمعية :

- برنامج توعوي (محاربة العادات الضارة ورفع القدرات).
- برامج خدمية وتعليم وصحة ومياه.
- برنامج للزراعة (تقاوي ، سدود تحويلية ، إرشاد زراعي وتحسين مراعي).

وتقوم الجمعية بالتنسيق مع كل الجهات الخدمية والسلطات المختلفة.

قامت المنظمة بإنزال برامج رفع القدرات في البناء المؤسسي (مسك الدفاتر) ، ومن أكبر برامج عمل المنظمة بالمنطقة برامج حصاد المياه وأنشأت المنظمة عدد 45 سد ترابي في مناطق هييت.

بواسطة آلية اللودر بالتنسيق مع صيانة التربة بالولاية ، أنشأت المنظمة تروس تحويلية تنفذبالأيادي ضمن برنامج الغذاء مقابل العمل ، وتم توزيع الأعلاف عن طريق المنظمة بمناطق هيبت المختلفة ضمن برنامج الغذاء مقابل العمل ، ووزعت المنظمة لقاحات للماشية وعلاجات بيطرية للحيوانات وشملت كل مناطق هيبت ، وقامت المنظمة بتوعية المرأة في حقوقها ، كما تم تدريب اللجان على إدارة العمل وتوزيع الغذاء. (مقابلة : دبلوب ، الساعة 2.30 ظ/ 2013 م)

- **تنمية المجتمع والنوع :**

التدريب : في مجال تنمية المرأة توسعت مراكز تنمية المرأة وتلقت المنظمة مزيد من الطلبات لإنشاء مراكز أخرى وذلك بفضل نجاح المراكز ، وتزاول بهذه المراكز مختلف الأنشطة الخاصة بتنمية قدرات المرأة كالأنشطة التسويقية المختلفة)

وأما بخصوص المرأة المزارعة ، استطاعت أن تدير المراكز وتمكنت من إنشاء المزارع النسوية الصغيرة بقليل من المدخلات ، ومن أهم انجازات النشاط النسوي : إنشاء 4 مراكز نسوية وتحتوي هذه الأنشطة على برامج محو الأمية وبعض المشاريع المؤقتة

- لجان المرأة لها فهم واسع لدورها ومسؤولياتها نحو المجتمع.
- نظرة الرجال للأنشطة الخاصة بالمرأة ايجابية والدليل على ذلك السماح لها بمزاولة أنشطتها بحرية.
- شجع برنامج المرأة القيادة المحلية بطلب إنشاء مراكز نسوية في مناطق جديدة .
- دورات محو الأمية المختلفة ساعدت المرأة الريفية بمحو أميتها بل دفعت أطفالهم على الالتحاق بالدراسة.
- في المراكز الأربعة التي تم ذكرها آنفاً ، نالت المرأة تدريباً مكثفاً في إدارة المشروعات ونتج عن ذلك فهم واسع لمفهوم الإدارة والقيادة.
- بما أن هذه اللجان (النسوية) تحتاج لربط الشخصية الاعتبارية لهن من الخارج ، تم إضافة بعض الرجال للجان النسوية وذلك لتدريبهن وربطهن بالشركاء.
- ما زال برنامج بناء القدرات ضعيف بالرغم من المجهود الذي بذل ، وأوضح صغار المزارعين أن جمعياتهم الصغيرة امتلكت بعض المفاهيم التنموية ، ولكن ما يزال هناك بعض المفاهيم يجهلونها ويتمتعون بعلاقة ربط حقيقي بين صغار المزارعين والسلطة المحلية.

(مقابلة : عمر ، الساعة 2.30 ظ / 2013)

- **برنامج تمكين المرأة: (Woman Empowerment Programs)**

استهدفت منظمة الساحل المرأة بأسلوب وفلسفة علمية مكنتها من المشاركة في كامل دورة المشروع وذلك عبر المراحل المختلفة الآتية :

(1) **الأنشطة الخاصة بالمرأة** ، تم ذلك عبر تكوين لجان نسوية وإنشاء مراكز نسوية واستهداف المرأة بالمشاريع المدرة للدخل.(Woman Specific Income Activities)

(2) **المرأة في التنمية** :(Women In Development) وفي هذا المنهج تم تحويل المرأة من الأنشطة الخاصة بها إلى الأنشطة المرتبطة مع الرجال كاللجان النسوية التي تم دعمها بالرجال وإشراك المرأة في البرامج التي تستهدف المجتمع. وهنا أصبحت المرأة عضو فعال في اللجان القاعدية ، وفي جمعية أربعات التي تطورت إلى منظمة في المنظمة.

(3) المرأة والتنمية (Woman and Development)

وهنا وحسب برامج محو الأمية والكورسات المكثفة ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار وفي إنشاء المزارع النسوية والجماعية وكيفية إدارة المياه وصيانة التربة وتوزيع المعدات والمبيدات الزراعية ، أصبحت المرأة شريكاً حقيقياً وفعالاً في اتخاذ القرار وقيادة المجتمعات ، فعند تكوين منظمة أربعات للتنمية أصبحت عضواً فعالاً يتخذ القرارات ويتابع ويرفض ويقبل.

من الملاحظ أنه ما زالت نسبة تمثيل النساء في قيادات اللجان ضعيفة.

(تقرير منظمة الساحل ، 2014م)

- **نشاط تحسين مستوى المعيشة:**

الهدف هو تغذية الموارد المالية المحلية وذلك من خلال عمل مشروع إنتاجي في القرية بحيث يصير العائد لمصلحة المجتمع في القرية وأيضاً استهدف البرنامج النساء الأميات لبرنامج الائتمان والتدريب وتشكيل لجان لتنمية المجتمع وأيضاً استهدف هذا البرنامج المبادرات المحلية مثل الإرشاد الزراعي للمزارع الأسرية ومزارع المجموعات ، ومن البرامج التي استهدفت المرأة ، تم تمليك النساء مشاريع لموارد الدخل كالدواجن والماعز والخراف وسعف النخيل ، وحسب التقييم المؤقت للمنظمة استفادت القوى النسائية استفادة كبرى من المشاريع آنفة الذكر.

ويمكننا القول بأن المرأة الريفية لا زالت ضعيفة في إدارة المشاريع الاقتصادية الصغيرة ، عليه تم تمليكهم المشاريع التجريبية الصغيرة.

ومن أهم الانجازات التي تمت في محور برامج التحسين ؛ برنامج إدارة المياه بالتنسيق مع جهات الاختصاص ، ونتج عن ذلك :

(أ) توفير أراضي زراعية أكثر

(ب) استفادت الأسر من المشروع وذلك بلم شمل جميع الأسر في منطقة أربعات

(ت) تقليل تعرية الأراضي الزراعية.

(ث) زيادة الدخل من الإنتاج الزراعي حيث تم تطوير الزراعة التقليدية وتأمين الغذاء.

(تقرير منظمة الساحل ، 2014م)

- **مزارع منطقة كربديب**

- تعتبر هذه المنطقة نموذج ناجح للمزارع وعددها 7 مزرعة نموذجية مساحتها من 5 إلى 7 أفدنة.
- بدأت المنظمة العمل بالمنطقة منذ عام 2010 م ببرنامج الغذاء مقابل العمل
- قام المواطنون بقطع الغابات مقابل توفير المنظمة للغذاء حتى يجدوا مساحات لإنشاء مزارع نتيجة لزيادة الدخل وتأمين الغذاء.
- قام المواطنون بحفر الآبار ونظافة الأرض ، بدأت المنظمة تجلب البذور وتوفير كل معينات الزراعة واتبعت المنظمة الأسلوب التشاركي حيث يقوم المواطن بتنفيذ النظافة وحفر الآبار وتقوم المنظمة بالبناء.
- ساهم إنتاج المزارع في رفع مستوى دخل المزارع حيث امتلك المواطن حيوانات مثل الضأن والجمال واستفادت الحيوانات من علف المزارع ، امتلك المواطن ثروات لعبت دور كبير في ترقية وتحسين مستوى المعيشة.
- تم توريد منتجات المزارع من خضر وفواكه إلى أسواق مدينة بورتسودان

(من واقع زيارة الباحث الميدانية للمنطقة،2013م)

من خلال زياراته الميدانية ولقاءاته مع عدد من المختصين ، يخلص الباحث إلى الآتي :

- الآثار التي ترتبت على قيام هذه المزارع آثار إيجابية ، حيث حدث تغير شامل وحققت هذه المزارع الاكتفاء الذاتي لغذاء المواطن وذلك بتوفير الخضروات من المزارع ، حيث توفرت محاصيل الزراعة الشتوية والصيفية وحدث انتعاش اقتصادي نتيجة لتوريد المنتجات الزراعية لأسواق مدينة بورتسودان.
- وبالنسبة للمرأة ، توفرت لها طرق عمل في نظافة المزارع وتلقيط الخضروات وحصولهن نتيجة لذلك على أجور ويوميات.
- وبالنسبة للمتابعة والتقييم ، تابعت المنظمة العمل أثناء دورة المشروع وذلك بصيانة الوابورات والإشراف الكامل على المشروع وأيضاً قامت المنظمة بتقييم عمل المشاريع بإشراك المواطن معها حتى يحقق أكبر فائدة ، وهذا كله اتسم بدور كبير في تنمية المزارع.

ويمكننا القول بأن برنامج الغذاء مقابل العمل الذي انتهجته المنظمة في بداية عمل المشاريع ، قد لعب دوراً كبيراً في استقرار المزارع بالمنطقة.

(مقابلة : عمر 2013م)

- **مزارع منطقة بليت دنقل**

- تعتبر نموذج واضح لمستوى التغير ضمن المناطق المستهدفة :
- بدأ دعم المنطقة أولاً من قبل وزارة الزراعة ، ثم بعدها من قبل المنظمة بدعم أكبر واتبعت النظام التشاركي مع المواطن لتنمية المنطقة ، حيث قام مواطن المنطقة بحفر الآبار وتنفيذ النظافة مقابل قيام المنظمة بالبناء حيث تم إنشاء 5 مزارع نموذجية (من 5 فدان إلى 7 أفدنة) بالمنطقة .
- نفذت المنظمة برنامج الغذاء مقابل العمل ولعب هذا البرنامج دوراً كبيراً في بناء المزارع حيث استطاع مواطن المنطقة من تأمين غذاءه وتصدير الفائض من الخضروات والفواكه إلى مدينة بورتسودان ، كل ذلك ساهم في رفع مستوى الدخل للمواطن وتأمين غذاءه.

(مقابلة : عمر 2013م)

مشروعات الأمن الغذائي :

منذ أكثر من عقد من الزمان بدأت منظمة الساحل التركيز على مشروعات الأمن الغذائي في محلية القنب والأوليب وبالأخص مناطق أربعات الشرقية والوسطى والغربية وذلك من خلال تعاونها مع الإدارات الحكومية في الولاية حيث استخدمت منظمة الساحل طرق ووسائل مختلفة لتحقيق هذا الهدف.

- نفذت منظمة الساحل مشروعين كبيرين في مجال الأمن الغذائي تم تمويلهما من الاتحاد الأوروبي على مدى الست سنوات الأخيرة.
- شملت المشروعات العديد من الأنشطة التي تحسن من وضع الأمن الغذائي في محلية القنب والأوليب فيما يلي نماذج لبعض الأنشطة المنفذة.

1- المزارع البستانية

تم دعم وإنشاء عدد كبير من المزارع البستانية في خور أربعات وهي مزارع تقوم على الري الدائم بواسطة ضخ المياه من آبار لأغراض الزراعة حيث تم تزويد هذه المزارع بطلمبات السحب والتقاوي المحسنة لزراعة مختلف الخضروات وشتول وفواكه من ليمون ، جوافة ونخيل بالإضافة إلى مواد حماية المزارع كالأسلاك الشائكة والشبك وخلافه .

1- أهداف المزارع :

- زيادة المساحات المزروعة ، زيادة الإنتاج ، تحسين الوضع المعيشي ، تنويع المحاصيل، كفالة الأمن الغذائي للأسر المستهدفة.

2- مشاريع حصاد المياه

بالتعاون مع إدارة صيانة التربة بوزارة الزراعة تم تنفيذ عدد من مشروعات حصاد المياه وتم من خلالها صيانة معظم السدود الترابية في مناطق زراعية يزرع فيها نوع معين من الذرة (هماسين) الذي يستخدم

كغذاء لأهل المنطقة ، كما تم حفر العديد من الحفائر بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي من خلال نشاط الغذاء مقابل العمل ، ويتمثل الهدف من مشاريع حصاد المياه في الآتي :

(أ) زيادة الرقعة الزراعية.

(ب) توفير الغذاء المحلي للأسر.

(ت) الاستفادة من مياه الأمطار للإنسان والحيوان في الجفاف.

3- المزارع المنزلية

وهي مزارع صغيرة تقوم أمام المنازل وتقوم الأسر برعايتها والاستفادة منها وخصوصاً النساء ، وقد أنشأت منظمة الساحل عدد كبير من هذا النوع من المزارع في منطقة أربعات الوسطى ومعظم إنتاج هذه المزارع يستخدم للاستهلاك المحلي للأسر المستهدفة والفائض منه يباع في أسواق بورتسودان.

4- مشروع صيادين أربعات

دعمت منظمة الساحل مجموعة صيادين بمنطقة أربعات الشرقية بعدد من قوارب الصيد ومعداته وأدوات السلامة البحرية ، وساهمت في تكلفة الترحيل وشراء الثلج ، وهذا المشروع يعتبر من أكبر المشاريع الناجحة مع المشاريع البستانية.

5- مشروع تحسين المراعي

تم تنفيذ عدد من الأنشطة لتحسين المراعي وذلك بالتنسيق مع إدارة المراعي بوزارة الزراعة الولائية حيث تم نثر البذور وعمل مساحات بمراعي الأوليب ومناطق الرحل وتطعيم عدد كبير من حيوانات الرعاة

6- المشاريع الإنتاجية

تم دعم عدد كبير من الأسر الفقيرة لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للدخل ومتنوعة مثل دكاكين ومزارع وصيواناتالمناسبات وأنشطة أخرى.

(تقرير منظمة الساحل ، بورتسودان ، 2014م)

خاتمة : -

تأسيساً على ما سبق ذكره ؛ يرى الباحث أن المنظمة موضع الدراسة قد أحكمت حلقات تنسيقها بالكامل مع الشركاء في إطار اتفاقية فنية موقعة بين الطرفين وبشهادة مفوضية العون الإنساني، كما قامت المنظمة بالتنسيق مع المانحين والشركاء بوضع الضمانات اللازمةلنجاح المشاريع ، وعلى شاكلة هذه الترتيبات تنفذ المنظمة مشاريعها بمنطقة الدراسة وفقاًُ للمعايير بتحديد مواقع العمل ضمن المشاريع المصادق عليها ووفقاً لخطة عمل تسير استناداً إلى مؤشرات محددة.

المبحث الرابع

التنمية والبيئة

تمهيد :

ارتبط التطور الحضاري للإنسان بمستوى تطور استغلاله لمختلف الموارد البيئية والثروات الطبيعية ، وكان تأثير الإنسان على البيئة محدوداً لا يكاد يذكر في العصور الأولى من حياته على الأرض ، حيث لم تكن مشكلة تلوث البيئة واستنزاف مواردها واضحاً ، إذ كانت البيئة قادرة على امتصاص الملوثات في إطار التوازن البيئي الطبيعي ، غير أن هذا الوضع قد تغير مع تطور الحياة والمجتمعات ، خاصة مع بداية الثورة الصناعية ودخول الإنسان عصر التطور العلمي والتكنولوجي الكبير في مختلف مناحي الحياة ، وبالنظر إلى التأثير السلبي للتنمية الصناعية والحضرية وكذلك سوء استغلال الموارد الطبيعية وسرعة استنزافها ، أصبحت ظاهرة التدهور التي تصيب مختلف العناصر البيئية من ماء وهواء وتربة وتنوع بيولوجي ، واضح بشكل بارز ، ولم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ، ومن ثم اختل التوازن بين مختلف العناصر البيئية. أصبحت البيئة وما يصيبها من تدهور موضوعاً للدراسات والأبحاث العلمية ، وقد بدأ الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي بشكل واضح انطلاقاً من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بمدينة استكهولم بالسويد (1972م) ، وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض ومبادئ حماية الغابات بالإضافة إلى التغيرات المناخية وكذلك اتفاقية التنوع البيولوجي(عبد الغني ، 2013 م).

ولأن الاهتمام العالمي بالبيئة وحمايتها من التدهور الناجم عن النشاطات التنموية ينبثق بالأساس من اهتمام الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، أصبح يتعين على هذه الأخيرة وضع الآليات القانونية الكفيلة بتكريس مبادئ هذا الاهتمام على مستوى كل منها ، وإن إخفاق كل دولة من هذه الدول في وضع الآليات الضرورية لضمان استمرارية النشاطات التنموية دون التأثير السلبي على البيئة والإضرار بها ، سوف يكون له انعكاس سلبي على كل هذه الدول على اعتبار أن التدهور البيئي لا يعترف بالحدود السياسية ولا الطبيعية.

التنمية والبيئة :

يعيش الإنسان في البيئة ويحصل على مقومات حياته من مختلف مكوناتها وأنظمتها ومواردها ، وتعتبر تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان وتحسين ظروف حياته وتحقيق طموحاته ، من الأهداف الرئيسية للتنمية من خلال مختلف الأنشطة التي يمارسها على البيئة ومحيطها الحيوي ، وهي أنشطة يكون فيها الإنسان عنصراً فاعلاً ومؤثراً في كل من البيئة والتنمية ، وبالتالي عليه أن يراعي إمكانيات وقدرات البيئة على تلبية احتياجاته وعدم الإضرار بها أثناء ممارسته للأنشطة التنموية ، إضافة إلى

مراعاة استمرارية البيئة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة ، وهو ما جاء في مفهوم التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ، وهنا تبرز العلاقة بين البيئة والتنمية وهي علاقة توافق وليست تضاد ، وبالتالي فإن استيعاب هذه العلاقة يتطلب منا النظر في البيئة ومكوناتها الأساسية وأنظمتها ومواردها وإلى تقييم ومراجعة الإنسان للبيئة والمفاهيم الأساسية للمشكلات التي أفرزتها تلك العلاقة ، منها مفاهيم التلوث البيئي والأضرار التي تصيب البيئة ومترتباتها السالبة على إعاقة التنمية.

لم يعد الإدراك البيئي مسألة رفاهية وشروطاً لحياة مثلى ، بل مسألة حياتية هامة في حياة الإنسان لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للسكان.

فقد اكتسبت البيئة مسميات لقضايا كانت موجودة بالفعل مثل ؛ الإدارة المستدامة للبيئة ، التنوع البيولوجي ، التصحر ، التخلص من النفايات الكيماوية ، إعادة تدوير النفايات الصلبة ، ارتفاع درجة حرارة الأرض ، الطاقة المتجددة والمحميات.

يتطلب نجاح التنمية المستدامة بيئياً ، حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية ، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وإجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ووجود قانون بيئي رادع والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشئون البيئة ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب مع ضرورة إدماج مفهوم التثقيف البيئي ضمن المناهج الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة، إذ يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد هي الأبعاد الاقتصادية ، البيئية ، التكنولوجية ، وهناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة ، وتتطلب الاستدامة تغييراً تكنولوجياً مستمراً في البلدان الصناعية للحد من إنبعاث الغازات ، والتحسين التكنولوجي أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

ويمكننا التعرف على العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية وحتى نصل إلى مفهوم التنمية المستدامة كفلسفة وسياسة واتجاهات إستراتيجية لخلق التوازن بين البيئة والتنمية ومعرفة إمكانية التوافق بينها لا التعارض ، فإنه لابد من التعرف على المفاهيم الأساسية للبيئة ومكوناتها ومواردها ، وكذلك مفاهيمها ومشكلاتها الأساسية كالتلوث والإضرار بالبيئة وعلاقة الإنسان التاريخية بها وبمواردها وكذلك التطرق إلى بعض الأنشطة التي تتجلى فيها علاقة البيئة بالتنمية والأساليب والاتجاهات العملية لحماية البيئة وحل مشاكلها تطبيقياً على الواقع ، مثل مفاهيم تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية (الزهراني ، 2006 م ، 68)

تقييم الأثر البيئي للمشروع :

إن الواقع البيئي في كثير من الدول النامية والمتمثل في شح المياه وتدهور نوعيته وتلوث الأراضي الساحلية والتصحر وتلوث هواء المدن ، مع ضعف الإطار القانوني والمؤسسي للجهات العاملة في هذا المجال ، مما يحتم إعطاء أهمية كبيرة للآثار البيئية في مشاريع التنمية في القطاعات المختلفة ، وذلك للمساهمة في ضبط المشكلات البيئية قبل استفحالها.

يعرف الأثر البيئي لمشروع ما بأنه " أي تغيير قد يطرأ على السكان والبيئة المحيطة ينجم جراء إنشاء هذا المشروع " ، ويشمل ذلك الآثار الاجتماعية (وتتضمن الصحة العامة وظروف العمل وطبيعة الاستهلاك والإرث الثقافي) والآثار الاقتصادية (الأعمال والإنتاج والتجارة) والبيئية (الهواء ، المياه ، التربة ، المصادر الطبيعية ، النظام الحيوي للمناطق المحيطة بالمشروع) وتشمل هذه الآثار تلك المباشرة وغير المباشرة والتي تحصل داخل الدولة أو خارجها (الدليل الإرشادي للمتطلبات البيئية لمشاريع التنمية ، 2009 م)

أهداف دراسة الآثار البيئية :

إن الهدف الرئيسي لدراسة الآثار البيئية هو التقليل من الأضرار المحتمل حدوثها على البيئة عند تنفيذ مشاريع التنمية ، مما ينعكس إيجاباً على أوضاع الدولة ومواطنيها ، وذلك من خلال الآتي :

(1) الحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأضرار البيئية المباشرة ويشمل ذلك الخسائر الصحية للسكان ، تكلفة العلاج ، ضياع الوقت وتخفيض الإنتاجية وخسائر إنتاجية الأراضي (تقليل كميات المحاصيل الزراعية) ، والخسائر التي تلحق بالإنتاج الزراعي والحيواني وإنتاجية البحار والأنهار(وخاصة الثروة السمكية) ، وينظر إلى دراسة الأثر البيئي كآلية لتجنب الخسائر وكذلك لتحقيق وفورات في بعض الجوانب.

(2) المحافظة على البيئة وعناصرها والإسهام في وقف تدهورها وبشكل يسهم في رفع الوعي المعيشي للسكان.

(3) المساهمة في منع انتقال الملوثات البيئية إلى الدول المجاورة.

(4) دعم الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على البيئة العالمية.

إن أخذ تلك الأبعاد البيئية بعين الاعتبار ، عند دراسة وتنفيذ مشاريع التنمية ، يتضمن أيضاً اختيار التصاميم الفنية والتكنولوجية وطرق التشغيل الأكثر ملاءمة للبيئة ، وكذلك اختيار مواقع المشاريع المناسبة للظروف البيئية ويحقق ذلك فوائد كثيرة من بينها تخفيض كلفة معالجة الملوثات والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء ، والمحافظة على المظاهر الجمالية لمواقع المشاريع، ومما هو جدير بالذكر أن القيم الإسلامية والعربية تولي وفي مجالات عدة ، أهمية خاصة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ، ومنع الأذى والضرر تحقيقاً للمبادئ الشرعية العامة (لا ضرر ولا ضرار) استناداً إلى المقولة الشهيرة (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح).

دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة :

يهدد تفاقم حدة التلوث بتدهور البيئة واختلال توازناتها ، مما أصبح يفرض على الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ، ضرورة القيام بثورة بيئية عالمية عاجلة ، وفي هذا الإطار تزايد دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية على المستوى الإقليمي والدولي ، إذ أصبحت تساهم بدور أساسي

في توسيع أفق النقاش البيئي للتحسيس بالأخطار التي تهدد البيئة . تطور عدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في العالم ما بين 1874 – 2004 م ، فقد اتخذت هذه الجمعيات والمنظمات عدة مداخل لحماية البيئة منها ؛ مدخل يهم أصحاب القرار ، وذلك لصياغة سياسية بيئية واضحة وكذلك إسناد التشريعات الملائمة لحماية البيئة ، والحرص على تنفيذها ، إلى جانب تشجيع الدراسة العلمية والثقافة البيئية ، ضف إلى ذلك المدخل الآخر الذي يهم بالضرورة الفاعلين الاقتصاديين بالقطاعين العام والخاص وذلك بتخصيص جزء من الموارد لشئون البيئة مثل اعتماد تقنيات ووسائل للحد من التأثيرات البيئية ، وكذلك التخفيف من التلوث البيئي والمساهمة في كلفة معالجة الاختلالات البيئية.

مدخل ثالث يهم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في مجهودات حماية البيئة ، ونشر الثقافة البيئية عن طريق الإسهام في برامج التربية البيئية ومواجهة كل الأخطار المهددة لاختلال التوازنات البيئية.

وهنا تبرز احترافية المنظمات غير الحكومية في التفاعل مع القضايا العالمية خاصة (القضايا البيئية) ، وذلك باقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة ، فهي تطورت من مجرد الحفاظ على البيئة إلى الاستثمار حتى في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة ، وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية على هيئة شبكات أفقية في ميدان الخبرة مثل (المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية (International Center for Environment & Development (ICED) والمؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون وهي مؤسسة مختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة والتي تقدم خبرة ذات مستوى مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

إن جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة سواءاً من خلال نشرالتربية البيئية أو المساهمة في عملية التنمية ، أو عن طريق تطوير القانون الدولي البيئي في مختلف الأزمنة ، هذا كله يترجم أن موضوع البيئة في ربع القرن الأخير قد أصبح ليس فقط شغل واهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل أو الخارج فحسب ، إنما أصبح كذلك مركز اهتمام المنظمات غير الحكومية داخلياً وخارجياً وهذا بفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعاً بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان وبيئته التي يحيا فيها (منتديات استار تايمز ، 2014 م).

دور منظمة الساحل في حماية البيئة بالمنطقة :

إن الاهتمام بالبيئة هو أحد أهم أهداف المنظمة الإستراتيجية ، ولمنظمة الساحل تجربة ثرة في مجال المحافظة على البيئة في ولاية البحر الأحمر وبالتحديد (منطقة أربعات) كما أن لمنظمة الساحل البريطانية شراكات متعددة مع برنامج الأمم المتحدة البيئي(UNEP):

البرامج البيئية التي نفذتها المنظمة :

(1) برنامج توعوي لمجتمع المنطقة(Awareness Raising on Environmental Issues) ، قامت بموجبه ورش تدريبية وجلسات وتجمعات مفتوحة ومحاضرات في القرية بمسرحيات ودراما.

(2) أقامت برامج توعية في البيئة في مدارس القرى وبرامج توعية في عدم قطع الأشجار للمحافظة على البيئة. (مقابلة : دايتك ، عثمان ، 31 يناير 2016م في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً).

(3) ومن ضمن البرامج البيئية التي نفذتها المنظمة بالمناطق الريفية ؛ تدريب الأسر المستهدفة بالقرى على كيفية استعمال أنابيب الغاز ، وذلك بالتعاون مع شرطة الدفاع المدني بالولاية ، بعدها تم توزيع أنابيب الغاز للأسر المستهدفة ، وكل ذلك حفاظاً على بيئة القطاع النباتي لتقليل الأضرار البيئية الناجمة.

(4) برنامج التشجير لمصدات الريح وذلك لمجابهة الزحف الصحراوي حول المزارع والمدارس ، وفي هذا الإطار قامت المنظمة بتوعية المواطنين حول كيفية حماية الأراضي الخصبة بعمل مصدات رياح.

(5) قامت المنظمة بتعزيز المفهوم المحلي للحفاظ على البيئة وذلك باختيار العناصر النشطة من المجتمع المستهدف. (مقابلة : دايتك ، عثمان ، 31 يناير 2016م في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً).

(6) أفردت المنظمة في معظم المشاريع مكون للبيئة بميزانيات مقدرة.

(7) أجرت المنظمة دراسات حول الأثر البيئي لقيام سد أربعات (المنبع الرئيسي لتغذية مدينة بورتسودان بالمياه).

ولمكافحة الجفاف والتصحر في المناطق الرعوية يتم نثر بذور الحشائش ، حيث قامت المنظمة في هذا الإطار بعمل نظام مساكات (Water Catchment) والتي تقوم بتثبيت جريان المياه ، كما للمنظمة برنامج آخر وهو حصاد المياه (Water Harvesting) لأغراض تحسين المراعي ، فضلاً عن قيامها ببرامج استصلاح أراضي زراعية ، وأنشأت بموجب ذلك مزارع بستانية جماعية في مناطق مختلفة في نطاق عملها ، وتعتبر مزارع منطقة كربديب وبليت دنقل خير نموذج لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة بالمنطقة.

أما في مجال سعي المنظمة للحفاظ على البيئة في القطاع الحيواني والنباتي ، فقد قامت المنظمة بالبرامج التالية :

(أ) أعدت المنظمة حفائر كبيرة لشرب الحيوان بمساحة تبلغ 60 × 120م حيث غطت هذه الحفائر أغلب القرى بمنطقة الدراسة.

(ب) وعملت المنظمة على التحسين النوعي للقطاع النباتي في المراعي من خلال تكثيف الوعي بأهمية الإرشاد الزراعي وكيفية نثر البذور في بعض المزارع بالمنطقة.

(ت) ولتحسين بيئة صيد الأسماك ؛ قامت المنظمة باستخدام تقنيات مستحدثة لخلق بيئة ملائمة لتغذية الأسماك وزيادة كميتها ، وضمن هذا الإطار تعكف المنظمة حالياً على إخضاع المزيد من الدراسات حول برامج الأسماك وكيفية الاستفادة من استزراع مخلفات الأسماك في إنضاج التربة الزراعية.

(ث) أقامت المنظمة ورش تدريبية لصائدي الأسماك من أعضاء جمعية تنمية أربعات ، وذلك للحفاظ على البيئة البحرية ، حيث تم تدريبهم على كيفية الصيد وتوعيتهم بعدم تلويث البيئة البحرية بإلقاء المخلفات مثل الأكياس والفوارغ والزيوت.

أما في مجال تمويل المنظمة للمشروعات البيئية بمنطقة الدراسة ؛ فقد موَّلت المنظمة جمعية حماية البيئة السودانية لتقوم الثانية بدورها بإنفاذ بعض الأنشطة البيئية في المدارس بمنطقة أربعات.

خاتمة :

إن مشكلة الجفاف والزحف الصحراوي بمنطقة ريف ولاية البحر الأحمر ، مشكلة معقدة للغاية وإمكانية حلها يصعب في كثير من المناطق ، ولا يمكن للولاية أو المنظمة أو كليهما أن يقاوما هذا الخطر المتزايد عاماً بعد عام ومن خلال وقوف الباحث ميدانياً على الوضع بمنطقة الدراسة ، اتضح جلياً أن هناك دور كبير تقوم به منظمة الساحل وخاصة في مشروع الإرشاد والتشجير القروي بالمنطقة لتفادي مشكلة الزحف الصحراوي والتقليل من آثارها السالبة على القرى والمزارع ، والشاهد أن مشكلة الجفاف وزحف الرمال ، تظل قائمة ككارثة ، بل هي أكبر من مقدرات المجتمع المحلي لتفاديها بالرغم من الجهود المبذولة للتقليل من حجم المشكلة.

عليه ؛ يرى الباحث أن تكاتف جهود الجميع مطلوب من كلا الجهدين الرسمي والشعبي ، بالتكامل مع المنظمات العالمية والدولية في التصدي لهذه المشكلة والدعوة إلى المزيد من التنادي للتعاون بين المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال البيئة والمنظمات من جهة ، وبين أجهزة الإعلام المحلية والاتحادية للاهتمام بالتوعية البيئية ووضعها في قائمة الأولويات من جهة أخرى.

المبحث الخامس

أثر المنظمات في تنمية في ريف ولاية البحر الأحمر

تمهيد :

لقد مرت على منطقة البحر الأحمر ظروف مجاعات منذ بداية القرن وكانت سمة بارزة في العام 1906 م وهي آخر المجاعات في أكثر مناطق السودان تأثراً ، تليها عدة مجاعات في السنين التي تلتها وآخرها في أعوام 95-1996م ، وتشير التقارير أن كل المجاعات قد ارتبطت بشح الأمطار وضعف المراعي ونقص إنتاج المحاصيل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الذرة وانخفاض أسعار الحيوانات وقلة الطلب عليها.

وتعتبر الفترة من 1983-1985م من أشهر فترات المجاعات التي غطت مناطق واسعة من السودان ، بما في ذلك مناطق البحر الأحمر كان من آثارها نزوح أعداد كبيرة من السكان عن ديارهم بحثاً عن الطعام ، حيث أجبرت ظروف المجاعة الكثيرين على النزوح للمدن الرئيسية ومعسكرات الإغاثة وعلى جانبي الطريق البري الرئيسي الرابط ما بين ولايتي الخرطوم وبورتسودان ، وقد أدى جفاف 1990م لفقدان حوالي 70% من نفوق الثروة الحيوانية المتبقية.

ونتيجة لتعرض المنطقة لفترات الجفاف المتكررة والتي أثرت تأثيراً كبيراً على الثروة الحيوانية كعامل أساسي في اقتصاد المنطقة ، فقد كان من أبرز مسببات تعرض المنطقة لفترات جفاف متقاربة : عدم وجود المهارات والمقدرات التي تساعد على استغلال مصادر إضافية للدخل ، عدم وجود التمويل الذي يساعد على استغلال الموارد الغير مستغلة ، بجانب عدم مشاركة المرأة الريفية في دعم دخل الأسرة ومشاركة الرجل ودور التقاليد في تحجيم دور المرأة الريفية ، فيما كان ضعف استغلال ثروات المنطقة أحد مسببات الأزمات الطبيعية.(طه ، 2000 م. ص ص 1- 4)

مرحلة إعادة التعمير والتنمية :

خلال فترات المجاعات وأثناء برامج الإغاثة ، بدأت بعض أنشطة إعادة التعمير والتنمية بواسطة بعض المنظمات الطوعية والهيئات الدولية.

استراتيجية وأثر برامج المنظمات :

(أ) برامج الإغاثة :

استطاعت برامج الإغاثة أن تحتوي المواقف بتوفير متطلبات الغذاء الأساسية للمتضررين لإنقاذ حياتهم ، بجانب أن برامج التغذية الاضافية ساهمت في علاج الآثار السالبة لسوء التغذية.

(ب) الغذاء من أجل العمل :

بدأ البرنامج خلال عامي 85-1986م بمنح المواطنين مواد غذائية نظير عملهم في صيانة الآبار بواسطة المنظمات الأجنبية ، كما تكرر نفس البرنامج في المياه خلال الأعوام بين 91-1993م ، حيث خصصت لجنة الإغاثة 5% من الغذاء لهذا البرنامج ، إلا أن البرنامج حقق نجاحاً محدوداً للغاية ، إذ استمر البرنامج بعد ذلك تحت رعاية برنامج الغذاء العالمي وأصبح من ضمن برامجه توفير الغذاء لمرضى الدرن بجانب البرامج الأخرى.

خلال العشر سنوات الماضية دار نقاش كثير حول الكيفية التي يمكن الاستفادة بها من هذا البرنامج ، واتجهت آراء معظم العاملين في مجالات التنمية إلى عدم جدوى استخدام الغذاء من أجل العمل في برنامج التنمية طويلة الأمد.

(طه، 2000 م.ص ص4-7)

تجارب وآثار برامج المنظمات الطوعية في تنمية البحر الأحمر

1- منظمة أوكسفام البريطانية : -

من أوائل المنظمات التي بذلت مجهودات واسعة في إطار برنامج إعادة التعمير والتأهيل والتنمية.

- أقامت المنظمة برنامجاً لمتابعة التغيرات المناخية والتغيرات في الغطاء النباتي ، كما بدأت برنامجاً لمتابعة الحالة الغذائية ، كذلك أقامت برنامجاً للإنذار المبكر بعد انتهاء فترة الإغاثة الأولى وذلك لمتابعة التغيرات التي تحدث لأحوال الناس واتخاذ الإجراء المناسب.
- قامت أوكسفام بدراسة للتوزيع السكاني والحيواني والغطاء النباتي 86-1988م لكل مناطق البحر الأحمر وأجزاء من ولاية كسلا ، وأصبح تقرير ما يسمى ((بالمسح الجوي)) مرجعاً في هذا المجال.
- قامت المنظمة بإجراء دراسة احتياجات شملت منطقة طوكر ودرديب بغرض اختيار المنطقة المناسبة لإقامة مشروع تنموي ، ووقع الاختيار على منطقة شمال محلية طوكر على أساس أنها من أكثر المناطق حوجة وبها من المصادر ما يساعد على التنمية.

بدأت منظمة أوكسفام برنامجها لشمال طوكر عام 1988 م وذلك فقاً للأهداف التالية :

(1) مساعدة المواطنين الذين تضرروا من فترة الجفاف وتأهيلهم للعودة لنمط حياتهم السابق أو إيجاد البدائل المناسبة.

(2) العمل مع المجموعات لإقامة مشاريع جديدة أو تأهيل مشاريع قديمة لإنتاج الغذاء أو إيجاد مصادر دخل ثابتة تعين على إحتياجات الغذاء وخلافه.

(3) قام البرنامج بتوفير بذور وأدوات وبناء مراكز نسوية وإقامة فصول محو أمية وتدريب وتنمية مهارات في التصنيع والتسويق.

ونفذت المنظمة برنامجاً متكاملاً لدعم وحماية البيئة بأركويت 1994م ، وأقامت مشروع للأصداف بمنطقة دونقناب بمشاركة أبحاث الأسماك والمجتمع المحلي بغرض التوسع في مشروع الأبحاث ، أنشأت المنظمة مشروع دواجن بمنطقة سنكات وجبيت وأركويت بالتعاون مع الرعاية الإجتماعية بسنكات وذلك بتدريب النساء وتوفير الدواجن والعلف والأدوية لحين بداية الانتاج بقيمة مخفضة وبعدها تتولى الأسر تغطية كل التكاليف.(طه، 2000 م. ص ص7–9)

مشروع جمعية جبيت الخيرية لتنمية المرأة :

قام المشروع بفتح فصول محو الأمية للنساء وتدريبهن على المهارات والصناعات اليدوية وقامت عدة صناعات كمصادر دخل للنساء بما في ذلك الصناعات الغذائية.

- **مشروع زراعة النخيل :**

تم بالتنسيق والتعاون مع إدارة البساتين بولاية البحر الأحمر ، ثم التخطيط لمشروع زراعة النخيل في المناطق الصالحة لهذا المشروع في كل من محلية سنكات وطوكر ، وتم توزيع الشتول والمعدات اليدوية في مناطق أربعات وريف بورتسودان بأسعار رمزية ، كماتم كذلك تدريب مرشدين محليين يمثلون كل القرى التي شملها التخطيط. (طه، 2000 م. ص 9)

- **برنامج بناء القدرات :**

الهدف من هذا البرنامج هو بناء القدرات التنظيمية والإدارية والإرشادية للعاملين في مجال التنمية في المنظمات ولجان التنمية بالقرى المختلفة ، كما تم تدريب مجموعات من ممثلي اللجان وعقدت في إطار ذلك عددورات في مجالات التنظيم الإداري والإرشاد الزراعي، كما تم تدريب مجموعات بحسب النوع (الجندر Gender).

- **مشروع تأهيل السجينات . بورتسودان :**

تم تنفيذ مشروع مشترك مع إتحاد المرأة السودانية بهدف تأهيل السجينات على مهارات تساعدهن على القيام بمشاريع للدخل عند خروجهن من السجن ، وذلك لمنع تكرار مخالفتهن للقوانين مثل صناعة الخمور البلدية والدعارة وخلافه ،،،،

- **برنامج أوكسفام لفقراء المدن :**

بدأ هذا المشروع بواسطة هيئة التنمية لما رواء البحار للنازحين من جنوب السودان وجبال النوبة بسبب الحرب الأهلية ، كذلك الذين نزحوا من شمال كردفان ودارفور بسبب آثار الجفاف ، تولت منظمة أوكسفام البرنامج منذ 1995م ويغطي هذا البرنامج الأحياء الجنوبية ، ويحوي أنشطة مدرة للدخل للمجموعة ، وفي مجال الصحة تم تدريب معاونين صحيين (رجال ونساء)، وكذلك تم تدريب قابلات قانونيات ، أما في مجال دعم القيادات ، فقد عقدت دورات لأعضاء اللجان من الرحل وكذلك كورسات في المحاسبة.

*** منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية 1985م :**

عملت المنظمة في المجال الصحي بتوفير الأدوية للمراكز الصحية في الأحياء الفقيرة بمدينة بورتسودان ، كما أنشأت مستوصف صحي بحي سلالاب ومركز نسوي يقدم برنامجاً متكاملاً يشمل محو الأمية ، التوعية والإرشاد والمهارات اليدوية، أما في مجال تحسين الوضع الصحي ، فقد قامت المنظمة بتشجيع الأسر على التدريب في كيفية مباشرة أولويات النظافة المنزلية من خلال مراجعة المراحيض المحسنة في المنازل وذلك بتوفير العينات والأبخرة ، وقد كان للبرنامج أثراً إيجابياً، شرعت المنظمة في التوسيع لتغطية أحياء النازحين.(طه، 2000 م. ص ص8-11)

*** منظمة أكورد : -**

منظمة أكورد تقوم بتغطية برنامجين في ولاية البحر الأحمر :

(أ) بدأ البرنامج الأول في أواسط الثمانينات في مجال التكيف مع الصناعات الصغيرة للاجئين ، ووفر البرنامج التدريب والدعم المالي والمدخلات ووجه في بادئ الأمر لدعم اللاجئين ، ثم توسع البرنامج خلال التسعينيات لدعم الفئات المحتاجة من المواطنين المحليين ، وشكل التدريب جانباً هاماً في نجاح المشاريع وزيادة دخل الأسر لمواجهة ظروف الحياة المعقدة.

(ب) برنامج أكورد ACCORD المتعدد الأغراض بمحلية حلايب : كان الهدف من هذا البرنامج هو تقليل الآثار السالبة لفترة الجفاف والمجاعات في مجالات المياه والثروة الحيوانية ،

الزراعة والتنمية النسوية ، التدريب ومحو الأمية والمهارات الخاصة بالصناعات النسوية بمحلية حلايب ، حيث ما يزال البرنامج يقوم بمشاركة المجتمع المحلي وقد حقق البرنامج نجاحاً منقطع النظير خاصة في سد حاجة توفير مياه الشرب.

*** منظمة مساعدات التنمية لما وراء البحار CAA:**

عملت المنظمة في مساعدة اللاجئين ، كما عملت في مجال المسوحات الغذائية والتغذية الإضافية في منطقة قرورة ، كما أقامت برنامجاً لخدمات النازحين من مناطق الحروب والمقيمين في مدينة بورتسودان ، وقام البرنامج بتوفير بعض الخدمات الأساسية مثل المياهـ والتعليم ، كما ساعدت المنظمة في إنشاء متاجر لتوفير الضروريات ، وأقامت كذلك أنشطة مدرة للدخل في أحياء النازحين جنوب بورتسودان . أنهت المنظمة أنشطتها عام 1995 م وقامت بتسليم برامجها في مدينة بورتسودان لمنظمة أوكسفام البريطانية بجانب تولي منظمة أوكندن فنشر برامج قرورة للتغذية والخدمات الصحية لحين إغلاق المنطقة لأسباب الحرب الأهلية.(طه ، 2000 م. ص12)

*** منظمة أوكندن فينشر Okenden Venture :**

تركزت أنشطة المنظمة في المراحل الأولى على اللاجئين بالتدريب على المهارات التي تعينهم على إيجاد فرص عمل مناسبة وإعانتهم على المنافسة في فرص العمل الضيقة أساساً نتيجة للحالة الإقتصادية بالبلاد التي أثرت سلباً على فرص العمل في بورتسودان والمواقع الأخرى في ولاية البحر الأحمر ، حيث يقيم اللاجئون . وتركزت برامج المنظمة على التدريب المهني وتنمية مهارات النساء بغرض خلق فرص انتاج ، كما تولت المنظمة برامج التغذية الإضافية وصحة اللاجئين في منطقة قرورة ، وأخيراً اتجهت للعمل في برنامج تنمية قدرات عناصر المجتمع المحلي للولاية.

*** منظمة جنوب الصحراء :**

انحصر عملها في مصادر المياه ، وتقوم بأعمال الحفريات في المشاريع المتصلة بالمياهـ مساهمة منها بجزء من التكلفة تلك المشاريع.

*** الوكالة الإسلامية :**

تقوم الوكالة الإسلامية برعاية الأرامل والأيتام وتساعد في تعليمهم وتدريبهم مع توفير فرص للانتاج ، وشاركت الوكالة في برنامج التغذية الإضافية ومتابعة توزيع الإغاثة في طوكر مع منظمة أوكسفام ، وقدمت بعض الخدمات الصحية في كافة المراكز.

*** هيئة الإغاثة الإسلامية :**

عملت هيئة الإغاثة الإسلامية في مجال التغذية الإضافية والخدمات الصحية بجانب رياض الأطفال ، كما دعمت برنامج الأسر المنتجة من خلال دعم الأرامل وتوفير وسائل الدخل لهن.

*** الهلال الأحمر السوداني وجمعيات الصليب الأحمر :**

تركز عمل الهلال الأحمر السوداني في محلية سنكات بصورة أساسية ، وقد شارك في برنامج الإغاثات المختلفة وبرامج التغذية الإضافية والمسوحات في مجال التنمية ودعم الهلال مشاريع المياه والزراعة التقليدية وبرنامج مكافحة التصحر بزراعة المشاتل ، كذلك برامج الأسر المنتجة بتوزيع الدواجن وإنشاء مراكز تسويق بها فضلاً عن تعليم أبناء المنطقة بعض المهارات وفتح فصول لمحو الأمية ، كما قام الهلال الأحمر بتنسيق جهود برامج جمعيات الصليب الأحمر في محلية سنكات والتي عملت أيضاً في مجالات المياه والصحة والتعليم والزراعة وتنمية المرأة.(طه ، 2000 م. ص13)

*** برنامج المسح الغذائي المشترك :**

بناءاً على الآثار السلبية لظروف المجاعة ونقص الغذاء في البحر الأحمر ، قامت منظمة اليونسيف ووزارة الصحة بمشاركة ودعم المصالح الحكومية ذات العلاقة في الزراعة ، البساتين ، الثروة الحيوانية والمياه الريفية بتنفيذ البرنامج المشترك لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين بإيجاد مصادر مختلفة للدخل وتوفير مياه الشرب وتحسين الانتاج الزراعي والبساتين والانتاج الحيواني، إلا أن المشروع لم يحقق الهدف المرجو منه لعدم وجود خطة واضحة للاستمرار وعدم إشراك المجتمعات المستفيدة أو استشارتهم في جميع مراحل تنفيذ المشروع وعدم شعورهم بالفائدة المتوقعة منه.

*** منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية 1992 – 1994م :**

نفذت هذه المنظمة برنامجاً صحياً شاملاً في منطقة جنوب طوكر شمل مجالات الصحة العلاجية والتغذية الإضافية وتوسع البرنامج لتغطية مدينة طوكر ومنطقة الدلتا ، كما اهتم برنامجها بصفة خاصة بمرضى الدرن وتقديم العلاج لهم.

*** منظمة أطباء بلا حدود الهولندية 1993م :**

شاركت منظمة أطباء بلا حدود الهولندية في درء آثار الفيضانات والأمطار ببورتسودان 1993 م حيث انتشرت الأمراض الوبائية والمستوطنة بصورة عمت جميع أنحاء المدينة والمناطق من حولها ، وتم إنشاء مركزين علاجيين وقامت المنظمة بتوفير كل الاحتياجات من أدوية ومعدات وأطقم طبية مساعدة بجانب تكفلها بكلفة العمالة ، استمرت مراكزها تحت إشراف الوكالة الإسلامية حسب قرار السلطات.

*** الرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر :**

عملت الرابطة الدولية في البرامج الصحية بتوفير الأدوية ودعم برامج التغذية الإضافية ، حيث تم البرنامج بالتعاون مع الهلال الأحمر ، وعمل البرنامج لفترات بالتنسيق مع برنامج الغذاء العالمي.

*** برنامج الغذاء العالميWFP :**

ساهم بصورة مباشرة في توفير الغذاء وقد قام البرنامج بتنسيق الإمداد لدورات الإغاثة المختلفة ما عدا الأخيرة ، وكما أن برنامج المنظمة يدعم الغذاء لطلبة المدارس ، ساعد أيضاً على استقرار الدراسة وتوفير بعض البدائل للغذاء المحلي ومن جانب آخر ساهم البرنامج في تقديم المواد الغذائية لبرنامج التغذية الإضافية للمنظمات الوطنية ، بجانب توفير الغذاء لمرضى الدرن عن طريق وزارة الصحة وتبني برنامج الغذاء من أجمل العمل.

*** مفوضية اللاجئين :**

قامت بتنفيذ برامج في مجال توفير الغذاء وتقديم الخدمات الصحية وخدمات المياه للاجئين بولاية البحر الأحمر ، واستفاد المواطنون من خدمات المفوضية في تلك المناطق ، بجانب أن توزيع الغذاء في أي منطقة له تأثير عام على مستوى الأسعار بجانب انتعاش الأسواق.

*** منظمة اليونسيف :**

عملت في مجالات الصحة والتعليم وبعض برامج المياه ، ومن ضمن البرامج الصحية : برامج التحصين الموسع والمسوحات الغذائية وبرنامج فايتمين (أ) إلى جانب دعم برنامج تدريب القابلات وتوفير الأمصال ، أما في مجال التعليم ؛فقد وفرت المنظمة الوسائل التعليمية والمعينات الدراسية.(طه ، 2000 م. ص13)

أثر برامج المنظمات على التنمية بالمنطقة :

- تحريك وتعبئة منظمات المجتمع المحلي (رفع وعيهم بأهمية استخدام الدعم الذاتي والمحلي والأجنبي لتنفيذ مشروعات تنمية مستدامة).
- تدريب وتأهيل منظمات وقيادات المجتمع المدني (قادة السلطة المحلية لتنفيذ الأنشطة التنموية الخاصة بالمناطق).
- قام المجتمع المدني بمساعدة السلطة المحلية (مفوضية العون الإنساني وبعض قادة المحليات ، بتكوين منظمات مجتمع مدني تستهدف كل المجالات التنموية)
- من أهم الآثار التي تركتها تدخلات المنظمات الأجنبية هو تفعيل مفهوم النوع (الجندر).

- تصحيح مسار آليات تنفيذ المشاريع التي كانت تقوم بتنفيذها المنظمات الأجنبية وتعميم مفهوم المشاركة الديمقراطية بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتمثل ذلك في تنشيطها أسلوب المشاركة الديمقراطية الحقيقية للسلطة المحلية لتنفيذ أي مشروع مع منظمات المجتمع المدني.
- تركز برامج المنظمات الأجنبية في تنشيط قسم تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم وإفراد برامج توعوية لمحاربة العادات الضارة بالمرأة.
- شكل برنامج منظمتيّ أكورد وأوكسفام البريطانيتين وهو إقناع المجتمع الريفي لتدريب قابلات من ذات المجتمع ، حيث شكل ذلك أثراً جوهرياً في استجابة الشريحة من هذا المجتمع حيث نفذ البرنامج بإتقان وافرز نتائج إيجابية.
- أيضاً ركزت البرامج التوعوية للمنظمات من ضمن ما ركزت فيه ؛ برامج تعليم المرأة ، واستطاعت أن تجتذب أعداد كبيرة من بنات الريف للمنافسة في فرص التعليم العالي بجامعات الولاية.
- انعكست آثار المنظمات إيجاباً على مجتمع الريف خاصة المرأة التي خصص لها الإنخراط في المشاريع الانتاجية والإدارية والزراعية والتجارية لرفع مستوى دخل الأسر بالريف.
- تم تكوين منظمات مجتمع مدني تقودها النساء تحت إشراف العمد وقادة المجتمع.

خاتمة :-

إن المطالعة في أدبيات العمل الخيري والطوعي تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، صاحبه تنوع في الوظائف والأدوار والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ، فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجيات الأساسية ، أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان ونشر القيم الديمقراطية ، وحث أغلب برامج تلك المنظمات للأفراد المستهدفين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في تحديد احتياجاتهم التنموية.

سلط هذا الفصل الضوء على قطاع في غاية الأهمية في الاقتصاديات الحديثة ، بما يمثله من منظمات ومؤسسات أصبح لها ثقلها ونفوذها وتأثيرها الكبير في مجريات الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية ، فالمنظمات غير الحكومية خاصة في البلدان الرأسمالية تتمتع بدعم رسمي وشعبي ، كما تستحوذ على إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، مما أكسبها قدرة كبيرة على التحرك والمبادرة محلياً ودولياً ، وتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي تعبئة تنموية ، كل هذا يجعلنا نعتقد أن هذه المنظمات خاصة ذات النشاط الدولي ما هي إلا آليات لهيمنة الرأسمالية التي تعمل إلى جانب المؤسسات الدولية الرسمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على تطبيق وتنفيذ برامج وإجراءات عولمية ، مع الإشارة إلى وجود منظمات غير حكومية دولية كثيرة حققت انجازات إنسانية كبيرة غير مسبوقة.

وهذا ما استدعي منا ضرورة رفع التحدي خاصة في وقت ازدادت فيه حدة الهجمة على العمل الخيري العام بهدف إضعافه وتحجيم دوره ، وذلك بإعادة بناء منظومة العمل الطوعي والخيري على أسس حديثة واستعادة المنابع الأصيلة لفكرة العمل الأهلي الطوعي ، ببعث نظام الوقف ، وإحياء مؤسسة الأوقاف ودعمها لتأخذ مكانها كأساس للبناء.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات السودانية

ثانياً : الدراسات العربية

ثالثاً : الدراسات الأفريقية

رابعاً : الدراسة العالمية

الدراسات السابقة

تمهيد :

لم يجد الباحث دراسات وافية في موضوع المنظمات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع المحلي وخاصة في ولاية البحر الأحمر ، ولكن على الرغم من ذلك ، فقد وجدت بعض من الدراسات التي تناولت قضايا ذات علاقة بموضوع الدراسة ، وقد استرشد الباحث بالأهداف التي حددتها تلك الدراسات وبالطريقة التي اتبعتها والأدوات المستخدمة في جمع بياناتها وعما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج ، ومن ثم ركز الباحث على أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الدراسات ، ومن تلك الدراسات التي تم رصدها والتي تتعلق بموضوعات منفصلة وذات علاقة بموضوع الدراسة الدراسات التالية :

الدراسات السودانية :

(1) **دراسة كرار على محمد طاهر:** دور المنظمات في إحداث التنمية الريفية المستدامة . بحث ماجستير . جامعة البحر الأحمر . 2006 م، (طاهر . 2006 م)

هذه الدراسة تتناول دور المنظمات في إحداث التنمية الريفية المستدامة في المناطق الريفية بولاية البحر الأحمر بصفة عامة ومحليتي سنكات وهيا بصفة خاصة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على فلسفة المنظمات لإحداث التنمية المستدامة والاستراتيجيات التي تتبعها لتحقيق ذلك ومدى تمكنها من تحقيق الأهداف ، كما هدفت إلى معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه التجربة وكيفية التغلب عليها مستقبلاً.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي المقارن وتم جمع البيانات والمعلومات من سجلات لجان القرى بواسطة المسح الميداني وإجراء مقابلات مع أعضاء اللجان وبعض المستفيدين ، بالإضافة إلى الملاحظات ، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

من خلال إتباع الأساليب الدراسية كالمقابلات مع المستفيدين من خدمات المشروع ولجان القرى المختارة والملاحظة والاطلاع على ملفات القرى والتقارير الدورية للمشروع وما كتب عن المشروع ، خلصت الدراسة إلى الآتي :

1- معظم المشاريع التي تم تنفيذها كانت مشاريع إنتاجية وتهدف إلى التنمية الاقتصادية.
2- الأساليب والاستراتيجيات التي اتبعها المشروع لاستدامة منافع مشاريع التنمية الاقتصادية التي تم تنفيذها في المواقع المختلفة في المحلية تتلخص في الآتي :

(أ) إشراك القيادات المحلية والمستفيدين في اتخاذ القرارات وذلك من خلال إتباع أسلوب التخطيط من أسفل ، في حين أن الإدارات الحكومية الأخرى وجمعية الهلال الأحمر السوداني العاملة في نفس المجالات اتبعت أسلوب التخطيط من أعلى.

(ب) اختيار القرى التي نفذت فيها الأنشطة التنموية للمشروع تم بواسطة لجان استشارية تتكون من القادة المحليين والإداريين من ذوي العلاقة ومن أعضاء المجالس المحلية وبمساعدة العاملين بالمشروع على حسب توفر الموارد والكثافة السكانية المناسبة ، لذا لم تواجه المشروع أي مشاكل تتعلق بالتحيز لمناطق أخرى بعينها.

(ت) اختيار لجان التنمية على مستوى القرى كان يتم بواسطة المواطنين أنفسهم في اجتماع عام يحضره جل سكان القرية المعنية بالانتخاب الحر أو بالتراضي ، حيث تعمل هذه اللجان كحلقة وصل بين المواطنين والمشروع ، وتقوم بإدارة الأنشطة التنموية.

(ث) يتم تحديد أولويات المشروع بواسطة المواطنين من خلال اللجان وينحصر دور العاملين في المشروع في المساعدة في ترتيب الأولويات على حسب دراسة الجدوى المبدئية حيث أدى هذا النظام إلى خلق إحساس وسط المواطنين بملكية المشاريع لأنهم هم انفسهم من يطبقونها ، وهذا أحد أسباب استدامة المشاريع التي تم تنفيذها بدعم من مشروع إعادة تأهيل سنكات.

(ج) يشترط المشروع المساهمة المجتمعية في مدخلات المشاريع التي يتفق على تنفيذها ، وهي قد تكون مادية أو جهد بشري لتأكيد الرغبة في المشاريع وخلق إحساس بالملكية.

(ح) إشراك الإدارات الحكومية ذات الصلة في التخطيط للمشاريع والتنفيذ والمتابعة واستقطاب الدعم بهدف خلق فهم وأرضية مشتركة لنشر الاستراتيجيات والأساليب التي ينتهجها المشروع لتحقيق استدامة التنمية.

3- **التدريب** : هنالك نوعان من التدريب :

أ. **التدريب الإداري** لأعضاء اللجان والذي يشمل مجالات مسك الدفاتر والقيادة ، التنظيم والإدارة والتخطيط والمتابعة ، بجانب الزيارات التبادلية للمشاريع المشابهة داخل وخارج المحلية ، حيث مكن هذا النوع من التدريب لجان القرى من إدارة المشاريع ، بل كان له الأثر الإيجابي على استدامة المشاريع التي تم تنفيذها.

ب. **التدريب للمستفيدين** : حيث يركز المشروع بشدة على تدريب المستفيدين على النشاط الذي يتفق على تنفيذه قبل عملية الشروع في بدءه وتنفيذه.

4- **تطبيق النظام المالي الدوار** : وهو أحد الأساليب التي يطبقها المشروع لتحقيق استدامة المشاريع حيث يقدم المشروع مدخلات الإنتاج للمستفيدين من المشاريع على أن يتم استرداد قيمة هذه المدخلات لصندوق القرية بأقساط مريحة تتفق عليها لجان التنمية ، وما يتم استرداده من كل الأنشطة الاقتصادية ، يتم إيداعه في حساب خاص للجنة بالبنك ، ومن ثم يتم تدوير المال في تنفيذ أنشطة تنموية أخرى تدعم الأنشطة القائمة.

التوصيات :

لإحداث التنمية الريفية المستدامة أوصت الدراسةبضرورة أن تتبع المنظمات والإدارات الحكومية العاملة في هذا المجال الأساليب والاستراتيجيات التالية :

1- إتباع أسلوب التخطيط من أسفل . أي بمعنى إشراك المواطنين في اختيار المشاريع والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.

2- اختيار المشاريع ذات الأهداف المحددة والتي تفي باحتياجات المواطنين على أساس الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

3- تنفيذ إدارة المشاريع ينبغي أن يتم بواسطة لجنة يتم اختيارها من المواطنين بحيث تمثل كل فئات ومواطني القرية .

4- تدريب وتأهيل أعضاء اللجنة المختارة لكي تتمكن من إدارة المشاريع بالصورة المطلوبة ، وكذلك تدريب المستفيدين من المشاريع المختارة تدريباً فنياً قبل البداية وأثناء التنفيذ .

5- ربط لجان التنمية بالجهات ذات الصلة بالتنمية الريفية خاصة الإدارات الحكومية

6- تطبيق نظام المال الدوار . أي بمعنى استرداد قيمة تكلفة مدخلات الإنتاج التي تقدم لتنفيذ المشاريع ، ومن ثم إيداعها في حساب خاص للجنة بالبنك لكي يتم إعادة تدويرها في تسيير المشاريع القائمة وكذلك استخدامها في إنشاء مشاريع جديدة .

مقارنة بين الموضوعين :

تتشابه الدراسة في أن الدراستين تناولتا دور المنظمات الطوعية في مكافحة الفقر واستدامة التنمية ، بينما اختلفت دراسة (طاهر ، 2006 م) عن الدراسة الحالية في أن الأولى تناولت موضوع دور المنظمات الطوعية بشكل عام ، بينما اتخذت الثانية (الحالية) بشكل محدد منظمة الساحل كدراسة حالة لموضوعها. بينما وجه اختلاف تمثل في الموضوع الأساسي وهو دور المنظمات الطوعية في تحقيق تنمية المجتمع المحلي ، وهنالك محور اختلاف آخر يتجسد في أن دراسة (طاهر . 2006 م) لم تشر من قريب أو بعيد لمشاركة المرأة في تكوين اللجان والتدريب وإدارة المشاريع ، في حين أن الدراسة الحالية تضع نصب عينيها دور ونشاطات المرأة في التنمية وبالتالي ولأهمية ذلك يمكن للدراسةالحالية استصحاب توصيات ترد في هذا المضمون.

من وجوه الاختلاف كذلك ؛ أن دراسة (طاهر) ركزت على محور الأهداف التي حققتها المنظمات في المشاريع المنفذة في محلية سنكات مع الاستدامة ، بينما ركزت الدراسة الحالية على الأهداف التنموية التي حققتها المنظمات الأجنبية في ريف ولاية البحر الأحمر وخاصة منظمة الساحل ، بجانب تطرقها للسلبيات التي طرأت أثناء تنفيذها للمشاريع (استحدثت دراستنا أهمية استصحاب نتائج المشروع السلبية والإيجابية معاً) ، كذلك ذكرت دراسة (طاهر) أن معظم المشاريع كانت إنتاجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية

، ولكن لم تتطرق إلى الآثار البيئية عند تنفيذ المشاريع ، والتي كان لابد من ذكرها لضمان نجاح المشروع واستمراريته ، بينما في دراستنا تطرقت إلى البيئة وأفردت لموضوع البيئة مبحث خاص بالبيئة والتنمية لأهميتهما.

(2) دراسة مريم على أونور: ((دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية)) بحث مقدم لنيل درجة دكتوراهـ الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2008 م (دراسة أونور ، 2008م)

ركزت هذه الدراسة على دور جمعية بورتسودان لتنمية الأعمال الصغيرة في مجال التمويل الأصغر بولاية البحر الأحمر والخبرات والأنشطة التي تولدت عبر عمل الجمعية في فترة اثنين وعشرين عاماً وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- إبراز أهمية تنمية المرأة في ولاية البحر الأحمر، لأنها تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع.
- التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة.
- التعرف على المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وتقديم مقترحات الحلول لها.

اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة اعتماداً على الوصف التحليلي واختبار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة المكون من المستفيدات من جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة ، مستخدمة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الأولية من مصادرها. وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة هذه البيانات وتحليلها ، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- تعاني جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة من شح في مصادر التمويل ، مما اضطرها لاتخاذ عدد من السياسات لتوفيق أوضاعها.
- هناك تزايد مستمر في عدد النساء المستفيدات من جمعية تنمية المشروعات الصغيرة وصلت نسبة استفادة بعضهن إلى 66% في العام 2005م من إجمالي المستفيدات من الجمعية.
- لا توجد برامج توعوية مصاحبة للمشروعات الصغيرة من قبل جمعية تنمية المشروعات الصغيرة.
- معظم المشروعات النسوية الصغيرة ذات طابع تقليدي ، مما يدل على أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى مزيد من التطوير.
- تعتبر مشكلة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية الصغيرة.
- معظم الذين يعملون في مجال المشروعات الصغيرة يفضلون التعامل مع المنظمات مما يدل على ضعف الوعي المعرفي في هذا القطاع.

- المستوي التعليمي لعينة الدراسة يتراوح بين أمي ومتوسط ، مما يدل على أن النساء العاملات في مجال المشروعات الصغيرة يعانين من تدني في مستوى التعليم.

أوصت الدراسة بالآتي :

- الاهتمام بخلق مصادر تمويلية مختلفة لجمعية تنمية المشروعات الصغيرة بالصورة التي تجعل منه نموذج رائد لتنمية المشروعات الصغيرة في الولاية.
- التركيز على المجال الانتاجي للمشروعات الصغيرة في القطاعين الزراعي والصناعي لأهميتهما في التنمية.
- العمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وذلك عن طريق المعارض والترويج لمنتجاتها على المستويين الداخلي والخارجي.
- العمل على زيادة الوعي المعرفي بين النساء خاصة في جوانب كيفية إدارة أنشطة المشاريع المقترض فيها من قبل البنوك.
- الاهتمام بالبرامج المتكاملة مع تنمية المشروعات النسوية الصغيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى تتحقق الفائدة المرجوة من المشروع الصغير.

- **مقارنة بين الدراستين :**
- تتشابه الدراستان في الحدود المكانية وهي ولاية البحر الأحمر ، وتتفقافي إبراز أهمية تنمية المرأة الريفية في الولاية ، لأنها تمثل الركيزة الأساسية لتنمية المجتمع. اختلفت الدراستان في العناوين المتناولة ، حيث أن موضوع دراستنا عن دور المنظمات الطوعية في التنمية للبحر الأحمر ، بينما دراسة (أونور) تتحدث عن دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أشارت دراسة (أونور) إلى أن المشروعات النسوية الصغيرة ذات طابع تقليدي ، ولكن دراستنا أثبتت أن جمعية تمكين المرأة استهدفت أكثر من 34 جمعية نسوية ناجحة تدير عملها ذاتياً مما يدل على أن برامج تطوير المرأة ليست تقليدية. وملخص المقارنة أنه تم استقصاء المعلومات من دراسة (أونور) بأسلوب أفاد الدراسة الحالية كثيراً.

(3) **دراسة منيناي**((دور المشاركة القاعدية في تأمين الغذاء في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر)) ، رسالة ماجستير ، جامعة البحر الأحمر 2006 م

(دراسة منيناي 2006م)

تمت هذه الدراسة في منطقة أربعات في قريتي إيشنك وهنويت في العام 2006 م للتعرف على نوع المشاركة القاعدية في تأمين الغذاء بهدف سد النقص في مجال المعلومات الخاصة بانتاج الغذاء وإثراء جانب الدراسة العلمي في مجال الأمن الغذائي ووضع سياسات أو برامج لتأمين المشاركة القاعدية في انتاج الغذاء من خلال تجربة مشروع إعادة تعمير خور أربعات

والمنهج المستخدم في هذا الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والذي ينطوي على اختيار حقائق دقيقة ووضعها في صورة كمية ، صياغة هذه الحقائق ، صياغة الفروض والسعي للوصول إلى قوانين عامة (منهج دراسة الحالة Case Study Approach)

بعد الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في منطقة أربعات توصل الدراسة إلى النتائج الآتية :

1- الفئات العمرية للمجتمع المحلي في منطقة أربعات تتراوح بين 26 – 35 سنة.

2- المستوى التعليمي للمجتمعات المحلية بمنطقة أربعات من الأميين والذين توقفت دراستهم عند الخلاوي ولم يستمروا في المراحل الدراسية الأخرى لذا الاستفادة من التدريب محدودة.

3- الحصول على الأراضي الزراعية يتم عبر طريق التوارث وهذا ربما يؤثر على عملية الانتاج وتحقيق الأمن الغذائي والتمسك بحكرية الأراضي الزراعية ، وهذا يؤثر أيضاً على الاستفادة من الأرض والانتفاع بها.

4- يقوم المزارع بدور أساسي في تنظيم وتوزيع مياه الفيضان في الدلتا الوسطى ، ولكن هناك دور مشترك بين اللجنة والمزارع في الدلتا الساحلي.

5- يقوم المزارع بتسويق منتجاته في السوق المركزي مباشرة ، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار (العرض والطلب) أي لا توجد آلية للتسويق مثال : التسويق التعاوني.

6- هنالك تحسن بسيط في استخدام التقاوي المحسنة التي يقوم بشرائها من السوق المحلي نتيجة للدعم الذي تقدمه منظمة الساحل.

7- هنالك ضعف في التمويل الزراعي مما يؤثر على الانتاجية من حيث الكمية والجودة.

8- استخدام المبيدات قليل جداً مما يعمل على المحافظة على البيئة وانتاج محاصيل عضوية خالية من الكيماويات.

9- توجد لجان على مستوى القرى مما يساعد في تنظيم مشاركة المجتمع المحلي في التنمية .

10- هنالك مشاركة للمجتمعات القاعدية في عمل اللجان.

11- انحصرت الخدمة التي تقدمها اللجان في المجال الزراعي مع بعض الاهتمام من اللجان بالتعليم في الدلتا الساحلية من منطقة أربعات.

التوصيات :

من خلال نتائج الدراسة قدم الباحث التوصيات الآتية :

1- تكثيف برامج محو الأمية بالتركيز على المنطقة الساحلية من أربعات حتى تتم الاستفادة من برامج التدريب المختلفة خاصة في مجال تطوير المعرفة الزراعية.

2- ضرورة إشتمال نشاط منظمة الساحل العالمية على تقديم الخدمات الزراعية للدلتا الساحلية من أربعات ، خاصة في إعداد الأراضي الزراعية وإنشاء السدود وتوفير المدخلات الزراعية مثل التقاوي المحسنة بغرض زيادة الانتاجية الرأسية.

3- خلق آلية للتسويق بغرض حماية المنتج من تقلبات السوق . أي الاهتمام بالتسويق التعاوني.

4- توفير التمويل متوسط المدى لصغار المزارعين من المصارف أو الصناديق المتخصصة لتوفير المدخلات اللازمة لزيادة الانتاج وتجويده.

5- تشجيع عدم استخدام المبيدات الكيماوية والاستعاضة عنها بطرق المكافحة المتكاملة للآفات التي لا تضر بالبيئة الطبيعية.

6- تشجيع المزارعين وتوعيتهم بأهمية التشجير حول مزارعهم للمحافظة على التربة الزراعية من الانحراف بواسطة الرياح.

7- أن يشمل نشاط اللجان الأنشطة الأخرى مثل الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم لتحقيق الاستقرار لضمان استمرارية الانتاج لتأمين الغذاء

8- تدريب اللجان في مجالات التنظيم الإداري والتسليف ومسك الدفاتر وحصاد المياه.

مقارنة بين الدراستين :

تتشابه الدراستان في الحدود المكانية وهي ولاية البحر الأحمر منطقة أربعات ، كما يوجد قاسم مشترك بين الدراستين تمحور حول سعيهما إلى تقديم توصيات بشأن مكافحة الفقر وإن تناولت كل من الدراستين هذا المحور من زاويا مختلفة ، بيد أن أوجه اختلاف الدراستين تمثل في موضوعهما ؛ حيث أن دراسة (منيناي،2006) تتحدث عن دور المشاركة القاعدية في تأمين الغذاء في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر ، بينما تتحدث دراستنا عن دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي بولاية البحر الأحمر.

- استعرضت دراسة (منيناي) في توصياتها محوراً حول ضعف الأنشطة الزراعية والأنشطة المصاحبة وقلة الإستعانة بالعون المقدم من منظمة الساحل ، إلا أن دراستنا ترى غير ذلك ، فالمنظمة كان ولا زال لها الدور الفاعل في الأنشطة الزراعية بالمنطقة ووفقاً لمبادراتها وتنفيذها لبعض المشاريع بالمنطقة ، تركت الأمر بما لا يدع مجالاً للشك بأنه تم تطوير العمل الزراعي بشكل ملحوظ لا تنقصه العلمية.
- حول ما أثارته دراسة (منيناي) بخصوص ضعف التمويل(آنذاك) ، نقول أن تقادم الزمن قد أفرز الكثير من السياسات التي انفتحت على مبادئ التمويل واستهدفت بذلك على وجه الخصوص قطاع صغار المزارعين وكان الراعي التنفيذي لهذه السياسات بنك الأسرة الذي ظل يرعى مشاريع صغار المزارعين ويمول مراحلها المختلفة ، إضافة إلى إنشاء شركة تصدير المنتجات البستانية.

- أكدت المصادر التي إطلعنا عليها في منظمة الساحل العالمية وجلوس الباحث مع مسؤولي المنظمة ، أن الجمعيات القاعدية قد نالت تدريباً مكثفاً في الإدارة ودورة المشروع وتنظيم المشروعات والتسويق وأشركت المرأة في العملية التنموية.

(4) **دراسة أبو فارس:** أثر الشراكة على تمويل العمل الطوعي (دراسة حالة : جمعية الهلال الأحمر السوداني والوكالة الإسلامية الإفريقية للإغاثة ، دراسة ماجستير قدمت إلى جامعة إفريقيا العالمية ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين،1997م.(أبو فارس، 1997م)

استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي والتاريخي باستخدام أدوات المقابلة.

هدف الرسالة :

(1) العمل الطوعي وأهميته في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال مشاركة المنظمات الطوعية للحكومة في تقديم الخدمات للمستفيدين.

(2) لخصت دراسة (**أبو فارس، 1997م)**مراحل تطور العمل الطوعي في السودان والدول الإفريقية للاستفادة من تجارب الآخرين لدعم وتطوير الممارسة القائمة.

(3) دور وأهمية المشاركة الجماهيرية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبيان أثر الفاقد من المشاركة الشعبية في التنمية.

نتائج الدراسة :

- برز دور مؤسسات المجتمع المدني في استقطاب التمويل وكيفية مشاركة المستهدفين.
- هنالك ضعف في مؤسسات التمويل بالسودان.
- ضعف إتباع المواصفات القياسية عند ممارسة التطوع والخروج به من طور العدائية إلى طور الممارسة والخطط العلمية.

المقارنة بين الدراستين :

تتفق الدراستان في أهمية دور العمل الطوعي في إحداث تنمية شاملة ، لكنهما اختلفتا في بعض المحاور ؛ فقد ركزت الدراسة الحالية على مفاهيم وشروط استدامة التنمية لتحقيق التنمية الشاملة ، وهذا ما لم يتم ذكره في دراسة (أبوفارس، 1997م).

الدراسة أعلاه أعدت خلال فترة ماضية (1997م) واقتصرت على تطورات محدودة ركزت عليها دراسة (أبوفارس) ، بينما دراستنا استصحبت معها العديد من التطورات في مجالات الدراسة التي غطتها في إطار محاور عدة اتصفت بالشمول.

(5) **دراسة آمنة محمد مختار** بعنوان : دور المنظمات الطوعية في التنمية في منطقة البحر الأحمر ، دراسة حالة منظمة أوكسفام/ أكورد/ أوكيندن فينشر، رسالة دكتوراه قدمت إلى معهد الدراسات الإضافية وتنمية المجتمع ، جامعة الخرطوم ، 1997م . (آمنة1997م)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار التنموية المباشرة وغير المباشرة لعمل المنظمات الطوعية في منطقة البحر الأحمر.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن الاتهام الذي وجه إلى العون الغذائي باعتباره قد مثل عائقاً في سبيل التنمية هو إتهام مبالغ فيه إلى حد ما ، فبالرغم من أنه ربما يكون قلل من الدافع للعمل على المستوى الفردي والمستوى الحكومي ، فهو قد قدم خدمات جليلة لإنسان المنطقة ، فقد مرت هذه المنطقة بظروف كانت فوق طاقة المواطنين ، أدت إلى إفقار بعضهم في الكم والكيف ، وبالتالي إلى هجرة البعض ، وكان العون الغذائي بمثابة المنقذ لآلاف السكان من تداعيات الظروف المعيشية.
- لم يخلو عمل المنظمات من الأهداف السياسية والأيديولوجية ، فبعض المنظمات الدعوية سيطرت سياسياً عن طريق الدعم والعون الذي تقدمه لصالح مناطق ذات تركز حزبي معين.
- بعض المنظمات الأجنبية تميل لتوظيف المسيحيين دون غيرهم من السكان وهذا بالطبع يتنافى والأهداف الأساسية التي جاءت من أجلها هذه المنظمات ومبادئ التحرر والحياد التي تنادي بها.
- سوء التخطيط المدني الذي يؤدي إلى ظهور الكثير من المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- سلبية إنسان المناطق التي لم تساهم في تغيير حياته نحو الأفضل ، والبطء الملحوظ من جانبه مع الاستجابة لبرامج التنمية ورفضه الغير واضح الأسباب للاستفادة من الثروات البحرية رغم غناها وتنوعها.
- اتساع منطقة البحر الأحمر وتنوع تضاريسها ما بين جبال وسهول ساحلية وهضاب ومرتفعات وصعوبة مناخ المنطقة شبه الصحراوي الذي أدى إلى الارتفاع الكبير في درجات الحرارة وإلى ندرة المياه وصعوبة الاتصال ، كل هذه الظروف عملت على إعاقة عملية التنمية .
- سوء فهم الأسباب التي أدت إلى التدهور البيئي في المنطقة ، فمعظم سكان المنطقة يرى أن أسباب التدهور البيئي تتعلق بالجفاف فقط ، ولكنها ربما تكون نتاج لتجاهل السلطات المسئولة في المنطقة للرعاة والقطاع الرعوي في برامجها التنموية بشكل عام.
- فشل تنسيق وربط نشاطات المنظمات مع بعضها البعض ومع الجهات الحكومية المختلفة ، أو على الأصح لم تلاقي هذه المحاولات النجاح الكافي رغم الجهود التي بذلت من الجانبين.
- بعض العوامل الفنية في المنظمات نفسها قد مثلت إعاقة لنجاح البرامج التنموية مثل مركزية القرار وغياب التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- قلة المعلومات التي تتعلق بالمنطقة مما استلزم جهوداً إضافية لإجراء عمليات المسح وجمع المعلومات .

- أكبر عقبة واجهت المنظمات في بداية عملها بالمنطقة ، عدم وجود وحدة تخطيط ومتابعة.

التوصيات

- التركيز على برامج الكوارث والأزمات على المدى الطويل وذلك عن طريق الحفاظ على المياه بصورة رئيسية من خلال بناء السدود والتوسع في حفر الآبار واستنباط وسائل جديدة لمعالجة مشكلة شح المياه.
- التركيز على تنمية الموارد البشرية ، لأن الانسان هو هدف التنمية الأول ومحركها وذلك عن طريق الآتي :

(أ) التوسع في برامج محو الأمية والاهتمام بالمؤسسات التعليمية ورياض الأطفال.

(ب)التوسع في برامج التدريب على المهارات والمهن المختلفة.

(ج)الاهتمام بالمرأة وإعطاء اهتمام خاص بتنميتها وتدريبها ودعم أنشطتها

(د)نشر التوعية البيئية والصحية .

محور التخطيط والتنسيق :

(أ) لابد من مراعاة التخطيط الجيد والطويل المدى لتحقيق التنمية المستدامة.

(ب) لابد من التنسيق بين الجهات المشاركة في قطاعات التنمية المختلفة

محور المنظمات الطوعية :

(أ) تطوير البناء المؤسسي والإداري للمنظمات الطوعية والوطنية.

(ب) السعي لتدريب الكوادر وإجادته قبل العمل في المجال الطوعي.

(ت) التعاون بين المنظمات الطوعية : الوطنية والأجنبية لتحقيق أكبر فائدة ممكنة.

مقارنة بين الدراستين :

اتفقت الدراستان في مضمون واحد هو معرفة دور المنظمات الطوعية في التنمية كما اتفقتا في أهمية الاهتمام بالعنصر البشري وخاصة المرأة في عملية التنمية ، وكذلك اتفاقهما في محور المفاهيم المتناولة حول البيئة وأثرها على المشاريع التنموية.

لكنهما اختلفتا في أن الدراسة الحالية حددت أدوار المنظمات في تنمية المجتمع المحلي تحديداً واضحاً ، وأخذت مثال على دراسة الحالة (منظمة الساحل البريطانية في ولاية البحر الأحمر) ، بينما اتخذت دراسة **(مختار ، 1997م)**عدة منظمات بالمنطقة كدراسة حالة بوجه إجمالي .

(6) **دراسة الياس بعنوان :** " أثر المشاكل الاجتماعية على مساهمة المرأة الريفية في التنمية ، دراسة حالة على محلية سنكات ، دراسة ماجستير قدمت إلى جامعة البحر الأحمر ، 2009 م (دراسة الياس ، 2009م).

هدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في عملية التنمية الريفية ، معرفة الآثار السالبة التي يمكن أن تحدثها المشاكل الإجتماعية وانعكاساتها على المرأة بصورة خاصة وعلى التنمية الريفية بصور عامة.

اعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي ، وتم جمع البيانات من عينة عشوائية لعدد 100 مبحوث ومن ثم تمت معالجتها وتحليلها عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

تلخصت نتائج الدراسة في أن المعوقات التي تحول دون مساهمة المرأة الريفية في التنمية تمثلت في الهجرة والنزوح ، الفقر ، التصحر ، ضعف المستوى المعيشي ، ضعف المستوى الثقافي والصحي والانتاجي ، الزواج المبكر ، الختان ، التخلف ، الأمية ، ضعف الاستيعاب والتسرب ، الطلاق والهجر.

أوصى الدراسة بالآتي :

1- الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار ، تكثيف برامج الارشاد والتوعية والتثقيف.
2- الاستفادة من برامج الارشاد الزراعي والحيواني وذلك لزيادة الموارد.
3- الاهتمام بالتعليم والتدريب ، محاربة الجهل والتخلف ، الاهتمام بالتثقيف البيئي والرعاية الصحية والأمومة والطفل.
4- الاهتمام بانتشار الأندية الريفية وإقامة الندوات التثقيفية وإقامة بعض مراكز التنمية لتدريب النساء على فنون الأعمال اليدوية والصناعات الغذائية والتدبير المنزلي والاهتمام بالثقافة الغذائية ، ومحاربة العادات الموروثة.

مقارنة بين الدراستين :

تتفق الدراستان في أنهما تناولتا عملية التنمية الريفية في المجتمع الريفي مع اختلاف طفيف في عنوان الدراستين ، وجاء محور تنمية المرأة الريفية كقاسم مشترك بينهما من حيث الأبعاد المتناولة ، وكانت نتائج هذه الدراسة وتوصياتها متسقة من حيث الدقة والمباشرة ، ووجه الشبه يكمن في النهج الذي اتبعته الدراسة الحالية.

أوجه الاختلاف :

حسب أهداف الألفية الثالثة ، تعتبر الأنشطة الخاصة بالمرأة هي مدخل للتنمية الريفية ، ولكن يجب أن يضع الباحث الاعتبار لدراسة النوع (Gender) باستهداف الذكر والأنثى وذلك للحصول على نتائج حقيقية ، رغم أن هذه الدراسة كانت جيدة كما ذكر سابقاً ، لكنها تجاهلت استهداف النوع (ذكوراً وإناثاً) وذلك للوصول لنتائج حقيقية.

استهدفت دراسة (الياس ، 2009م) المرأة خاصة في الأنشطة المتماشية مع طبيعتها ، بينما استهدفت دراستنا جميع الفئات (ذكوراً وإناثا) (تحليل النوع تحليلاً كاملاً) ولذلك خرجت بنتائج وتوصيات حقيقية.

- **الدراسات العربية :**

(1) **دراسة يونس : عوائق التنمية في فلسطين (2011م)** ، قدمت إلى جامعة السودان ، وهي رسالة دكتوراه في التنمية الريفية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مرتكزات التنمية وأهم معوقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني ، كما هدفت بصورة عامة إلى لفت النظر إلى الأهداف الرئيسية والتعرف على أسس ومرتكزات ومعوقات التنمية باختلاف متغيرات الدراسة وهي طبيعة العمل والوظيفة والنوع والتحصيل العلمي ومعرفة العوامل التي تساعد على تطبيق أسس التنمية في فلسطين ، والتعرف على طبيعة المعوقات التي تشكل تحدياً أمام التنمية في المجتمع الفلسطيني وكذلك الوصول إلى نتائج وتوصيات أساسية تخدم عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني .

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها عن طريق الاستبيان (أداة الدراسة) ، تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 130 مبحوثاً تم اختيارهم عشوائياً . أي ما نسبته 15%من مجموع مجتمع الدراسة الذي بلغ قوامه الكلي 1936 حيث الذين مثلوا العينة أخضعت بياناتهم للتحليل الإحصائي البسيط على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وأظهرت نتائج الدراسة التالي :

- تراجع الوضع الاقتصادي بسبب الاغلاقات والحواجز والمعوقات التجارية المفروضة من قبل الجانب الإسرائيلي التي حدّت من النشاط الاقتصادي.
- عدم ربط مناهج التعليم العالي بحاجات المجتمع ، مما زاد في ارتفاع حجم البطالة لقلة العمل.
- الافتقار إلى الوحدة الفلسطينية ومحدودية التمويل الذي يشكل عصب النشاط الاقتصادي وأسهم تقليصه في استمرارية الشلل الذي تشهده فروع عديدة من الأنشطة الاقتصادية.

خرجت الدراسة في ضوء النتائج أعلاه بالتوصيات التالية :

- ضرورة المصالحة داخل المجتمع الفلسطيني ليتمكن المجتمع بكل شرائحه للوقوف في وجه الاحتلال ، وعدم تنفيذ مخططاته الاستعمارية.
- زيادة الحرية الشخصية والتعبير عن الرأي والرأي الآخر ، وأن التنمية تحتاج إلى تضافر جميع الجهود لإنهاء الاحتلال لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من القيام بدور رئيسي في تنمية حقيقية شاملة بإرادة قوية ، وأن أهم معيق هو الاحتلال الذي يجب أن ينتهي لتكون هناك

تنمية على جميع الأصعدة الشاملة لكل النواحي في المجتمع الفلسطيني ، نظراً لأن التنمية في ظل الاحتلال تكون عمل مبتور.

المقارنة بين الدراستين :

تتشابه الدراستان في تناولهما لموضوع واحد هو التنمية الريفية وكيفية تحقيقها في المجتمعات المحلية ، بيد أن الاختلاف يأتي في الحدود المكانية ؛ فهذه الدراسة العربية طبقت على مجتمع دولة فلسطين ، بينما تمثلت الحدود المكانية للدراسة الحالية في السودان ، ريف ولاية البحر الأحمر ، بجانب أن هذه الدراسة العربية استقت معلوماتها في ظل عدم تجانس ووحدة مجتمع الدراسة بسبب ما تتعرض له منطقة الدراسة من مضايقات المحتل وانسحب تأثير ذلك على مرتكزات التنمية فيها ، وبالتالي أثر ذلك بطبيعة الحال في مخرجات نتائجها ، بينما استقت دراستنا بياناتها ومعلوماتها من داخل منطقة دراسة تتمتع بالانسجام والوحدة وبالتالي أتيح للباحث الدراسة في موضوع التنمية الريفية وفق قدر لا محدود له من الحرية والتماسك المجتمعي وإمكانية تحقق التنمية في ذلك المجتمع. اختلفت دراستنا عن دراسة (يونس ، 2011م) في أنها غطت أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية ضمن حدود دولة كاملة هي فلسطين مما ترتب عليه استنتاج مخرجات ضعيفة ، بينما دراستنا اختارت منظمات المجتمع المدني في ولاية البحر الأحمر ، عليه اتسمت مخرجاتها بالدقة التي تصف الواقع كما كان عليه حال الظاهرة كما هي على الأرض.

(2) **دراسة نمر (2009م):** عنوان الدراسة : استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية : دراسة ماجستير ، حالة دراسية منطقة الشعراوية ، محافظة طول كرم.

الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة هو وضع استراتيجيات ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة التي تعمل على تطوير التجمعات السكانية في المنطقة ، وجذب الاستثمار إليها واستغلال إمكانياتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة بشكل خاص ومحافظة طول كرم بشكل عام.

أظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية وكذلك خصائصها الطبيعية والديمغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على أكبر حوض مائي ، أيضاً استخلصت النتائج أن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.

أوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية لتطوير الريف على المدى القصير بهدف التغلب على جزء من مشاكل ومتطلبات التنمية في منطقة الشعراوية ، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإستراتيجيات على

المدى المتوسط والبعيد كإستراتيجية التخطيط والتنظيم الريفي ، إستراتيجية تطوير قطاع التصنيع الزراعي وإستراتيجية تحسين مستوى الخدمات وتلبية احتياجات السكان ، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع المقترحة ذات الأولوية. وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية تفعيل دور مجلس الخدمات المشتركة في تحقيق التنمية في منطقة الشعراوية بالشراكة مع الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية.

مقارنة بين الدراستين :

تتفق الدراستان في تناول متغير التنمية الريفية وإستراتيجيتها لتطوير الريف ، كما اتفقتا في أن تعيين كل منهما لمنطقة بعينها كدراسة حالة.

تختلف الدراستان في متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة في عنوان كل منهما بجانب الاختلاف في مكان الدراسة ، وجاءت الاختلافات في المحاور التالية:

في محور المجتمع المستهدف (النوع) ؛ لم تتطرق دراسة (نمر ، 2009م) إلى النوع (دور المرأة) كأحد العناصر المستهدفة والمؤثرة في استقصاءات الدراسة ، بينما تطرقت دراستنا إلى النوع (ذكوراً وإناثاً) ، وفي محور البيئة واقتران أهميتها بدراسات التنمية الريفية ، لم تتطرق دراسة (نمر) إلى المحور البيئي ، بينما قرنت دراستنا البيئة بالتنمية من خلال ما أفردته في إطارها النظري عن اقتران التنمية بالبيئة ، وعليه تميزت دراستنا بالشمول والترابط المنطقي لكل من البيئة والتنمية ، إذ أنه لا يمكن تناول التنمية بمعزل عن البيئة المراد خلق تنمية في مناطقها ، كما تميزت دراستنا بتعميم نتائجها على منطقة دراسة مترامية الأطراف والأنحاء ، ومتشابهة من حيث الاحتياجات التنموية والديمغرافية.

*** الدراسات الأفريقية :**

(1) دراسة مايكل كريستوفر(2013م) : بعنوان الزراعة وآفاق التنمية الريفية بدولة الجنوب دراسة حالة على مناطق (شمال وغرب بحر الغزال– أعالي النيل) ، دراسة غير منشورة.

تناولت هذه الدراسة الأفريقية الزراعة وآفاق التنمية الريفية بدولة الجنوب ودورها في مناطق شمال وغرب بحر الغزال وأعالي النيل .

تكمن أهمية الدراسة فيما تقدمه عملية التنمية الريفية ، وهدفت الدراسة إلى رفع معدل التنمية وبناء تنمية ريفية في الجنوب على أساس علمي حديث وخلق مجتمع ريفي متنامي ، كما تهدف إلى رفع معدل الدخل القومي للفرد.

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ؛ من أهمها :

- قلة تمويل أغلب المشاريع الزراعية بولايات الجنوب العشر واعتمادها على النمط التقليدي في الزراعة.

- برامج توعية المرأة الريفية من خلال برامج محو الأمية لا ترقى لمستوى المعدل الحقيقي لرفع قدراتها.
- هنالك عوائق كامنة في المجتمع وهي عوائق حضارية واجتماعيةوسياسية وبيئية تمنع ولايات جنوب السودان (قبل الانفصال) من زيادة إنتاجها وتقدم اقتصادها.
- غياب تام ومتعمد للتنمية في جنوب السودان طوال الفترة الماضية.
- خلو المناطق الريفية بالجنوب من الخدمات وسبل الحياة الكريمة.

تأسيساً على النتائج أعلاها؛ توصلت هذه الدراسة إلى حزمة من التوصيات على النحو التالي :

- لابد من حكومة دولة الجنوب(بعد الانفصال) من وضع الزراعة في عين الاعتبار وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي (النفط).
- ضرورة تطوير واستحداث الزراعة وتقليل الضرائب باعتبارها تسهم في إضعاف الإنتاجية.
- لا بد من اختيار أهل الخبرة لإدارة المشاريع الرئيسية مثل (مشروع الأرز بشمال بحر الغزال).
- لا بد من عقد الورش حتى يكون المزارع ذي معرفة بالوعي الزراعي ومن ثم زيادة الإنتاجية وبالتالي قد يؤسس ذلك لتنمية واسعة في كل أطراف دولة الجنوب
- ضرورة نقل ونشر التقنيات الحديثة حتى تساعد في زيادة الإنتاجية خاصة في المجتمعات الريفية.

مقارنة بين الموضوعين :

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في وحدة الموضوع (تنمية المجتمع المحلي) ودورها في نهضة وتطوير المجتمعات في دولة جنوب السودان ، وجاء محور تناول رفع قدرات المرأة الريفية (الجندر) مشتركاً في استقصاءات الدراستين ، بينما تمثلت أوجه الاختلاف في الحدود المكانية لكل دراسة ، فبينما طبق الإطار النظري والميداني للدراسة الأفريقية في دولة جنوب السودان ، طبقت دراستنا على دولة السودان . ولاية البحر الأحمر ، كما اختلفتا في دراسة الحالة ، فدراسة كريستوفر ، 2013م اختارت التطبيق على ولايتين (شمال وغرب بحر الغزال– أعالي النيل) بينما طبقت دراستنا على ولاية واحدة ذات رقعة جغرافية محددة ويضعف تميز الدراسة الأفريقيةإزاء اختيارها أكثر من ولاية مما يضعف النتائج المحتملة على الدراسة ككل ، بينما يقوى تميز دراستنا في أن نتائجها مقتصرة على منطقة جغرافية واحدة تحمل معها مبررات قوتها ودلائل إمكانية تطبيقها على الرقعة الجغرافية المطبقة عليها وهذا ما اتبعته دراستنا.

* الدراسات العالمية :

(1)دراسة أبو آمنة وينطليانو (05 ، 2006م) بعنوان ((السلام والتنمية في شرق السودان " الأسباب والمسببات التي أدت إلى عدم الاستقرار")) بورتسودان / كسلا دراسة حالة.

الهدف من الدراسة هو الوصول للوضع الحقيقي في شرق السودان إزاء محوري التنمية والبرامج المنفذة والاستراتيجيات التي أتبعت وذلك بواسطة باحثين عالميين ومحليين ، بالإضافة إلى القيادات المحلية والأكاديميين في الجامعات بشرق السودان ، وتركز الهدف الأساسي للدراسة حول بناء فهم أفضل للأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في شرق السودان وذلك لتعريف الممولين الوضع الحقيقي للاحتياجات التنموية ، وأيضاً تركز الدراسة في تحليل الأسباب والمسببات التي أدت إلى ضعف التنمية وتدهور مجمل الأوضاع المعيشية في شرق السودان لأسباب اقتصادية واجتماعية وذلك للخروج بتوصيات وخطط للتنمية الإستراتيجية في المستقبل.

منهجية الدراسة : تم الرجوع إلى المصادر الثانوية وبعض المراجع العلمية والتقارير الخاصة بالمسوحات الميدانية للمنظمات ، وتم إعداد استمارتين وأعدت لقاءات مع عينة قصدية اعتمدت على أسئلة الاستبانات واتبع الباحثان أسلوب المسوحات واختيار القادة (للأفراد والمجتمع).

تم إجراء مقابلة مع 376 فرد وهؤلاء هم قادة مجتمع ورسميين وقادة محليين ودبلوماسيين وأكاديميين وموظفين عاملين وأعضاء مجتمع . وكان الرسميون منهم 147 والمحليون 229 . هذه الدراسة تم دعمها بواسطة منظمة I.R.C ، Care ، Oxfam ، Save the Children .

النتائج :

(1) ليس هناك بُعد استراتيجي للمشاريع المنفذة على المجتمعات المستهدفة التي ترى أن المشاريع المنفذة تقابل فقط الاحتياجات الفورية ولا صفة استدامة فيها.

(2) ممارسة نشاط إقصائي متعمد للرسميين وقادة المجتمع وعدم إشراكهم في دراسة المشاريع والبحوث على مناطقهم ، أضعف النتائج المأمولة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسات.

(3) غياب التنسيق بين المنظمات العالمية دمغ صفة التشتت على مشروعات تلك المنظمات ، وبالتالي أضر التشابه في إنفاذ تلك المشروعات بإنسان الشرق مما قلل الفائدة المرجوة منها.

(4) عدم قبول قادة المجتمعات المستهدفة لكثير من المشاريع التي تطرحها المنظمات العالمية وبالتالي عدم ارتياحهم لها.

(5) ضعف مقدرات الكادر المحلي التابع لمفوضيات العون الانساني والعاملين بالمنظمات العالمية في شرق السودان ساهم بوضوح في فشل العديد من المشاريع المنفذة في شرق السودان.

(6) تأثر المواطنين بالمناطق التي ضربها الجفاف المتكرر وعملية توزيع الاغاثات عليهم ، خلق في أولئك المواطنين الاعتمادية والإتكالية بحسب إفادة قادة المجتمع والشباب.

التوصيات :

- ضرورة إحكام التنسيق بين المنظمات العالمية العاملة في الدعم التنموي الإنساني وذلك لتجنب التكرار والنزاعات بين المنظمات والاستفادة القصوى من التمويل العالمي.

- إنشـاء برنـامج إنذارمبكر لإدارة الأزمـات ، حيث لابد أن يتم دعم الحكومـات المحليـة من الحكومـات المركزيـة والمنظمـات العالميـة ليصـب كـل ذلـك مـن أجـل مصـلحة الفقـراء وترجمتـه فـي شـكل بـرامج تنموية.
- بناء مخزن استراتيجي لتخزين الذرة تحسباً لأي أزمات أو فجوات غذائية وذلك لضمان استقرار أسعار الذرة ووصوله للفقراء.
- المتابعة اللصيقة للتأكد من وصول المساعدات الخارجية للمجتمعات الريفية الفقيرة ، وتخصيص استقطاب الدعم والتمويل العالمي للمجتمعات الفقيرة المستهدفة أصلاً ، خاصة النازحين والمهاجرين.
- ضرورة أن يتمثل الدعم في الجوانب الصحية للمجتمعات الفقيرة ويرافق ذلك إنشاء مراكز صحية وبرامج مكثفة تهدف إلى مكافحة الأمراض المستوطنة.

مقارنة بين الدراستين:

تتشـابه الدراسـتان فـي أنهمـا تناولتـا قضـايا التنميـة فـي المجتمعـات ، كمـا تتشـابه فـي تقييمهمـا لعمـل ومجهـودات التنميـة بولايـة البحـر الأحمـر علـى وجـه الخصـوص، إلا أن الاخـتلاف بينهمـا يكمـن فـي أن دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2006م) تناولت قضايا السلام والتنمية في شرق السودان بشكل عام ، بينما تناولت دراستنا دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي بولاية البحر الأحمر تحديداً ، استناداً علـى دراسـة حالـة منظمـة السـاحل البريطانيـة ، وأن دراسـتنا اعتمـدت علـى المسـوحات الميدانيـة ، بينمـا اعتمدت دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2006م) على المقابلات الشخصية والجماعية فقط دون المسوحات الميدانية.

دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2006م) غطت محاورها مدينتي كسلا وبورتسودان ، وهذا لا يجعل الباحث في وضعية تمكنه من التركيز على نشاط رقعة جغرافية معينـة ، مما يسبب تشتت فكر الباحث ، على النقيض مـن المـنهج المتبـع فـي الدراسـة الحاليـة التـي جعلـت مـن منطقـة ريفـي بورتسـودان محوراًلجمـع المعلومات والبيانات وبشكل ينحو نحو المنهجية العلمية.

(2) دراسـة أبـو آمنـة وبنطليـانو(2010م) بعنـوان(التحضر والفقر فـي السودان)، مدينـة بورتسودان دراسة حالة. دراسة غير منشورة.

أهداف الدراسـة : تهدف الدراسـة إلـى الدراسـة العميـق عـن الأسـباب الجذريـة للتحضـر المسـتمر مرتبطـاً بالاقتصـاد والسياسـة والأمـن ، تحليـل الأسـباب الاجتماعيـة والاقتصـادية والبيئيـة التـي أدت إلـى التحضـر السـريع رغـم ضـعف الخـدمات والبنيـة التحتيـة وذلـك علـى وجـه إجمـالي لأهـداف الدراسـة ، أمـا علـى وجـه التخصيص ، فقد أفردت الأهداف النواحي التالية :

- تقييم النشاطات التي يقوم بها النازحون والمشكلات التي تقابلهم مقارنة بالفقر والمشكلات التي تقابلهم مستقبلاً.

- تحديد كيفية الاستفادة القصوى من التمويل العالمي للمجموعات التي تقطن في المناطق والمشاكل التنموية التي سوف تواجههم.

المنهجية :

اعتمدت دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2010م) على المنهج التاريخي من الأدبيات السابقة التي أعدها باحثون عالميون ، وتم ارسال فرق بحث محلية للوقوف ميدانياً لجمع المعلومات ، بالإضافة إلى ذلك أجريت دراسة مستفيضة استناداً إلى التقارير السابقة التي استهدفت الحضر والنازحين والفقراء في الريف ، كما استهدفت دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2010م) الأبحاث العلمية في الاقتصاد والخدمات والمشاكل آخذة الأبعاد الاستراتيجية ضمن المجالات التي بحثتها ، أيضاً تم استخدام الاستمارة ليتم ملؤها بواسطة الوزارات كوزارة الشؤون الاجتماعية والمالية ومكتب العمل والتخطيط والصحة والمياه ، أيضاً تم استقصاء اللجان ومسؤولي الشركات الخاصة واتحاد العمال وبعض كبار المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني.

نتائج الدراسة :

(1) نشأت مدينة بورتسودان عام 1905 كمدينة صغيرة آخذة تدريجياً في التطور حيث استقبلت هجرات جماعية للجاليات الأجنبية وبحكم الفترة الاستعمارية كانت لهم سطوة على الوظائف الكبرى ، واستفادوا من خدمات المدينة واستقروا في الأحياء الراقية والعقارات الفخمة ، على عكس مواطني المدينة الأصليين الذين كانوا يرزحون تحت خط الفقر المدقع وبالتالي طبيعي أن يقطنوا في الأحياء الطرفية التي لا تخلو من عشوائية التخطيط آنذاك ، فضلاً عن أن بعضهم نزح بفعل المجاعات المتكررة وجفاف الأطراف المأهولة بالسكان.

(2) أما النازحون من داخل السودان من مناطق جبال النوبة ، جنوب السودان (قبل الإنفصال) فقد كانوا يعيشون في ظروف خاصة على أطراف المدينة.

(3) اتضح جلياً من هذه الدراسة أن النازحين يواجهون ظروفاً صعبة ومعقدة للغاية هي أقرب إلى الفقر المدقع وبالتالي ضعف في الخدمات الأساسية.

(4) واجه سكان البحر الأحمر موجات جفاف متكررة مما أثرت سلباً على الصحة والمستوى المعيشي ودخل الفرد.

(5) تدفق المهاجرين والنازحين إلى مدينة بورتسودان تزامن في السنوات الأخيرة مع طفرة عمرانية اجتذبت سوق العمل لاستيعاب هؤلاء النازحين كعمالة.

(6) تحديث الموانئ وإحلال الآلة محل الخدمات البشرية زاد من فرص الاستغناء عن سكان المنطقة الأصليين (العمالة) الذين درجوا على مزاولة تلك الأعمال وذلك في العام 1999م، وهذا كان له الأثر السلبي في حياتهم المعيشية.

التوصيات : -

1- منذ زمن ليس ببعيد ، تم تقليص المنظمات العالمية العاملة في البحر الأحمر وخاصة مدينة بورتسودان ، بينما برنامج الأمم المتحدة ما زال يعمل في بعض المشاريع كالصحة والبيئة والتنمية وفي الإنذار المبكر ، بالإضافة إلى التغيرات المناخية ، عليه ؛ أصبحت أهم الأولويات توصيل وإمداد مدينة بورتسودان بمياه النيل وبنسبة معقولة.

2- أوصت الدراسة ببذل جهود لتحسين خط مياه أربعات الحالي وتوسيعه .

3- ضرورة الإدارة الجيدة لمياه خور أربعات لتحسين خطوط الإمداد المائي وتقليص سعر بيع المياه للمواطنين.

4- تحسين التعليم وذلك بتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم للفقراء وسكان الأطراف التي لا توجد بها مدارس.

5- إلغاء الرسوم المدرسية المفروضة على أبناء الأسر الفقيرة.

6- تحسين وتمكين وزارة الصحة بخلق الشراكة مع المنظمات العالمية كاليونسيف ومحاولة تغطية الولاية بالتمويل الخارجي.

7- ضرورة تحسين فرص المستوى المعيشي للنازحين وخاصة المرأة وربات الأسر بإنخراطهن في التعليم والتدريب المهني.

8- توصي الدراسة الممولين العالمين ومنظمات الأمم المتحدة ضرورة الإسراع في وضع خطة استراتيجية تستهدف الأنشطة المركبة الهادفة التي تستجيب للحوجة الانسانية وتساهم في تطوير المجتمعات التي تعاني من الفقر.

9- العمل على مناشدة الممولين بضرورة عقد مؤتمر تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة ، حيث أن مؤتمر كهذا من شأنه أن يلعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية والاجتماعية.

مقارنة بين الدراستين:

تتشابه الدراستان في تناول دراسة الحالة بولاية البحر الأحمر ، بينما تختلف في أن دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2010م) تتحدث عن التحضر والفقر في السودان متخذة من ولاية البحر الأحمر . مدينة بورتسودان دراسة حالة ، إلا أن دراستنا تتحدث عن دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي بولاية البحر الأحمر التي اتخذت منظمة الساحل البريطانية كدراسة حالة.

بعد الدراسة العميق في هذه دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2010م) خرجت الدراسة الحالية بالملاحظة التالية :

بناءاً على ما أوردته دراسة (أبو آمنة وبنطليانو ، 2010م) ، استكملت دراستنا الفجوات التي لم يتمكن باحثون الدراسة من الوصول إليها كجمع المعلومات الميدانية وتحليلها والقيام بالعمل الميداني ، وعلى النقيض من الدراسة العالمية إزاء هذا المحور ، استندت دراستنا كذلك على معلومات أخذت من الرسميين

وأفراد المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع والإدارة الأهلية ، وهذا ما لم يتطرق إليه الباحث الأجنبي، حيث اعتمد كثيراً على التقارير والمعلومات الثانوية لفشله في عدم الوصول إلى المناطق المستهدفة ومجتمع المستفيدين لظروف اللوائح المقيدة للنشاط الدراسةي الأجنبي.

خاتمة : -

كانت تلك مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بصورة أو بأخرى بموضوع الدراسة ، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في الآتي:

- يلاحظ على هذه الدراسات جميعها أنها تمحورت في تناول قضايا التنمية ويتضح أن غالبية هذه الدراسات تناولت دور المنظمات في تنمية المجتمع وتلتقي الدراسة الحالية معها في هذا الجانب ، علاوة على ما تقدم فإن الدراسة الحالية قد استفادت من الدراسات السابقة سالفة الذكر في الآتي :

- توفير بعض المعلومات والبيانات التي قد تحتاجها الدراسة الحالية.
- المساعدة في بناء الإطار النظري أو الإطار العام للدراسة.
- تحديد منهجها وبناء أدواتها وطريقة اختيار العينة.
- استفاد الباحث من جوانب الدراسات السابقة في صياغة فرضيات الدراسة تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة إلى جانب الاستفادة من قوائم المراجع لتلك الدراسات.
- الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.
- لوحظ أن جمع البيانات السائدة في أغلبية هذه الدراسات هو عن طريق استخدام استمارة الاستقصاء (الاستبيان) التي تم بناؤها لدراسة اتجاهات مفردات العينة.

وقد استفاد الباحث من ذلك واتبع نفس الأسلوب في جمع البيانات للدراسة لما يحققه ذلك من مزايا في جمع البيانات وتحليلها. علاوة على انه سيتم ربط نتائجها بنتائج هذه الدراسة ومعرفة مدى الاتفاق والاختلاف بينهما ، حيث يتم تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة.

وأخيراً ؛ فإن نتائج هذه الدراسات والتوصيات التي قدمت ستساعد الباحث في تقديم تصور عن مشاكل المنظمات لتحقيق التنمية وكيفية العمل على اقتراح حلول لمعالجتها.

- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة بأنها تستعرض تجربة لمنظمة متخصصة في مجال التنمية تعمل فيها منذ العام 1994 م في ولاية البحر الأحمر على عكس الدراسات السابقة التي تتحدث عن العمل الطوعي بشكل عام ودور المنظمات الطوعية في التنمية بنظرة شاملة أفقدتها التخصصية.

وبصورة عامة كان لاستطلاع الدراسات السابقة أثراً إيجابياً على إعداد هذه الدراسة في كافة فصولها وبصورة خاصة أتاحت للباحث تناول موضوع بحثه وصياغة تساؤلاته بشكل مختلف عما سبق من أبحاث ودراسات.

الفصل الرابع
الطريقة البحثية

- تعريف منطقة الدراسة
- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- تجميع البيانات
- تحليل البيانات
- الثبات والصدق

تمهيد :

يأتي هذا الفصل بعنوان الطريقة البحثية ، ويشتمل على الآتي :

تعريف منطقة الدراسة ، منهجية الدراسة ، مجتمع الدراسة ، عينة الدراسة ، تجميع البيانات وتحليلها والثبات والصدق.

في حين يأتي ضمن هذا المبحث عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية التي يتم إجراؤها في المناطق التي تشملها أنشطة المنظمة.

1) تعريف منطقة الدراسة :

تعتبر ولاية البحر الأحمر ولاية استراتيجية من نواحي عدة لخصوصية الموقع في أقصى شمال شرق السودان بين خطي عرض 16–24 شمال وخطي طول 35–37.5 شرقاً والإطلال على ساحل البحر الأحمر بطول 750 كلم . ويحدها من الجنوب ولاية كسلا ودولة إرتريا ومن الغرب ولايتي نهر النيل والشمالية وشمالا جمهورية مصر العربية ، تبلغ مساحة الولاية 212.410 كلم مربع أي ما يعادل 10% من مساحة السودان .

تمثل قبائل البجا سكان البحر الأحمر الأصليين ولهم ثقافتهم الخاصة ، كما تتميز قبائل البجا بالتمسك بالأراضي والأنشطة الاقتصادية التقليدية ، كما تمثل قبائل السودان الأخرى نسبة كبيرة من سكان المدن بولاية البحر الأحمر (طه ، 2000م)

تعتبر مدينة بورتسودان عاصمة الولاية والمدينة الثانية في السودان والميناء الأول والأكبر على ساحل البحر الأحمر (شاش،2006م) .

يغطي الإقليم المداري الصحراوي الساحل والجزء الشمالي الغربي من الولاية وتسود فيه الرياح الشمالية الشرقية وتسقط الأمطار على الساحل من الشرق إلى الغرب وتقل في هذا الإقليم حيث تتراوح بين (25–400 ملم) من الشمال إلى الجنوب ، تهطل في 60% من مساحة الولاية أمطار أقل من 100 ملم سنوياً ، كما ترتفع درجات الحرارة حيث تصل إلى 46 درجة مئوية ، كما ترتفع معدلات الرطوبة النسبية إلى 71%.

تنحدر مياه الأمطار التي تهطل في الصيف في اتجاهين الأول نحو البحر الأحمر وهذه المياه سريعة الجريان ولا تعطي فرصة لتغذية المياه الجوفية ومعظم الآبار سطحية ، والاتجاه الآخر نحو النيل وهذه المياه بطيئة الجريان بسبب الرسوبيات وتغذية المياه الجوفية ، أما من حيث الغطاء النباتي ، فتعتبر الولاية بصفة عامة من المناطق شبه الفقيرة في النباتات ونتيجة لهذه الأقاليم المناخية تعددت النطاقات البيئية وتتوفر القليل من الموارد التي يستغلها الانسان ولا توجد زراعة مطرية في ولاية البحر الأحمر بل توجد زراعة الخيران الموسمية.

من العوامل التي تساعد على حسن استغلال الموارد القليلة هو موقع الولاية في مناخ معتدل وانخفاض درجة الحرارة في المرتفعات وسفوح الجبال وتراكم السحب والضباب في بعض المرتفعات وانخفاض السفوح وحصر المياه في مجاري الأودية وانسيابها وتكثيف الري مع المنخفضات ، حيث يساعد هطول الأمطار صيفاً وشتاءاً على خزن المياه الجوفية ، ويمتد نطاق الهضاب والمرتفعات الشمالية من أوبو إلى حلايب شمالاً ، ويغطي هذا النطاق أشجار السليم ، الهجليج ، الأراك والحرجل.

يعتمد السكان في هذا النطاق على الزراعة والري وصيد الأسماك ولكن النشاط الغالب هو الرعي والزراعة المتنقلة والتجارة التقليدية كما توجد ثروات معدنية مثل الذهب والجبس واللؤلؤ ومنتجات الأسماك .

أما نطاق المنطقة الوسطى فيمتد من منطقة كُمسانا إلى منطقة (صمت) حيث يتميز بهطول أمطار صيفية وشتوية في أجزاء قليلة من هذا النطاق ، وتوجد به أشجار السدر والكتر والمهلوق والصبار والسنمكة والخروع والمسكيت ، ويمارس السكان حرفة الرعي والزراعة الصيفية وانتاج الحطب والفحم من أشجار المسكيت ويمتد نطاق الهضاب والمرتفعات الجنوبية من (صمت) شمالاً حتى (قدماي) في كسلا جنوباً وتعتبر منطقة (صمت) الحد الفاصل بين النطاقين ، ويشمل الغطاء النباتي فيه القرض والدوم ، كما يمارس السكان حرفة الزراعة والرعي والاحتطاب وحرق الفحم وجمع ثمار الدوم.

وتوجد الثروات المعدنية في هذا النطاق ممثلة في الذهب والمواد المصنعة للأسمنت ، ويعتبر نطاق السهول الغربية امتداداً لصحراء بيوضة في شمال السودان ، كما يعتبر من المناطق الفقيرة من ناحية الزراعة والري ، وتوجد به أنواع نباتية متفرعة ، ويمارس السكان حرفة الرعي المتنقل إلى حوض النيل ، كما تمارس فيه تجارة الحدود (إدارة التخطيط،"1988م").

- استجابة لتجربة الحكم الاتحادي وترجمتها إلى أرض الواقع تم تقسيم السودان إلى ست وعشرين ولاية ، وصدر المرسوم الجمهوري في مارس 1994 م والذي أصبحت بموجبه محافظة البحر الأحمر ضمن ولايات شرق السودان وتتكون من محليات (سنكات وطوكر وحلايب وبورتسودان) ، وفي العام 2006 م صدر قرار جمهوري بزيادة عدد المحليات فأصبحت ثمانية بدلاً من أربعة محليات ، وقد كانت الاضافة كل من محليات ريفي القنب والأوليب ، وهيا وجنوب طوكر وسواكن ، وصدر قرار ولائي بتاريخ 2007/5/5 م باضافة محليتي (جبيت المعادن ودرديب).
- تمتاز محليات الولاية بكثرة الثروات والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة مما يجعلها ذات إمكانيات هائلة غير مستثمرة.
- والجدول التالي يوضح أنواع الموارد الطبيعية بولاية البحر الأحمر :

جدول رقم (3-1) الموارد الطبيعية بولاية البحر الأحمر

الرقم	الموارد المتجددة	الموارد غير المتجددة
.1	الثروة الحيوانية	خامات الذهب
.2	الجمال	خامات الحديد
.3	الأغنام	خامات الكروم
.4	ملح الطعام	خامات المغنيزيوم
.5	السياحة	خامات الجبس
.6	الثروة السمكية	خامات الحجر الجيري
.7	التجارة الحدودية	خامات مواد البناء
.8	التجارة الدولية	الأسمنت

المصدر : الموسوعة الولائية (2006 م)

ويمكن القول أن متوسط الفقر يشكل نسبة عالية ، وتعتبر الولاية ولاية فقيرة تحتاج إلى دعم اتحادي في كل القطاعات الضعيفة وذلك للأسباب التالية :

1- تعرض بعض أرياف الولاية لظروف مناخية قاسية أدت إلى ظهور المجاعة في أعوام 1985- 1990 - 1991 مما أدى إلى انتشار سوء التغذية ولا زالت آثار ذلك مستمرة .

2- انتشار الأمراض المستوطنة مثل الدرن.

3- الهجرات من الريف إلى المدن وقد ازدادت معدلاتها نتيجة لعوامل طبيعية واقتصادية وأمنية ، مما زادت معه معدلات البطالة بإحصائية قدرت بحوالي 777 عاطل مقابل كل 1000 فرد ممن بلغوا سن العمل مما يستدعي تركيز الجهود لخلق فرص عمل بالولاية.

أما عن مشاركة المرأة في الولاية فيغلب عليها الطابع غير الرسمي ، ويعود ضعفها إلى انتشار الأمية بحكم العادات والتقاليد التي تسيطر على بعض قناعات أرباب الأسر.

أما في مجال الخدمات السكنية الأخرى كالكهرباء التي لم يتم إمداد تلك المناطق بخدمة الكهرباء في الريف ، أما خدمات المياه فيعتمد سكان الريف على الآبار والخيران والأودية ، أما بخصوص المواد الغذائية فتحتاج الولاية إلى كميات كبيرة من الذرة كسلعة غذائية رئيسية للريف.

وفي مجال الثروة السمكية فيقدر المخزون السمكي بحوالي 35 ألف طن ولم يستغل منه حتى الآن سوى 8% فقط ، أما في مجال التعدين فلا توجد حتى الآن استفادة تامة مما هو متوفر من خدمات ، وهناك

تعدين الذهب ففي (أرياب)يستغل هذا المعدن أحسن استغلال لاقتصاديات البحر الأحمر (الإحصاء السكاني 1993)

خلفية عامة عن محلية القنب والأوليب :

الموقع

تقع محلية القنب والأوليب غرب ولاية البحر الأحمر ويحدها شرقاً البحر الأحمر وشمالاً محلية جبيت المعادن وغرباً محلية (هيّا) ، وتوجد رئاسة المحلية بمنطقة (سلوم) التي تبعد حوالي 20 كلم عن مدينة بورتسودان ، وغالبية سكان المحلية من قبائل الأمرأر بجميع فروعها.

التضاريس والنشاط الاقتصادي :

تتفرع المحلية إلى قطاعين أو وحدتين : الوحدة الأولى : القنب وهي المنطقة الجبلية التي تصب مياهها في البحر الأحمر ، أما الوحدة الثانية وهي الأوليب وهي تتمتع بوديان هضبية وتصب مياهها في نهر النيل ، وتعتبر منطقة أربعات تابعة للوحدة الإدارية الأولى ويتراوح سكانها بين 4.800 و 4.700 نسمة ، ويمارس سكان المحلية الرعي والزراعة والتحطيب (الزراعة التقليدية) ، والآن ظهر التعدين التقليدي للذهب، ومن أكبر مناطق التعدين الرسمي منطقة (أرياب) والتي توجد في وحدة الأوليب ، وتساهم بنسبة مقدرة من الدخل القومي والولائي.

وظهرت شركات أجنبية بغرض تطوير التعدين لإستخراج الذهب ، كما ظهرت بعض النتائج الايجابية لمناطق المحلية لإنتاج الذهب.

وتعتمد المحلية في مواردها المالية على التعدين الأهلي ورسوم على الرملة والخرسانة وتدعم من وزارة المالية المحلية بنسبة 80%.

وتعتبر منطقة أربعات في القنب من المحلية المصدر الرئيسي لإمداد المياه لمدينة بورتسودان ، ونجد فيها مزارع بستانية تمد مدينة بورتسودان بانتاج الخضر.

الخدمات بمحلية القنب والأوليب:

الخدمات التعليمية:

توجد بالمحلية حوالي 83 مدرسة (مدارس إنشائية ، مدارس رحل ، ومدارس أساسية ثابتة ، أكثرها بوحدة القنب ، وفيها حوالي 50 مدرسة) ، أما وحدة الأوليب ففيها حوالي 33 مدرسة ، وأهم المعوقات التي تواجه التعليم بالمنطقةضعف البنية الإنشائية لتلك الفصول ، وافتقارها لكادر تدريسي منتظم لمدارسها.

الخدمات الصحية :

يوجد بالمحلية 6 مراكز صحية في كل من (سلوم)، (بئر العجم) ، (تمالح)(أهودا)و (أربعات الزراعة)، وتوجد شفخانة واحدة بمنطقة (كوموسانة) وبها عدد 12 وحدة صحية موزعة على مناطق المحلية بالقنب والأوليب ، وأهم المعوقات التي تواجه الصحة افتقار المراكز للمعدات والأثاثات ، كما تعاني من قلة الموارد ، حيث تحتاج تلك المراكز إلى صيانة دورية.

نشاط الإدارة الأهلية :

يتمثل دور النشاط الأهلي في حل المشاكل القبلية ومساعدة الجهاز التنفيذي في عمليات التحصيل وعقد مؤتمرات الصلح في نزاع القبائل بالنسبة للأراضي الرعوية والزراعية التي خلفها الاستعمار منذ العام 1925 ، ويقوم ناظر القبيلة بدور كبير ومشهود في رتق نسيج المجتمع المحلي للمحلية.

2) منهجية الدراسة:

نوع الدراسة :

دراسة وصفية (المنهج الوصفي)

تعرف مناهج الدراسة العلمي بأنها مجموعة الخطوات المنظمة والعمليات الفعلية الواعية والمبادئ والطرق التي استخدمها الباحث لفهم الظاهرة وموضوع الدراسة (رشوان ، (1995م ، 134).

لا شك أن منهج دراسة الحالة من قبيل البحوث الوصفية والطبيعية التكاملية بين البحوث الوصفية ، ويتردد العلماء كثيراً في إطلاق كلمة (منهج) على أسلوب من أساليب الدراسة الوصفي وتتضح هذه العلاقة التكاملية بين المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة في أن المنهج المسحي يقوم باستقصاء قطاع عريض في المجتمع ، بينما يقوم منهج دراسة الحالة على دراسة حالة واحدة بتعمق.(عثمان، (1995م).

3) مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة من (قرى منطقة أربعات بمحلية القنب والأوليب بولاية البحر الاحمر)

مجتمع الدراسة يشمل الرجال والنساء في قرى منطقة أربعات مثل قرى: (ايشنك، قبايديب، هنوييت، درهيب، كسيبياي).

4) عينة الدراسة :

تم اختيار عينة قصدية من مجتمع منطقة أربعات . محلية القنب والأوليب ، وهذا الاختيار القصدي لعينة ممثلة لمجتمع الدراسة يمكن أن تمثل كل المجتمع دون تحيز ، وقد تم ملأ الاستمارة بواسطة المبحوثين

أنفسهم ، أما الذين لم يستطيعوا كتابة المعلومات المطلوبة ، فقد كتبها الباحث حسب إجاباتهم وذلك لضمان الحيادية في ايراد البيانات.

حجم العينة :

عبارة عن عينة قصدية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة ، وقد بلغ عددها 250 فرداً بواقع 111 من الرجال و139 من النساء في ستة قرى بمنطقةأربعات ، وتمثلت القرى في كل من (ايشنك، قبايديب، هنوبيت، درهيب، بلونايوكسيبياي) وذلك لوجود تجانس في مجتمع الدراسة وتشابه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية إضافةإلى صعوبة إجراء الدراسة بعدد كبير نسبة لتباعد المناطق.

تم حساب حجم العنية من المعادلة التالي

$$n = \frac{Z}{2m}$$ المعدل

حيث Z القيمة المعيارية المقابلة لمستوى دلالة معلوم (مثلاً : Z = 1.87 لمستوى دلالة 0.05 =α

m : الخطأ الهامشي : ويعبر عنه بالعلامة العشرية (مثلاً : 0.05 ±)

يتم تصحيح حجم العينة في حالة المجتمعات النهائية من التعويض في المعادلة التالية :

n المعدل هنا هو (4700) وهو إجمالي عدد سكان المنطقة المستهدفة (أربعات بقراها المختلفة)

0.1 = 2 X 0.05 = m 2 ، 1.87 = Z

0.1 = 2 X 0.05

0.1 ÷ 1.87 = 4.700

4.700 ÷ 1.87 = 2513.369(تقرب إلى 250)

وبذلك فإن حجم العينة المناسب في هذه الحالة يساوي 250 على الأرجح.

وسيلة تحليل العينة (أسلوب التحليل) :

تم استخدام برنامج الحاسوب الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً له الحروف الإنجليزية الأربعة ، وترجمته باللغة العربية (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية)Statical Package for Social Sciences ولتحليل أسئلة الاستبيان تم استخدام الطرق التالية في استنباط القيم الاحصائية الدالة :

- تكرارات البيانات المجمعة.
- النسب المئوية
- النسب الممثلة بالأشكال البيانية
- برنامج الـExcel.

عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة :

من خلال هذا الفصل يقوم الباحث بعرض وتحليل البيانات الاولية التى تم جمعها عن طريق الاستبيان الذى تم اجراؤه على مجموعة من المستفيدين أثناء الدراسة الميدانية التى تم تنفيذها في محلية القنب

والاوليب بواسطة الباحث من شهر ديسمبر 2013م ، وتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الاستمارة للمستفيدين من مشاريع وبرامج التنمية الريفية داخل المنطقة.

5) تجميع البيانات

تم استخدام كل من الاستبيان وأسلوب المقابلات لتجميع البيانات والمصادر الثانوية وذلك بغرض تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (250) استبانة على المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان ، حيث حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث اشتمالها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الأعمار.

2- الأفراد من مختلف نوع الحالة الخدمية.

3- الأفراد من مختلف عدد الأسر.

4- الأفراد من مختلف المستوى التعليمى.

5- الأفراد من مختلف نوع النشاط.

6- الأفراد من مختلف الإقامة بقرى منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

وصف الاستبيان :

احتوت الاستبيان على ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الأول: تضمن البيانات الأساسية لأفراد الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول (النوع ، نوع الحالة ، عدد أفراد الأسرة ، المستوى التعليمى ، نوع النشاط ، الإقامة بقرى ريفى القنب والأوليب)

القسم الثاني: يحتوى هذا القسم على عدد (42) عبارة طُلب من أفراد الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات.

القسم الثالث : تم تصميم أسئلة مباشرة عن موضوع الدراسة ، صممت كمقابلات تم توزيعها على عدد (12) من ذوي العلم والدراية والتجربة والخبرة العلمية والعملية بمختلف درجاتهم العلمية والأكاديمية.

6) تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضياتها , تم استخدام برنامج الحاسوب الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً له الحروف الإنجليزية الأربعة ، وترجمته باللغة العربية (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية)Statical Package for Social Sciences.

تحكيم الاستبيان:

بعد الفراغ من إعداد المسودة الأولى من الاستبيان ، تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين العاملين بهيئة تدريس جامعة البحر الأحمر (مرفق كشف بأسمائهم ودرجاتهم العلمية في ملاحق الدراسة)، وقد كان لتوجيههم وارشاداتهم الأثر الكبير في خروج الاستبيان في صورتها النهائية التي وافق عليها جميعهم.

استغرق إعداد الاستبيان حوالي ثلاثة أسابيع ، تم خلالها التداول بين الدارس والمحكمين في نوعية الأسئلة وعددها وإمكانية كونها من المؤشرات المقنعة لاختبار فرضيات الدراسة ، ثم كانت الخطوة التالية بعد جمع مفردات الاستبيان كانت خطوة التحليل الإحصائي بغرض الوقوف على تفاصيل أغراض الاستبيان ومدى صدق محاورها وأسئلتها ، وقد جرى التحليل بدرجة عالية من العلمية والأمانة والشفافية الأمر الذي جعل نتائج التحليل تكون شديدة الوضوح في درجة اختبارها لكل فرض من فروض الدراسة ، وسنتناول لاحقاً تحليل الاستبيان بكل تفاصيلها الدقيقة.

7) الثبات والصدق :

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار ، أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان عن طريق معادلة ألفا–كرونباخ.

الجدول الآتي يوضح الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على الإستبيان لعدد (6) محاور

الجدول (1–7)

رقم المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
الأول	8	0.955	0.977
الثانى	9	0.890	0.943
الثالث	8	0.957	0.978
الرابع	6	0.850	0.922
الخامس	6	0.980	0.989
السادس	5	0.980	0.989
المجموع الكلى	42	0.983	0.991

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

الفصل الخامس

النتائـج ومنـاقشتـها

-عرض ومناقشة نتائج البيانات الشخصية

- عرض ومناقشة نتائج الدراسة واثبات صحة الفرضيات

- عرض ومناقشة نتائج المقابلات

عرض ومناقشة نتائج البيانات الشخصية :

1-النوع :

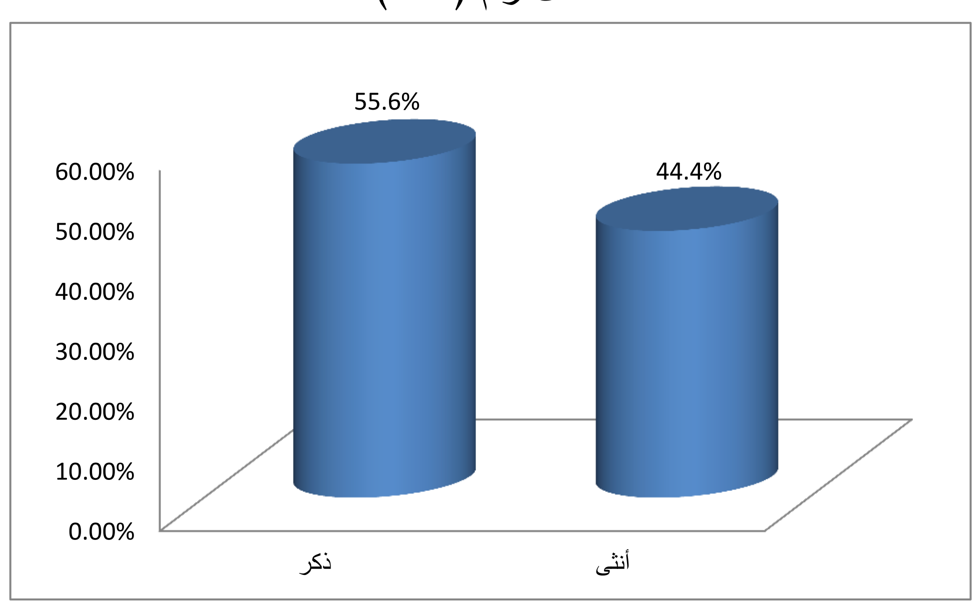
يوضح الجدول (1-7) والشكل رقم (1-1) التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفق النوع

الجدول رقم (1-7)

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	139	55.6
أنثى	111	44.4
المجموع	250	100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

الشكل رقم (1-1)



المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,Excelم

يتضح من الجدول رقم (1-7) والشكل رقم (1-1) أن غالبية أفراد الدراسة الذكور حيث بلغ عددهم (139) فرد وبنسبة (55.6%) أما الإناث بلغ عددهن (111) فرد وبنسبة (44.4%) ، وهذا يدل على أن هذه المنطقة تمتاز بمشاركة الذكور بشكل يفوق مشاركة الإناث بحكم الاحصائية ، على الرغم من أن من ضمن فرضيات الدراسة إبراز مشاركة الجندر بنوعيه الإناث والذكور ، كما أن المنظمة قد لعبت دوراً بارزاً في توعية وتثقيف المرأة بهذه المنطقة ، إلا أن التمسك الشديد بالعادات والتقاليد لأهالي وقيادات المنطقة في تقديم المرأة للعمل العام خاصة الطوعي منه الذي حال دون تفوقها إحصائياً في محور تحليل النوع.

2- نوع الحالة:

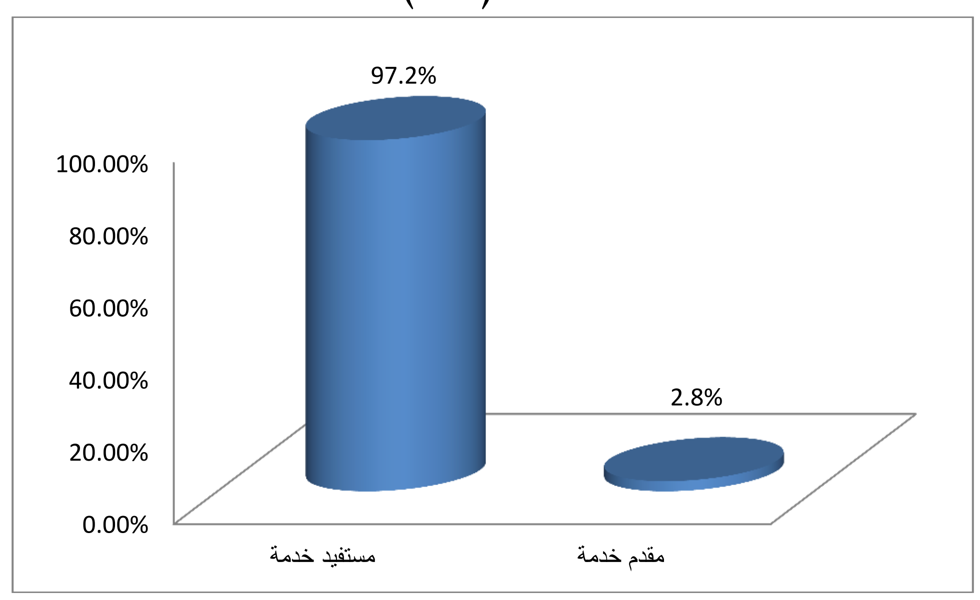
يوضح الجدول رقم (2-7) والشكل رقم (2-7) التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفق نوع الحالة

الجدول رقم (2-7)

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
مستفيد خدمة	243	97.2
مقدم خدمة	7	2.8
المجموع	250	100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

الشكل (1-2)



المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,Excelم

يتضح من الجدول رقم (2-7) والشكل رقم (2-1) أن غالبية أفراد الدراسة في نوع الحالة مستفيد خدمة حيث بلغ عددهم (243) فرد وبنسبة (97.2%) ونجد مقدم الخدمة حيث بلغ عددهم (7) فرد وبنسبة (2.8%)

المؤشرات والدلالات الاحصائية لمخرجات التكرارات والنسب المئوية تعكس وضعاً طبيعياً للفارق الكبير بين المستفيدين من خدمات المنظمة ومقدميها ، فالمستهدف الأول هو المواطن المستفيد والذي يعمل على تيسير وتسهيل وتقديم الخدمة هي جهات خدمية ضمن الخدمات المساندة للمنظمة ، فطبيعي أن يأتي خيار (مستفيد الخدمة) بنسبة عالية بلغت (97.2%) مقابل نسبة ضئيلة جداً لـ(مقدم الخدمة) (2.8%)

3-عدد أفراد الأسرة :

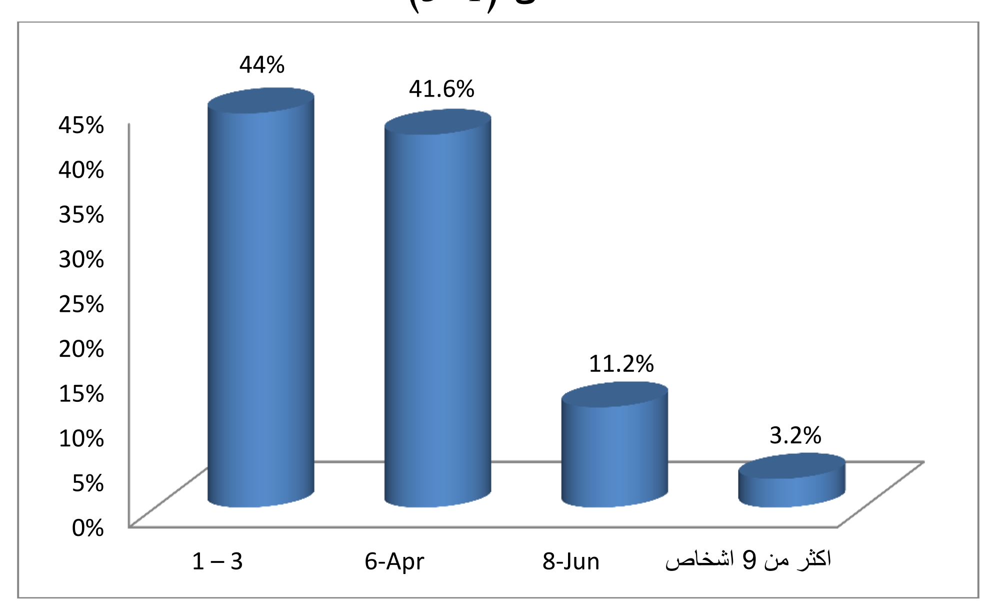
يوضح الجدول (3-7) والشكل (3-7) التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفق عدد أفراد الأسرة

الجدول رقم (3-7)

العدد	التكرار	النسبة المئوية
3 – 1	110	44
6 -4	104	41.6
8 – 6	28	11.2
اكثر من 9 اشخاص	8	3.2
المجموع	250	100

المصدر : إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية ، برنامج spss،2016م

الشكل (3-1)



المصدر : إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,Excelم

يتضح من الجدول رقم (4-7) والشكل رقم (1-3) أن غالبية أفراد الدراسة الأعضاء في الأسرة الواحدة ممن ينتمون 1- 3 حيث بلغ عددهم (110) أسرة بنسبة (44%) ، يليهم الذين عددهم فى المدى من4-6 فرد تواجدوا ضمن أسر بلغ عددها (104) أسرة بنسبة (41.6%) ونجد الذين عددهم من6-8 كانوا ينتمون لعدد (28) أسرة بنسبة (11.2%) ونجد الأسر التي لديها أكثر من 9 أبناء بلغت (8) أسرة بنسبة (3.2%) ، مخرجات التحليل أعلاه تعزى إلى عدة عوامل : مثل ارتفاع نسبة الفقر وشح الغذاء وتدني الحالة الصحية العامة وانتشار الأمراض الوبائية وزواج الأقارب ، وضعف الثقافة الغذائية والزواج المبكر والخفاض الفرعوني.

4- المستوى التعليمى:

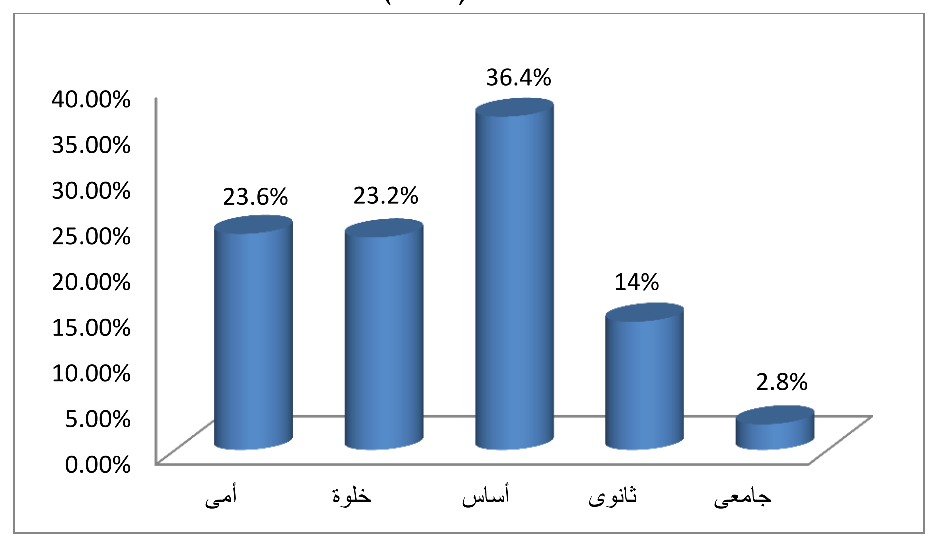
يوضح الجدول (4-7) والشكل (4-7) التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفق المستوى التعليمى

الجدول رقم (4-7)

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
أمى	59	23.6
خلوة	58	23.2
أساس	91	36.4
ثانوى	35	14
جامعى	7	2.8
المجموع	250	100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spss م

الشكل (4-1)



المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,Excel م

يتضح من الجدول رقم(4-7) والشكل (4-1)أن غالبية أفراد الدراسة في المستوى التعليمي من مرحلة الأساس حيث بلغ عددهم(91) فرد وبنسبة(36.4%) ويليهم الأمى حيث بلغ عددهم(59) فرد وبنسبة(23.6%)ونجد مستوى الخلوة حيث بلغ عددهم(58) فرد وبنسبة(23.2%)ونجد مستوى الثانوى حيث بلغ عددهم (35)فرد وبنسبة(14%)حيث بلغ مستوى الجامعى بعدد (7) فرد وبنسبة (2.8%).

هذه النسب تدل على تدني نسب الانخراط في مراحل التعليم المختلفة مع التركيز على تعليم الخلاوي أو الاكتفاء به ، ويعزى ذلك لعدم الاهتمام بالتعليم بشكل أساسي وسيطرة الأفكار الرعوية والزراعية والتباعد الجغرافي لمقرات الدراسة.

5- نوع النشاط:

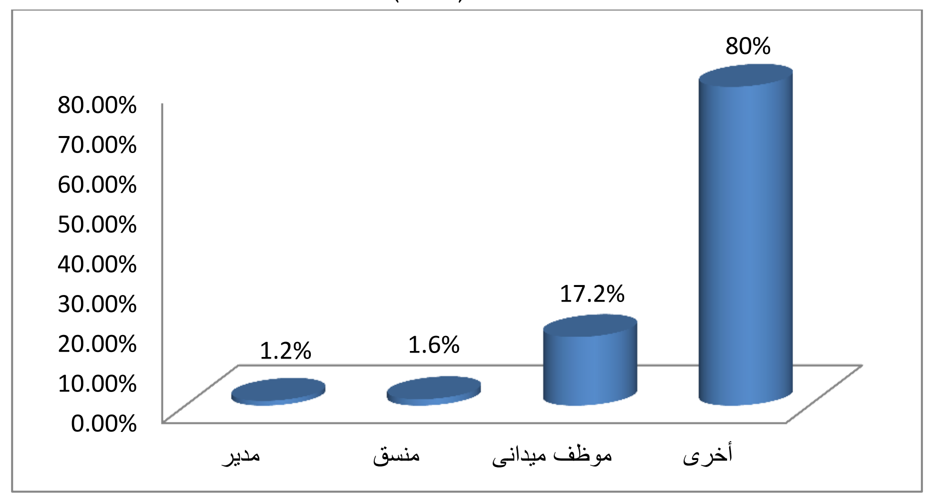
يوضح الجدول (5-7) والشكل (5-7) التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفق نوع النشاط

الجدول رقم (5-7)

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
مدير	3	1.2
منسق	4	1.6
موظف ميدانى	43	17.2
أخرى	200	80
المجموع	250	100

المصدر : إعداد ا الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

الشكل (5-1)



المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,Excelم

يتضح من الجدول رقم (5-7) والشكل رقم (5-1) أن غالبية أفراد الدراسة في نوع النشاط نجدها فى نشاطات أخرى حيث بلغ عددهم (200) فرد وبنسبة (80%) ويليهم موظف ميدانى حيث بلغ عددهم (43) فرد وبنسبة (17.2%) ونجد نشاط منسق حيث بلغ عددهم (4) فرد وبنسبة (1.6%) ونجد نشاط مدير حيث بلغ عددهم (3) فرد وبنسبة (1.2%)

يلاحظ من المخرجات الاحصائية أن خيار (أخرى) وهو الأعلى نسبة تشمل أنشطة الزراعة والرعي والتجارة ومهن حرفية كالحدادة والنجارة وجاءت نسبها متفاوتة بلغت في إجماليها (80%) ، بينما قلّت نسب الخيار الأخرى كالادارة (1.2%) والعمل التنسيقي (1.6%) لكن ارتفع معدل العاملين في العمل الميداني قليلاً بطبيعة الحال في المتابعة الميدانية لتنفيذ مشاريع المنطقة.

6- منذ متى تقيم بقرى منطقة أربعات بولاية البحر الاحمر:

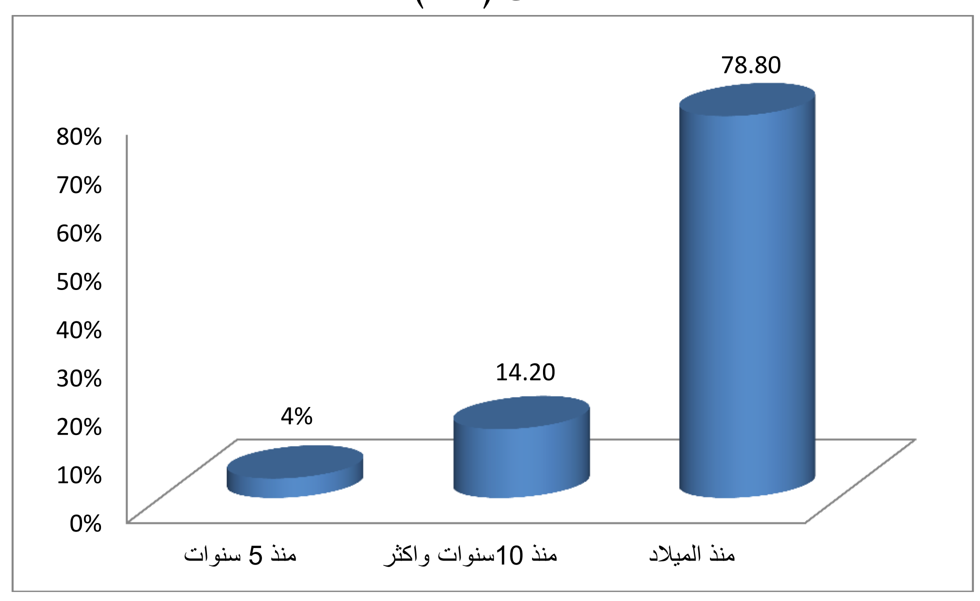
يوضح الجدول رقم (6-7) والشكل رقم (6-7) التوزيع التكرارى لأفراد عينة الدراسة وفق الإقامة

الجدول رقم (6-7)

الفترة	التكرار	النسبة المئوية
منذ 5 سنوات	10	4
منذ 10سنوات واكثر	43	14.2
منذ الميلاد	197	78.8
المجموع	250	100

المصدر : إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

الشكل (6-1)



المصدر : إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,Excelم

يتضح من الجدول (6-7) والشكل (6-1) أن غالبية أفراد الدراسة في الإقامة فى القنب والأوليب منذ الميلاد حيث بلغ عددهم (197) فرد وبنسبة (78.8%) ويليهم الذين إقامتهم منذ اكثر من 10سنوات حيث بلغ عددهم (43) فرد وبنسبة (17.2%) ونجد الذين إقامتهم منذ 5 سنوات حيث بلغ عددهم (10) فرد وبنسبة (4%)

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة المقيمين منذ الميلاد ، حيث يعزى ذلك إلى توفر عوامل الاستقرار من الزراعة والرعي نسبة لتوفر المياه الذي هو عصب الحياة ، كل ذلك وفر للمنطقة عنصر الجذب والاستقرار وليس عنصر الهجرة والنزوح.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة وإثبات صحة الفرضيات

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات الفرضية الأولي :

الجدول (7-7)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى توفير فرص عمل لسكان المنطقة	70 %28	121 %48.8	14 %5.6	10 %4	35 %14	250 %100
2	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى رفع مستوى الإنتاجية	49 %19.6	124 %49.6	34 %13.6	10 %4	33 %13.2	250 %100
3	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى توفير برامج وأنشطة خاصة بالمرأة	70 %28	120 %48	11 %4.4	18 %7.2	31 %12.4	250 %100
4	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة زادت من رفع الوعى بأهمية التعليم	63 %25.2	119 %47.6	28 %11.2	7 %2.8	33 %13.2	250 %100
5	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى إدماج المرأة فى مشروعات التنمية	62 %24.8	127 %50.8	7 %2.8	12 %4.8	42 %16.8	250 %100
6	زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة	54 %21.6	118 %47.2	36 %14.4	9 %3.6	33 %13.2	250 %100
7	قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح والهجرة للسكان	42 %16.8	142 %56.8	21 %8.4	14 %5.6	31 %12.4	250 %100
8	زادت المشروعات التنموية فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية	55 %22	133 %53.2	17 %6.8	13 %5.2	32 %12.8	250 %100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

من الجدول أعلاه يتضح أن نسب الموافقة على أغلب عبارات الفرض جاءت متوافقة ورصدت لها نسب مئوية موافقة عالية مما يعني قوة تبني مجتمع الدراسة لما ورد في نصوص هذه العبارات وبالتالي اتساقها مع ما قيست له ، وإذا أردنا أن نخرج بتقدير عام أن عبارات الفرضية تحمل مبررات الموافقة عليها بنسب متفاوتة بين الأعلى والمتوسط أي بين النسب المئوية الواقعة ضمن المجال النسبي (79 و 56%)

مما سبق يثبت أن العلاقة ما بين متغيرات الفرض، تزداد ترابطاً من خلال القوة النسبية التي رصدت لكل عبارة مقاسة مئوياً

الجدول (8-7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الجدول (8-7)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى توفير فرص عمل لسكان المنطقة	171.2	0.000	2	أوافق
2	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى رفع مستوى الإنتاجية	152.4	0.000	2	أوافق
3	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى توفير برامج وأنشطة خاصة بالمرأة	164.1	0.000	2	أوافق
4	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة زادت من رفع الوعى بأهمية التعليم	151	0.000	2	أوافق
5	برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى إدماج المرأة فى مشروعات التنمية	188.6	0.000	2	أوافق
6	زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة	136.1	0.000	2	أوافق
7	قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح والهجرة للسكان	307.9	0.000	2	أوافق
8	زادت المشروعات التنموية فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية	193.9	0.000	2	أوافق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، برنامج spss,2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (171.2) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (8-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة أسهمت فى توفير فرص عمل لسكان المنطقة.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (152.4) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (8–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة أسهمت فى رفع مستوى الإنتاجية .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (164.1) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (9–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة أسهمت فى توفير برامج وأنشطة خاصة بالمرأة

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (151) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (9–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة زادت من رفع الوعى بأهمية التعليم .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (188.6) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (9–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة أسهمت فى إدماج المرأة فى مشروعات التنمية .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (136.1) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1–9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن المشروعات تزيد من إدرار الدخل وتحسّن متوسط دخل الأسر الفقيرة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السابعة (307.9) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1–9) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

(5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن مشروعات التنمية قللت من معدلات النزوح والهجرة للسكان .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثامنة (193.9) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (9–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أنه زادت المشروعات التنموية فعلياً فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية.

مما سبق يتضح جلياً أن هناك علاقة بين أغلب المتغيرات (المستقلة والتابعة) في عبارات الفرضية الأولى التي حظيت بتأييد كبير برز من خلال القيم الإحصائية الواردة في الجداول (8–7 و 9–7) نتيجة لوقوع أغلب قيم الانحرافات المعيارية ومربع كاي ضمن القيم المعتمدة في هذه الدراسة (307.9 و 188.6) فإنه وتأسيساً على ما جاء في نتائج قياس الجداول السابقة أعلاه ودراسة اتجاهات العينة المبحوثة من حيث قوة الوزن المؤيد لكل من مضامين عبارات المحور الأول ، تصبح الفرص متوافرة لقبول نص الفرضية الأولى.

المحور الثاني:

جدول رقم (9-7)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة ضمن عبارات الفرضية الثانية

الى أى مدى فى إعتقادك أن البرامج التدريبية التالية قد حققت أهدافها ؟							
الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	برنامج توعية المرأة الريفية	59 %23.6	46 %18.4	69 %27.6	21 %8.4	55 %22	250 %100
2	برنامج تعليم الرجال (محو أمية – إرشاد)	14 %5.6	18 %7.2	57 %22.8	24 %9.6	137 %54.8	250 %100
3	برنامج تدريب المستفيدين من برنامج المشروع (مؤشر إستدامة)	56 %22.4	33 %13.2	69 %27.6	49 %19.6	43 %17.2	250 %100
4	مشاركة المرأة	10 %4	15 %6	89 %35.6	71 %28.4	65 %26	250 %100
5	مشاركة الجهات الحكومية	5 %2	11 %4.4	14 %5.6	138 %55.2	82 %32.8	250 %100
6	برنامج تمكين المرأة الريفية	7 %2.6	17 %6.8	40 %16	124 %49.6	62 %24.8	250 %100
7	برنامج تحسين مستوى المعيشة	20 %8	18 %7.2	80 %32	47 %18.8	85 %34	250 %100
8	برنامج الأمن الغذائى	20 %8	25 %10	93 %37.2	24 %9.6	88 %35.2	250 %100
9	برنامج حصاد المياه	26 %10.4	23 %9.2	94 %37.6	17 %6.8	90 %36	250 %100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

من الجدول أعلاه يتضح أن نسب الموافقة على أغلب عبارات الفرض جاءت متوافقة ورصدت لها نسب مئوية لبعضها بالموافقة مما يعني تباين نسبة تبني مجتمع الدراسة لما ورد في نصوص هذه العبارات وبالتالي اتساقها مع ما قيست له ، وإذا أردنا أن نخرج بتقدير عام فإن عبارات الفرضية تحمل مبررات الموافقة عليها بنسب متفاوتة بين الأعلى والضعيف أي بين النسب المئوية الواقعة ضمن المجال النسبي (63 و 48%) لكن هنالك بعض عبارات المحور التي رصد لها مجتمع الدراسة موافقة ضعيفة تمثلت في (برنامج تعليم الرجال : 5.6% و7.2%) و (مشاركة المرأة : 4% و 6%) ويعزي الباحث في معرض تحليله لهذه النتائج أن ما أحرز في عبارة برنامج تعليم الرجال جاء بتكرار تراكمي لصالح الاعتراض على

مضمون العبارة بلغ 161 مبحوث ، وهذا يرجع إلى أن معظم الرجال في منطقة أربعات يمتهنون حرفة رعي الإبل والأغنام التي تتطلب الارتحال من المناطق الجدباء إلى حيث الكلأ والعشب وبالتالي تضيق فرص استفادتهم من برنامج محو الأمية والارشاد ، أما مشاركة المرأة في الأنشطة خارج المنزل مقيدة بمرجعية عاداتية قبلية مشددة التمسك بها ولذلك المنظمة ربما نفذت في هذا الجانب مشاريعها وفق محاذير محدودة ، ومع كل ذلك يمكن أن تعتبر هذه كبداية لتشجيع المرأة في الأنشطة المختلفة لأن هنالك حاجة ماسة لاشراك النوع في التنمية ، وكذلك العبارة التي تقيس درجة مشاركات الجهات الحكومية فهي الأخرى لم تحظى بالموافقة ، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الجهات الحكومية قصرت أدوارها على الجانب الرقابي والاشرافي ، بينما المنظمات تركز على إنفاذ المشاريع التي تتوافق مع متطلبات المجتمع المستهدف في مجالات التنمية بحسب الموارد الممولة من قبل المانحين وفق خارطتهم الموصوفة مسبقاً لتنفيذ مشاريع بعينها ، أما العبارة التي تقيس برنامج تمكين المرأة الريفية فأكثر من ثلثي نسب رفض مضمون هذا الجانب جاءت لصالح لا أوافق (74.4%) وهذا ينفي وجود برامج جادة لتمكين المرأة ، ويرى الباحث أن التمكين هو أيضاً مرتبط ومقيد بمرجعية عاداتية قبلية مشددة التمسك بها ، وتأكيداً لذلك أن نسبة تمثيل النساء في قيادات اللجان ضعيفة ويظهر هذا الضعف جلياً في إدارة المرأة الريفية للمشاريع الاقتصادية الصغيرة ، أما الأداء الوسط بحسب المجتمع المستبان فقد جاء عند مضمون العبارة الخاصة ببرنامج تحسين مستوى المعيشة والذي رصدت له نسبة موافقة ضعيفة (15.2%) مقابل نسبة كبيرة من الرافضين للأداء الضعيف في هذا البرنامج ، فقد بذلت المنظمة جهداً محدوداً في هذا البرنامج لعدم استطاعة المنظمة لتغطية البرنامج بصورة كاملة لمناطق دون الأخرى ، وما تم تحليله في هذا البرنامج ينسحب على العبارة التي تقيس برنامج الأمن الغذائي نسبة لقوة ترابط البرنامجين في المنظور والواقع آخذين في الحسبان أبعاد الترامي الجغرافي والتضاريسي والانتاجي والثقافة التسويقية وهذه المعوقات تقلل من الانتاجية العالية وتضعف الأمن الغذائي ، في حين توصف اتجاهات العينة المبحوثة إزاء العبارة المتضمنة مجال برنامج حصاد المياه بأنها فوق الوسط ، مما يعني أن هناك تركيز من قبل سكان منطقة أربعات على إنجاح هذا البرنامج بسبب حسن التنسيق بين المنظمة من جهة وجهات الاختصاص في وزارة الزراعة الولائية من جهة أخرى.

الجدول (10-7)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	برنامج توعية المرأة الريفية	165.5	0.000	2	أوافق
2	برنامج تعليم الرجال (محو أمية – إرشاد)	0.247	0.000	2	أوافق
3	برنامج تدريب المستفيدين من برنامج المشروع (مؤشر إستدامة)	143.3	0.000	2	أوافق
4	مشاركة المرأة	0.846	0.000	2	أوافق
5	مشاركة الجهات الحكومية	0.946	0.000	2	أوافق
6	برنامج تمكين المرأة الريفية	145	0.000	2	أوافق
7	برنامج تحسين مستوى المعيشة	173.1	0.000	2	أوافق
8	برنامج الأمن الغذائى	169	0.000	2	أوافق
9	برنامج حصاد المياه	0.207	0.000	2	أوافق

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (165.5) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقون علي تبني برامج لتوعية المرأة الريفية

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (247.7) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقين علي ضعف البرامج المطروحة لتعليم الرجال (محو أمية – إرشاد) .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (143.3) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة لصالح أقلية موافقة علي تبني برامج لتدريب المستفيدين من برنامج المشروع (مؤشر إستدامة) .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (0.846) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (7-11) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة لصالح خيار الموافقة على ضعف مشاركة المرأة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (0.946) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقون علي ضعف مشاركة الجهات الحكومية .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (145) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة لصالح عدم الموافقة على برامج تمكين المرأة الريفية المطروحة وقت الدراسة.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السابعة (173.1)والقيمة الاحتمالية لها(0.000)وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقون على تبنيبرامج تحسين مستوى المعيشة

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثامنة (169) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة لصالح الموافقون علي تبني برامج للأمن الغذائى بنسبة أقل مما الاحتمالية المتوقعة من المنظمة لمثل تلك البرامج على أرض الواقع.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة التاسعة (207.1) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح عدم الموافقة على أن برامج حصاد المياه تحظى بنسبة مقدرة من دافعية المنظمة لمثل تلك البرامج على أرض الواقع.

1- مما سبق يتضح جلياً أن هناك علاقة تضاد بين أغلب المتغيرات (المستقلة والتابعة) الواردة في عبارات الفرضية الثانية والتي حظيت بعدم موافقة كبيرة برزت من خلال القيم الإحصائية الواردة في الجداول (10-7 و11-7) نتيجة لوقوع أغلب قيم الانحرافات المعيارية ومربع كاي ضمن القيم المرجحة للرفض من خلال القيم المستخلصة بحسب مقياس مربع كاي وهي(173.1 و 143.3) فإنه وتأسيساً على ما جاء في نتائج قياس إجمالي عبارات المحور السابقة أعلاه دراسة

اتجاهات العينة المبحوثة من حيث قوة الوزن النسبي الرافض لكل من مضامين عبارات المحور الثاني ، تصبح الفرص متوافرة لرفض الفرضية ، أي أن منظمة الساحل لا تلعب دوراً هاماً في تنمية منطقة أربعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة :

الجدول (11-7)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	ساهمت مشروعات التنمية فى تطوير القطاع الزراعى فى المنطقة	81 %32.4	114 %45.6	11 %4.4	14 %5.6	30 %12	250 %100
2	ساهمت المشروعات الزراعية وخاصة المزارع الأسرية والجماعية فى تحسين المستوى المعيشى لمجتمع المنطقة	64 %25.6	124 %49.6	23 %9.2	9 %3.6	30 %12	250 %100
3	ساهمت مشروعات التنمية فى إنعاش أسواق المنطقة	61 %24.4	101 %40.4	28 %11.2	29 %11.6	31 %12.4	250 %100
4	ساهمت المشروعات الزراعية فى تفعيل دور التجار الصغار	57 %22.8	104 %41.6	33 %13.2	26 %10.4	30 %12	250 %100
5	زادت مشروعات التنمية من الناتج المحلى فى المنطقة	61 %24.4	105 %42	35 %14	19 %7.6	30 %12	250 %100
6	زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة	70 %28	114 %45.6	27 %10.8	6 %2.4	33 %13.2	250 %100
7	قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح للسكان	78 %31.2	117 %46.8	16 %6.4	6 %2.4	33 %13.2	250 %100
8	زادت المشروعات التنموية فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية	67 %26.8	122 %48.8	21 %8.4	7 %2.8	33 13.2	250 %100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spss م

الجدول (12-7)

الرقم	العبارات	قيمة كاى	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	ساهمت مشروعات التنمية فى تطوير القطاع الزراعى فى المنطقة	177.8	0.000	2	أوافق
2	ساهمت المشروعات الزراعية وخاصة المزارع الأسرية والجماعية فى تحسين المستوى المعيشى لمجتمع المنطقة	149.4	0.000	2	أوافق

3	ساهمت مشروعات التنمية فى إنعاش أسواق المنطقة	195.2	0.000	1	أوافق
4	ساهمت المشروعات الزراعية فى تفعيل دور التجار الصغار	166	0.000	1	أوافق
5	زادت مشروعات التنمية من الناتج المحلى فى المنطقة	115.9	0.000	1	أوافق
6	زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة	178.5	0.000	2	أوافق بشدة
7	قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح للسكان	205.3	0.000	2	أوافق بشدة
8	زادت المشروعات التنموية فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية	217.1	0.000	2	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

من الجدول أعلاه يتضح أن نسب الموافقة على أغلب عبارات الفرض جاءت متوافقة ورصدت لها نسب مئوية لبعضها بالموافقة مما يعني تباين نسبة تبني مجتمع الدراسة لما ورد في نصوص هذه العبارات وبالتالي اتساقها مع ما قيست له ، وإذا أردنا أن نخرج بتقدير عام فإن عبارة الفرضية القائلة بأن مشروعات إدرار الدخل زادت من دخل متوسط الأسر الفقيرة حيث حققت نسبة (73.3%) وهي نسبة متزنة بحسب المدلول الإحصائي ، فما دعم الاتجاه الذي حدا بمجتمع الدراسة تبني هذا المفهوم بنسبة عالية أن منظمة الساحل البريطانية دعمت الأسر الفقيرة من خلال تمليكهم وسائل إنتاج زادت بالفعل من دخولهم إضافة إلى اهتمامها بالمزارع الأسرية وقامت بتدريب الصيادين. ولم تكن العبارة القائلة بأن مشروعات التنمية قللت من معدلات النزوح للسكان ، بأقل من سابقتها حيث وافق مجتمع الدراسة على صحتها بأغلبية جيدة بلغت (78%) ومن وجهة نظر الباحث أن مجتمع الدراسة استشعر بصورة واقعية مجهودات منظمة الساحل والتماسهم لنجاح خطة المنظمة من خلال برامجها المنفذة في تقليل نزوح سكان المنطقة بصورة جعلت مجتمع الدراسة مقر بالموافقة على الخطط والمشاريع التي نفذتها المنظمة للسكان في تحسين مستوى المعيشة والتوعية البيئية وبرامج حصاد المياه علاوة على برامج بناء القدرات، وبطبيعة الحال تنطلق تفسيرات الموافقة في العبارة القائلة بأن المشروعات التنموية زادت فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية من أغلبية الموافقة على العبارة التي سبقتها في الشرح ، حيث أن هنالك ارتباط وثيق بين ما يقلل من نزوح السكان وبين تجمعهم حول المشروعات الزراعية.

أما العبارة التي تقيس برنامج مساهمة مشروعات التنمية فى تطوير القطاع الزراعى فى المنطقة فأكثر من نصف نسب الموافقة على مضمون هذا الجانب جاءت لصالح أوافق (77.4%) ويعزي الباحث كبر حجم الموافقة على هذا البرنامج إلى أن المنظمة قدمت مساعدات كبيرة للمزارعين بواسطة منظمات مجتمع قاعدية ، تمثلت هذه المساعدات في عمل الخدمات الزراعية المساندة ، ويمكن القول أن منظمة الساحل البريطانية استطاعت تغطية هذا البرنامج بصورة كاملة لمناطق أخرى على إمتداد قرى أربعات

والقطاعات الزراعية فيها ، حيث أثمرت هذه المجهودات في خلق نتاجات جيدة للاستهلاك وتصدير الفوائض لتسويق وبيع تلك المنتجات.

جاء مضمون العبارة القائل بأن المشروعات الزراعية وخاصة المزارع الأسرية والجماعية ساهمت فى تحسين المستوى المعيشى لمجتمع المنطقة ورصد لهذا البرنامج ما نسبته (78%) ، ويرى الباحث أن برنامج تحسين مستوى المعيشة من الأهداف الرئيسة للمنظمة المتمثلة في تغذية الموارد المالية المحلية وذلك من خلال عمل مشاريع إنتاجية حيث استرشد منفذو البرنامج بالمبادرات المحلية لأصحاب المزارع الأسرية والجماعية ، وهي بالفعل كان لها مردود معنوي ومادي إيجابي جيد على سكان المنطقة.

ساهمت المشروعات الزراعية فى تفعيل دور التجار الصغار بنسبة (71.4%) وهي نسبة جيدة تؤهل لتبنيها بواسطة المجتمع المبحوث والتحقق من صحة مضمونها إزاء ما قيست له ، حيث كان أثر المساهمات ملموساً في التغير الذي طرأ على صغار التجار في شكل متاجر صغيرة وأدخلت بعضهم في أنشطة اقتصادية أخرى تمثلت في تربية وإمتلاك ثروة حيوانية مختلفة السلالات آخذة في النمو والتصدير للأسواق القريبة وأثمر البرنامج كذلك في رفع المستوى النوعي والمعيشي لبعض من أولئك التجار وإمتلاكهم لوسائل نقل تعينهم في تسويق تلك المنتجات.

بقياس العبارة زادت مشروعات التنمية من الناتج المحلى فى المنطقة ، يتأكد أن هذا البرنامج يمكن وصفه أيضاً بالنجاح استناداً إلى موافقة المجتمع عليه وبما نسبته (71%) ولذلك فإن اتساع رقعة المشروعات التنموية من خلال القرى المعينة التي استهدفتها برامج المنظمة بتنسيق محكم مع الجهات المختصة مثل إدارة المياه برز أثره الملموس بوضوح في النتائج المرجوة في شكل زيادة ملحوظة في الناتج المحلي للمنطقة وسكانها في تلك القرى التي استهدفتها تلك المشاريع.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (177.8) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1−13) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي ان ساهمت مشروعات التنمية فى تطوير القطاع الزراعى فى المنطقة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (149.4) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول(13−7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي ان ساهمت المشروعات الزراعية وخاصة المزارع الأسرية والجماعية فى تحسين المستوى المعيشى للمجتمع .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (195.2) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1−13) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي ان ساهمت مشروعات التنمية فى إنعاش أسواق المنطقة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (166) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي أن ساهمت المشروعات الزراعية فى تفعيل دور التجار الصغار.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (115.9) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي ان زادت مشورعات التنمية من الناتج المحلى فى المنطقة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (178.5) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أن هناك تأكيد بأنه فعلياً قد زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السابعة (205.3) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أنهم يروأن مشروعات التنمية قللت من معدلات النزوح للسكان.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثامنة (217.1) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول(13–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أن هناك تأكيد بأنه فعلياً زادت المشروعات التنموية فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية.

مما سبق يتضح جلياً أن هناك علاقة بين دور منظمة الساحل في بناء قدرات المجتمع التنموية وإيجابية بعض مخرجاتها على المنطقة المدروسة وهذا ما دللت عليه الموازين الإحصائية في الموافقة على عبارات الفرضية الثالثة التي حظيت بتأييد كبير برز من خلال القيم الإحصائية ونسبها المئوية السابق شرحها نتيجة لوقوع أغلب قيم مربع كاي ضمن القيم المعززة لتأييد وقبول غالبية العبارات المقاسة فإنه وتأسيساً على ما جاء في نتائج القياس السابقة أعلاه ودراسة اتجاهات العينة المبحوثة من حيث قوة الوزن المؤيد

لكل من مضامين عبارات المحور الثالث ، تصبح الفرص متوافرة لقبول الفرضية ، أي أن منظمة الساحل تلعب دوراً رئيسياً في بناء قدرات المجتمع التنموية في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

المحور الرابع:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات الفرضية الرابعة :

الجدول (13-7)

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	المنظمة خلقت شركات مع المجتمعات القاعدية مما اسفر عنه زيادة إنشاء الجمعيات القاعدية	70 %28	126 %50.4	7 %2.8	2 %0.8	45 %18	250 %100
2	المناصرة والتشبيك وخلق الشركات بين اللجان القاعدية والمؤسسات الحكومية ، خلقت مجموعات متجانسة ومتعاونة	66 %26.4	124 %49.6	25 %10	3 %1.2	32 %12.8	250 %100
3	مشاركة المنظمة فى المجتمعات القاعدية أثرت إيجابياً فى زيادة معدلات الوعى المجتمعى	77 %30.8	112 %44.8	11 %4.4	17 %6.8	33 %13.2	250 %100
4	الشراكة مع المجتمعات القاعدية ساهمت فى إستقطاب الدعم المحلى الداخلى والخارجى	62 %24.8	130 %52	20 %8	5 %2	33 %13.2	250 %100
5	إجماع المجتمع القاعدى على تنفيذ المشروعات التنموية خاصة الزراعية ، يشجع الممول المحلى والخارجى بتوفير الدعم المادى والتنموى	88 %35.2	108 %43.2	17 %6.8	4 %1.6	33 %13.2	250 %100
6	آلية إتخاذ القرار بتنفيذ المشاريع التنموية نابعة من إستجابة القاعدة والقمة على حد سواء	73 %39.2	111 %44.4	25 %10	8 %3.2	33 %13.2	250 %100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spss م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

من الجدول أعلاه يتضح أن نسب الموافقة على أغلب عبارات الفرض جاءت متوافقة ورصدت لها نسب مئوية لبعضها بالموافقة مما يعني تباين نسبة تبني مجتمع الدراسة لما ورد في نصوص هذه العبارات وبالتالي اتساقها مع ما قيست له ، وإذا أردنا أن نخرج بتقدير عام فإن عبارة الفرضية حققت نسبة (87.6%) وهي نسبة كبيرة بحسب المدلول الإحصائي ، فالسبب الذي دعم الموافقة الكبيرة لاتجاه المشاركة هو اشراك المنظمة نماذج قيادية من المجتمعات المحلية مما يعني أن منظمة الساحل البريطانية عملت بكفاءة واقتدار للمساعدة في تكوين الجمعيات مثل جمعية (أيمس الخيرية وهييت وأربعات الخيرية). ولم تكن العبارة القائلة بأن المناصرة والتشبيك وخلق الشركات بين اللجان القاعدية والمؤسسات الحكومية خلقت مجموعات متجانسة ومتعاونة بأقل من سابقتها حيث وافق مجتمع الدراسة على صحتها بأغلبية جيدة بلغت (78.1%) ومن وجهة نظر الباحث أن منظمة الساحل إلتمست نجاح أسلوبها في إدماج المجتمع المستهدف والتحقق من تفاعله مع ما طرحته المنظمة من برامج مستعينة بأسلوب المناصرة والتشبيك بين الجهات المختلفة الرسمية والشعبية وبالتالي أمكن الحصول على مجموعات متجانسة ومتفاهمة في العمل بصورة جعلت مجتمع الدراسة مقر بالموافقة والاستجابة لهذا الأسلوب، وارتبطت إيجابية الموافقة في الفقرة السابقة أعلاه بالعبارة التي تلتها من حيث الترتيب والتي تقول بأن مشاركة المنظمة فى المجتمعات القاعدية أثرت إيجابياً فى زيادة معدلات الوعى المجتمعى ، وبالتالي أمكن تحقيق فتح الآفاق وزيادة نسبة الوعي المجتمعي وضمان الاستجابة لكل ما تطرحه المنظمة أمام المجتمعات القاعدية. أما العبارة القائلة بأن الشراكة مع المجتمعات القاعدية ساهمت فى إستقطاب الدعم المحلى الداخلى والخارجى ، فقد حظيت بأغلبية الموافقة عليها ، حيث يبرر الباحث ذلك بالرباط الوثيق بين الشراكة وتبادل المعلومات بين المجتمعات القاعدية والمنظمة والجهات الحكومية مما أثمر عن اكتساب ثقة المانحين المحليين والخارجيين في دعم إنفاذ البرامج المختلفة لتلك المجتمعات القاعدية ، وهذا يدعم اتجاه العبارة التي تليها وتشير إلى أن الممول المحلى والخارجى شجع توفير الدعم المادى والتنموى وهي إفراز طبيعي لحجم الموافقة على أغلب عبارات هذا الفرض المترابطة مع بعضها البعض وكل منها يؤدي إلى نتيجة يمكن تحقيقها في الرؤية والواقع ، وهذا يدل على مدى نجاح المنظمة في تطبيق أسلوب المنهج الاستشاري مع المستفيدين.أما العبارة الأخيرة من هذا الفرض والقائلة بأن (آلية إتخاذ القرار بتنفيذ المشاريع التنموية نابعة من إستجابة القاعدة والقمة على حد سواء) ، فقد أيدت بنسبة (85%) ويعزي الباحث اتجاه مجتمع الدراسة نحو تبني مضمون هذه العبارة بالموافقة بشدة أن المنظمة استخدمت أسلوب المنهج الاستشاري مع المستفيدين وذلك لوضوح المؤشرات التي تنطلق منها إدارة المنظمة وأسبقية إجراء التنسيق المحكم قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشاريع التنموية ، وهذا يوافق رؤية الباحث فيما وضعه للقياس بأن آلية اتخاذ القرار مستمدة من استجابة القمة والقاعدة على حد سواء

الجدول (14-7)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	المنظمة خلقت شركات مع المجتمعات القاعدية مما اسفر عنة زيادة إنشاء الجمعيات القاعدية	213.3	0.000	1	أوافق بشدة
2	المناصرة والتشبيك وخلق الشركات بين اللجان القاعدية والمؤسسات الحكومية ، خلقت مجموعات متجانسة ومتعاونة	302.4	0.000	1	أوافق بشدة
3	مشاركة المنظمة فى المجتمعات القاعدية أثرت إيجابياً فى زيادة معدلات الوعى المجتمعى	168.9	0.000	2	أوافق
4	الشراكة مع المجتمعات القاعدية ساهمت فى إستقطاب الدعم المحلى الداخلى والخارجى	324.3	0.000	1	أوافق بشدة
5	إجماع المجتمع القاعدى على تنفيذ المشروعات التنموية خاصة الزراعية ، يشجع الممول المحلى والخارجى بتوفير الدعم المادى والتنموى	313.3	0.000	1	أوافق بشدة
6	الية إتخاذ القرار بتنفيذ المشاريع التنموية نابعة من إستجابة القاعدة والقمة على حد سواء	273.7	0.000	1	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (213.3) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي ان المنظمة خلقت شركات مع المجتمعات القاعدية مما اسفر عنة زيادة إنشاء الجمعيات القاعدية .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (302.4) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي ان المناصرة والتشبيك وخلق الشراكات بين اللجان القاعدية والمؤسسات الحكومية ، خلقت مجموعات متجانسة ومتعاونة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (168.9) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقون علي ان مشاركة المنظمة فى المجتمعات القاعدية أثرت إيجابياً فى زيادة معدلات الوعى المجتمعى.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (324.3) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أن الشراكة مع المجتمعات القاعدية ساهمت فى إستقطاب الدعم المحلى الداخلى والخارجى.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (313.3) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي ان إجماع المجتمع القاعدى على تنفيذ المشروعات التنموية خاصة الزراعية ، يشجع الممول المحلى والخارجى بتوفير الدعم المادى والتنموى .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (273.7) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1–15) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أن آلية إتخاذ القرار بتنفيذ المشاريع التنموية نابعة من إستجابة القاعدة والقمة على حد سواء.

مما سبق يتضح جلياً أن هناك علاقة بين أنشطة المنظمة ومشاركة مواطن الريف الفعالة على أرض الواقع بمنطقة الدراسة وهذا ما دلت عليه المقاييس الإحصائية في الموافقة على عبارات الفرضية الرابعة التي حظيت بتأييد كبير برز من خلال القيم الإحصائية الواردة في الجداول (14–7 و15–7) نتيجة لوقوع أغلب قيم الانحرافات المعيارية ومربع كاي ضمن القيم المعتمدة في هذه الدراسة (324.3 و 213.3) فإنه وتأسيساً على ما جاء في نتائج قياس الجداول السابقة أعلاه ودراسة اتجاهات العينة المبحوثة المنحازة لصالح الموافقة لمحاور الفرضية وما أفرزته من قوة أوزانها المؤيدة لكل من مضامين عبارات المحور الرابع ، تصبح الفرص متوافرة لقبول الفرضية ، أي أنه توجد علاقة بين أنشطة المنظمة ومشاركة مواطن الريف الفعالة على أرض الواقع بمنطقة الدراسة

المحور الخامس:

الجدول (15-7) يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	تعتبر مراكز تنمية المرأة وتنمية المجتمع الريفى شريك أساسى فى خلق مشروعات مستدامة	126 %50.4	66 %26.4	22 %8.8	2 %0.8	34 %13.6	250 %100
2	التنمية المستدامة فى أى مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع كافه وخاصة المرأة فى وضع الخطط وتنفيذ البرامج	132 %52.8	63 %25.2	5 %2	18 %7.2	32 %12.8	250 %100
3	التوجة نحو إنفاذ المشروعات المستدامة ، له أهمية قصوى فى دفع عجلة التنمية البشرية للمناطق المستهدفة	137 %54.8	52 %20.8	16 %6.4	5 %2	40 %16	250 %100
4	إنفاذ المشروعات التنموية بشراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية يضمن إستدامة المشروعات	136 %54.4	55 %22	18 %7.2	5 %2	36 %14.4	250 %100
5	إشراك اللجان الفنية فى المشروعات المستدامة على مستوى المناطق المستهدفة ، تعتبر الية دعم فنى لمشروعات التنمية الشاملة وتمكين إستدامتها	158 %63.2	36 %14.4	17 %6.8	7 %2.8	32 %12.8	250 %100
6	المنظمة تركت أثر إستدامة على المجتمع المستهدف	75 %30	118 %47.2	20 %8	6 %2.4	31 %12.4	250 %100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spss م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

إذا أردنا أن نخرج بتقدير عام فإن عبارة الفرضية القائلة (تعتبر مراكز تنمية المرأة وتنمية المجتمع الريفى شريك أساسى فى خلق مشروعات مستدامة) ذات مدلول إحصائي نسبته (78%) وهي نسبة عالية ، حيث يرى الباحث أن مراكز تنمية المرأة حققت نجاحاً ملحوظاً من خلال خلق أنشطة نسوية مختلفة مما ساهم بدوره في خلق حراك نسوي أسفر عن إقبال متزايد لإنشاء مراكز تطورت إلى لجان نسوية تدير الأنشطة المختلفة الخاصة بهن ، ولهذا يعزى موافقة مجتمع الدراسة لما أورده نص العبارة المقاسة.

العبارة التي تلي هذه تقول بأن (التنمية المستدامة فى أى مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع كافة وخاصة المرأة فى وضع الخطط وتنفيذ البرامج) ، حيث بلغ مجموع النسب المحرزة لها

(76%) وهي تتفوق لصالح رؤية الباحث الذي يرى بأن هذا اتجاه ثابت لكل مجتمع وهو أهمية شراكة المرأة في مراحل تخطيط وتنفيذ البرامج المطروحة واخذ مشورتها في صياغة القرارات ، وأثر ذلك ناجم عن الحراك الذي أحدثته المنظمة وبرامجها وظهر جلياً إقبال المرأة على إدارتها للشئون التنفيذية وآليات اتخاذ القرارات.

العبارة الثالثة (التوجة نحو إنفاذ المشروعات المستدامة ، له أهمية قصوى فى دفع عجلة التنمية البشرية للمناطق المستهدفة) جاءت أغلبية الموافقة عليها بنسبة (76.6%)، يرى الباحث أن الهدف العام هو مساعدة المجتمع المحلي وتمكينه من دفع عجلة التنمية البشرية وهو هدف عام لمشاريع المنظمة وكل ما يندرج تحت مساعدة المجتمع المحلي بكافة صوره وأشكاله.

العبارة الرابعة في محور الفرضية الخامسة والتي تنص على الآتي (إنفاذ المشروعات التنموية بشراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية يضمن إستدامة المشروعات) (79.7%) ، يرى الباحث أن مبدأ شراكة المجتمعات القاعدية ارتبطت بشكل إيجابي موافق عليه مع أهداف المشاريع المطروحة من قبل المنظمة (آنذاك) حيث تمثلت صور مشاركة المنظمة فى المجتمعات القاعدية في تكوين لجان فنية أثرت إيجاباً فى زيادة معدل الجرعات التدريبية للجان ، وبالتالي أمكن تحقيق فتح آفاق تنسيقية مع الجهات ذات الصلة بخدمات المنطقة وبالتالي فهنالك استجابة من قبل اللجان لكل ما تطرحه المنظمة من آليات الدعم الفني أمام المجتمعات لضمان استدامة مشاريع التنمية في المنطقة.

أما العبارة الأخيرة من هذا الفرض والقائلة بأن (المنظمة تركت أثر إستدامة على المجتمع المستهدف) فقد أيدت بنسبة (76.7%) ويعزي الباحث اتجاه مجتمع الدراسة نحو تبني مضمون هذه العبارة بالموافقة بشدة أن المنظمة أن من أهم أهداف منظمة الساحل البريطانية إشراك جميع فئات المجتمع من بداية دورة المشروع حتى نهايته ، وذلك الأثر حظي برؤية واقعية لاحظها الباحث وطبيعة التغيير الذي طرأ على المجتمع حتى بعد خروج المنظمة من إنفاذ مشاريع المنطقة والتي أدخلت مفاهيم ترى ضرورة تمليك المجتمع المستهدف المشاريع وبالفعل استمر العمل فيها وبالتالي برز دور واضح في حماية تلك المشاريع وضمان استمراريتها.

الجدول (16–7)

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	تعتبر مراكز تنمية المرأة وتنمية المجتمع الريفى شريك أساسى فى خلق مشروعات مستدامة	334.3	0.000	1	أوافق بشدة
2	التنمية المستدامة فى أى مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع كافه وخاصة المرأة فى وضع الخطط وتنفيذ البرامج	308.2	0.000	1	أوافق بشدة
3	التوجة نحو إنفاذ المشروعات المستدامة ، لة أهمية قصوى فى دفع عجلة التنمية البشرية للمناطق المستهدفة	264.8	0.000	1	أوافق بشدة
4	إنفاذ المشروعات التنموية بشراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية يضمن إستدامة المشروعات	212.3	0.000	1	أوافق بشد
5	إشراك اللجان الفنية فى المشروعات المستدامة على مستوى المناطق المستهدفة ، تعتبر الية دعم فنى لمشروعات التنمية الشاملة وتمكين إستدامتها	147.2	0.000	1	أوافق بشد
6	المنظمة تركت أثر إستدامة على المجتمع المستهدف	100.2	0.000	2	أوافق

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spssم

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (334.3) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (17–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي ان تعتبر مراكز تنمية المرأة وتنمية المجتمع الريفى شريك أساسى فى خلق مشروعات مستدامة.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (308.2)والقيمة الاحتمالية لها(0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية(5%)

واعتماداً على ما ورد في الجدول(17-7)فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي ان التنمية المستدامة فى أى مجتمع لايمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع كافه وخاصة المرأة فى وضع الخطط وتنفيذ البرامج

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (264.8) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (17-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي ان التوجة نحو إنفاذ المشروعات المستدامة ، لة أهمية قصوى فى دفع عجلة التنمية البشرة للمناطق المستهدفة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (212.3) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (17-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أن إنفاذ المشروعات التنموية بشراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية يضمن إستدامة المشروعات.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (147.2) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (17-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين بشدة علي أن إشراك اللجان الفنية فى المشروعات المستدامة على مستوى المناطق المستهدفة ، تعتبر آلية دعم فنى لمشروعات التنمية الشاملة وتمكين إستدامتها .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة السادسة (100.2) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (7-17) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي أن المنظمة تركت أثر إستدامة على المجتمع المستهدف تحققها.

مما سبق يتضح جلياً أن هناك علاقة بين عمل المنظمة وإمكانية إستدامة مشروعاتها في منطقة الدراسة وهذا ما دللت عليه المقاييس الإحصائية في الموافقة على عبارات الفرضية الرابعة التي حظيت بتأييد كبير برز من خلال القيم الإحصائية الواردة في الجداول (16-7 و -7-17) نتيجة لوقوع أغلب قيم الانحرافات المعيارية ومربع كاي ضمن القيم المعتمدة في هذه الدراسة (334.3 و 308.2) فإنه وتأسيساً على ما جاء في نتائج قياس الجداول السابقة أعلاه ودراسة اتجاهات العينة المبحوثة المنحازة لصالح

الموافقة لمحاور الفرضية وما أفرزته من قوة أوزانها المؤيدة لكل من مضامين عبارات المحور الخامس ، تصبح الفرص قد توافرت لقبول نص الفرضية ، أي أنه توجد علاقة بين عمل المنظمة وإمكانية إستدامة مشروعاتها في منطقة الدراسة.

المحور السادس:

الجدول (17-7) يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1	الهدف من تبنى عملية التقييم البيئي هو ضمان دمج وإعتماد الإعتبارات البيئية خلال المراحل الأولى من إعداد الخطط الرئيسية والبرامج التنموية لتقرير التنمية المستدامة	163 %65.2	28 %11.2	16 %6.4	12 %4.8	31 %12.4	250 %100
2	عدم الإهتمام بدراسة الأثر البيئي لتنفيذ المشروعات فى المراحل الأولية قد يؤدى الى مفاجآت تسبب هدر للموارد المالية	160 %64	36 %14.4	12 %4.8	10 %4	32 %12.8	250 %100
3	تطوير مشاريع أعمال محددة كالمحافظة على المياه وتحسين نوعية الهواء وإدارة النفيات ، يساهم فى إنجاح المشاريع	151 %60.4	39 %15.6	10 %4	9 %3.6	41 %16.4	250 %100
4	الأخذ فى الإعتبار مراعات الجوانب البيئية عامل من عوامل نجاح المشروع	164 %65.6	24 %9.6	18 %7.2	7 %2.8	37 %14.8	250 %100
5	نشر التثقيف البيئى فى برنامج التعليم الدراسية وفى برامج أجهزة الإعلام يؤدى الى زيادة الوعى البيئى مما يساهم فى المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع	159 %63.6	21 %8.4	18 %7.2	10 %4	42 %16.8	250 %100

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج 2016,spss م

إذا أردنا أن نخرج بتقدير عام إزاء عبارات الدراسة في المحور السادس ، يمكن القول بأن العبارة الموزونة إحصائياً والقائلة بأن (الهدف من تبنى عملية التقييم البيئي هو ضمان دمج وإعتماد الإعتبارات البيئية خلال المراحل الأولى من إعداد الخطط الرئيسية والبرامج التنموية لتقرير التنمية المستدامة) قد حققت نسبة تأييد فاقت ثلثي عدد أفراد العينة المبحوثة وهو (86%) مما يشير على أن تفسير مخرجات هذه العبارة اندرج ضمن التصنيف الإحصائي (أوافق بشدة) وهو رهان أكيد من قبل مجتمع الدراسة على أهمية الاهتمام بالبيئة وأثرها على التنمية ، وفي ذلك يؤمن الباحث على ما أوردته العبارة التي تحمل مبررات

الموافقة عليها من حيث الثبات في المنظور والواقع ، حيث من استراتيجيات عمل المنظمات الاهتمام بالبيئة لدى إنفاذها للمشاريع وتضمينها ضمن خططها الرئيسة.

أما في العبارة الثانية من عبارات المحور السادس والقائلة بأن (عدم الإهتمام بدراسة الأثر البيئي لتنفيذ المشروعات فى المراحل الأولية قد يؤدى الى مفاجآت تسبب هدر للموارد المالية) يلاحظ ارتباطها الوثيق بما ساقه الباحث في العبارة التي سبقتها من جهة أن العبارة السابقة عكست إيجابية التقييم البيئي في التقارير التي ترد بخصوص التنمية ، في حين قاست هذه العبارة السلبيات التي يمكن أن تجابه المشروع في حال نقص التقديرات البيئية في مراحل المشروع الأولى ، وهذا بالضبط ما تأيد من قبل مجتمع الدراسة ووافق رؤية الباحث الاحتمالية عند القياس.

(جاء المرصد الإحصائي للنسب التراكمية لمجموع نسب الموافقة (76%) وذلك لدى قياس العبارة القائلة بأن (تطوير مشاريع أعمال محددة كالمحافظة على المياه وتحسين نوعية الهواء وإدارة النفايات ، يساهم فى إنجاح المشاريع) ، وإزاء مخرجات هذه العبارة التي توصف ثبات المعنى في المنظور والواقع ، يتضح للباحث أن منظمة الساحل لديها من التجارب ما تعمل به وفق هذه الرؤية عند إنفاذها للمشاريع بمنطقة أربعات ، وهي على علم مسبق بمقتضيات العمل المسحي لضمان إنجاح المشاريع خاصة في المراحل الأولى لتنفيذ المشروع المعني.

أما العبارة الرابعة للمحور السادس والتي تقرأ (الأخذ فى الإعتبار مراعات الجوانب البيئية عامل من عوامل نجاح المشروع) ، فقد أحرزت نسب موافقة مجتمعة (75.2%) وهي نسبة معقولة جداً للمزاوجة بين الرؤية في المنظور وبين واقع المشروع من قبل أفراد العينة والمنظمة على حد سواء والعبارة تفسر بتفهم مجتمع الدراسة لصحتها وفق واقع المنطقة ومجتمعها المعاش وما قد يتطلبه.

أما العبارة الأخيرة من هذا الفرض والقائلة بأن (نشر التثقيف البيئى فى برنامج التعليم الدراسية وفى برامج أجهزة الإعلام يؤدى الى زيادة الوعى البيئى مما يساهم فى المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع) ، فقد أيدها المجتمع المستهدف بنسبة (72%) ويعزي الباحث اتجاه مجتمع الدراسة نحو تبني مضمون هذه العبارة بالموافقة بشدة أن البعد الإعلامي في شقيه التثقيفي والرسالي مهم في عكس ضرورات المحافظة على البيئة والذي يسهم بدوره في إنجاح المشروع.

الجدول (18–7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	الهدف من تبنى عملية التقييم البيئ هو ضمان دمج وإعتماد الإعتبارات البيئية خلال المراحل الأولى من إعداد الخطط الريئسية والبرامج التنموية لتقرير التنمية المستدامة	272.2	0.000	2	أوافق بشدة
2	عدم الإهتمام بدراسة الأثر البيئ لتنفيذ المشروعات فى المراحل الأولية ، قد يؤدى الى مفآجئات تسبب هدر للموارد المالية	173.2	0.000	1	أوافق بشدة
3	تطوير مشاريع أعمال محددة كالمحافظة على المياه وتحسين نوعية الهواء وإدارة النفايات ، يساهم فى إنجاح المشاريع	118.6	0.000	1	أوافق بشدة
4	الأخذ فى الإعتبار مراعات الجوانب البيئية عامل من عوامل نجاح المشروع	109.9	0.000	1	أوافق بشدة
5	نشر التثقيف البيئى فى برنامج التعليم الدراسية وفى برامج أجهزة الإعلام يؤدى الى زيادة الوعى البيئى مما يساهم فى المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع	118.6	0.000	1	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث , من الدراسة الميدانية ، برنامج spss,2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولي (272.2) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (1–19) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي أن الهدف من تبنى عملية التقييم البيئ هو ضمان دمج وإعتماد الإعتبارات البيئية خلال المراحل الأولى من إعداد الخطط الريئسية والبرامج التنموية لتقرير التنمية المستدامة .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (173.2) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (18–7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي أن عدم الإهتمام بدراسة الأثر البيئ لتنفيذ المشروعات فى المراحل الأولية ، قد يؤدى الى مفاجآت تسبب هدر للموارد المالية.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (118.6) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (19-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي أن تطوير مشاريع أعمال محددة كالمحافظة على المياه وتحسين نوعية الهواء وإدارة النفايات ، يساهم فى إنجاح المشاريع .

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (109.9) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (19-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين أاابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي أن الأخذ فى الإعتبار مراعاة الجوانب البيئية عامل من عوامل نجاح المشروع.

* بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (118.6) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (19-7) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد الدراسة ولصالح الموافقين علي أن نشر التثقيف البيئى فى برنامج التعليم الدراسية وفى برامج أجهزة الإعلام ، يؤدى إلى زيادة الوعى البيئى مما يساهم فى المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع.

مما سبق يتضح جلياً أن هناك علاقة بين دراسة الأثر البيئي وإنفاذ المشروعات التنموية في منطقة الدراسة وهذا ما دللت عليه المقاييس الإحصائية في الموافقة على عبارات الفرضية السادسة التي حظيت بتأييد كبير برز من خلال القيم الإحصائية الواردة في الجداول (18-7 و 19-7) نتيجة لوقوع أغلب قيم الانحرافات المعيارية ومربع كاي ضمن القيم المعتمدة في هذه الدراسة (272.2 و 109.9) فإنه وتأسيساً على ما جاء في نتائج قياس الجداول السابقة أعلاه ودراسة اتجاهات العينة المبحوثة المنحازة لصالح الموافقة لمحاور الفرضية وما أفرزته من قوة أوزانها المؤيدة لكل من مضامين عبارات المحور السادس ، تصبح الفرص متوافرة لقبول نص الفرضية ، أي أنه توجد علاقة بين عمل دراسة الأثر البيئي وإنفاذ المشروعات التنموية في منطقة الدراسة.

عرض ومناقشة نتائج المقابلات:

مقدمة :

أجرى الباحث المقابلات على عينة قصدية من سكان المجتمع المحلي في مناطق البحر الأحمر ومن موظفين في مختلف الدرجات وقادة المجتمع المحلي ورؤساء اللجان ، بالإضافة إلى مدير المنظمة . قطاع البحر الأحمر ومدير المشروعات بالمنظمة ، وبعض الناشطين في مجال منظمات المجتمع المدني.
وقد فحص الباحث الإجابات بعناية خاصة التي تفضل المستجيبون للإجابة عليها وأضاف عليها عدداً من ملحوظاته ومرئياته ، وتمثلت تلك الأسئلة في التالي:

- **السؤال الأول :** برأيك ما هو الدور الذي لعبته مشروعات منظمة الساحل الزراعية والإدارية التي نفذتها في رفع انتاجية المرأة الريفية ؟
- بعد الاتصال بالمبحوثين المحليين والاستشاريين في تنمية المجتمعات المحلية وأصحاب الخبرة التراكمية في التنمية الريفية وكان عددهم أربعة عشر فرداً ، طرح عليهم السؤال أعلاه ، حيث أكد جميعهم في هذا السؤال على أهمية منطقة خور أربعات التي تنفذ فيها منظمة الساحل مشاريع زراعية وقامت بتنفيذ برامج متعددة وبالأخص برامج رفع القدرات الفنية للمزارعين وبالتركيز على المرأة .
- اتضح جلياً من خلال تحليل رؤى واتجاهات العينة التي استقصيت آراؤها أن إجاباتهم تركزت في زيادة الانتاج وتنمية المرأة الريفية من خلال انتهاج أسلوب المشاركة بين المنظمة ووزارة الزراعة كضرورة لتكامل جهودهما الفنية والزراعية في إضفاء إيجابية التنفيذ لحزمة من الأنشطة المشتركة لتنفيذ برامج الارشاد الزراعي وتوفير مدخلات إمداد المياه والبذور المحسنة وإنتاج المرأة الريفية وتمكينها لما يمكن أن تلعبه من دور ملموس في تطور انتاج المرأة الريفية وتمكينها فنياً وإدارياً.
- **السؤال الثاني :** حسب رأيكم ما هي الفرص التي وفرتها المنظمة للمرأة الريفية في برامجها المختلفة ؟
- غالبية كبيرة من المستهدفين وعددهم (12) تمحورت اتجاهات اجاباتهم حول المنجز مما يلي الملتزم به من قبل المنظمة في الآتي:
- تم إنشاء البستنة المنزلية كنشاط نسوي ، وقد كانت نسبة التفاعل مع المنشط كبيرة وأدت إلى نتائج مرضية.
- تم الاهتمام بالمزارع البساتية الحديثة على مساحات محددة استفادت منها غالبية أهالي المنطقة المستهدفة (المزارع الأسرية)

- تم توفير مراكز التدريب النسوي ومحو الأمية، وبحسب إجابات المبحوثين التي أشارت إلى الاسهام الفاعل لتلك المراكز في إحداث حراك معرفي وتنموي انعكس ايجاباً على التنمية الذاتية لمناطقهم.
- يمكن تصنيف إجابات باقي العينة ضمن الآراء التي لم تلامس جوهر السؤال من حيث مغزى الفرص التي وفرتها المنظمة ، ويعزي الباحث ذلك لعدم مواكبة هذه الفئة القليلة لكثير من مستجدات المشاريع بالمنطقة وبالتالي انتفاء الاختصاص.

- **السؤال الثالث** : برأيك هل حدث تطور حقيقي في القطاع الزراعي في المنطقة وفي مستوى معيشة السكان؟
- بحسب النسب التي دُقِقَ في تحليل مخرجاتها ؛ اتجهت إجابات نصف أفراد العينة بالتأكيد على حدوث تطور ماثل في المجالات التالية :
- ساهمت المنظمة عملياً في إدخال آليات زراعية حديثة.
- قامت المنظمة بإنفاذ مشروع أشركت فيه الأهالي تمثل في حفر آبار للمزارع النسوية ومزارع المنطقة ككل.
- حصل المجتمع المستهدف على التقاوي الزراعية المحسنة بالتساوي بين المزارع والأهالي ، بحسب تأكيدات الإجابات ، وهذا برأي الباحث كفيل بإحداث تطور حقيقي في القطاع الزراعي ، مثل أنصار هذا التوجه ما يقارب النصف منهم ، إلا أن ربع العدد المستهدف بالمقابلة وعددهم (4) تركزت إجاباتهم على نسبية تنفيذ محور التطور الحقيقي حيث أنه بحسب إجاباتهم يرون أن التطور شمل مناطق ولم يكتمل في أخرى.
- هناك قلة تمثلت في الربع الأخير من الفئة المبحوثة والتي برزت منها اتجاهات مختلفة إزاءها، حيث لا يرون أن هناك تطور حقيقي ولم يكن هناك تغيراً نوعياً في مستوى معيشة سكان المنطقة ، برأي الباحث أن رأي هذه الفئة الأخيرة مقاس من تأثرهم العام بصعوبة الأوضاع الاقتصادية عامة قاسوا عليه مستوى المعيشة في المنطقة.
- **السؤال الرابع** : أوضحت بعض الدراسات أن المزارع الخاصة والعامة أدت إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض الأسر، هل توافقني الرأي؟
- ما يقارب النصف من الذي استقصتهم الدراسة وعددهم (6) تأرجحت إجاباتهم بين التباس الأمر عليهم وبين عدم المعرفة والشك في جدوى وجود مزارع خاصة وجماعية ، وبالتالي ابتعدوا عن إعطاء رؤية واضحة حول الجزم بواقعية المنتج من تلك المزارع ، أما الفئة التي تماثل في عددها الفئة آنفة الذكر ، فقد برزت من اتجاهات إجاباتهم شيء من ايجابية مبدأ وجود مزارع خاصة

وجماعية وربطوا بين أثر الفعل وبداهة النتيجة المفضية إليه في واقع حال المزارع وما قد تؤدي إليه من تحسن المستوى المعيشي ، وبالتالي لم يعطوا موافقة مطلقة للرأي المطروح ولم يعترضوا على ما قد تحدثه تلك المزارع من أثر (ولزموا الوسط بين هذا وذاك) ، لكن الثلاثة الأخيرين كان لهم رأي مخالف لأسلافهم ، إذ التمسوا فوائد فعلية من توفر المزارع الخاصة والجماعية كتجربة ذات أثر دال على تحسين المستوى المعيشي وذلك من خلال الاستفادة من مميزات الاكتفاء الذاتي ومن مراحل ما بعد الإنتاج والقرب من أسواق التوزيع.

- **السؤال الخامس** : ما هي مشروعات إدرار الدخل التي نفذتها المنظمة ؟
- ما يقدر ب(11) من إجمالي العدد الكلي الذي استهدفته المقابلة (وهم 14 مبحوثاً) ، أقروا بأن المنظمة ساعدت كثيراً مجتمعاتها المستهدفة في فتح آفاق طرق التمويل والاستفادة من طرق ووسائل إدرار الدخل عبر عدة صيغ تمويلية ربطتها بالموارد المتوفرة بالمنطقة والتي أشرفت على تنفيذها مع تلك المجتمعات من خلال بعدين: التوعية والمد بالمدخلات ، أما الربع الأخير للعدد الذي أجريت معه المقابلة ، فقد تمركزت إجاباتهم حول اقتصار مشروعات إدرار الدخل التي نفذتها المنظمة على المجموعات الأكثر تنظيماً وجاهزية لتقبل تلك المشروعات ، ويعزي الباحث ذلك إلى أنه ربما كان المستجيبون لهذا السؤال هم ممن شكلوا عينة قصدية للتجربة التي خاضتها المنظمة معهم في إنفاذ مثل تلك المشاريع وليس المجتمع بأكمله.
- **السؤال السادس** : ما هو الأثر الذي تركته المشروعات الزراعية المنفذة على صغار التجار في المنطقة ؟
- امتزجت إجابات العينة . ككل . بين مقر ومنكر وبين من خلط بين هذا وذاك إزاء الأثر الذي تركته المشروعات الزراعية المنفذة ، فقد أقر (8) منهم بوسطية الأثر مع إبرازهم لحقيقة حدوث حراك اقتصادي لصغار التجار وربطوا الوسطية بتقليدية طرق إنفاذ تلك المشاريع وبُعدها عن الحداثة ، لكن برزت غالبية الاتجاهات الإيجابية حول وضوح الأثر لتلك المشروعات لدى (4) من العينة ، إذ سيطر التفاؤل على إجاباتهم من خلال ما رصدوه من آثار تحسب لصالح إنفاذ تلك المشاريع تتمثل في توفر نقلات نوعية في مستوى ما قد تملكه لهم تلك المشاريع مثل تملك وسائل نقل صغيرة تسد حاجة متطلبات السوق ووفورات الإنتاج وزيادة الوعي بالتفاعل مع المزيد من المشروعات الزراعية ، في حين تلخصت إجابات آخر (2) من ذات العينة في عدم إقرارهم بوجود أثر ولو محدود جراء الحراك الذي يمكن أن تحدثه تلك المشروعات وعزوا ذلك إلى اقتران طرق تنفيذ مثل هذه المشاريع بالوسائل التقليدية التي لن يغيرها حتى دخول بعض التقانات الزراعية الحديثة عليها.

- **السؤال السابع** : إعداد التشريعات المنظمة لضمان سلامة البيئة ونشر التثقيف البيئي يساهم في المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع ، ما تعليقكم؟
- حسب تحليل الآراء المختلفة حول هذا السؤال من قبل المبحوثين ، ذكر (4) منهم بأن إعداد التشريعات للمنظمة لضمان سلامة البيئة ونشر التثقيف البيئي بالتأكيد لعب دوراً مهماً في سلامة البيئة وإمتلاك المعرفة والدراسة للبعد البيئي مع العملية الانتاجية ، لأنها تؤدي للتوعية والمحافظة على الاستدامة في نجاح المشروعات الزراعية ، بالإضافة للاستغلال الأمثل للفرص المتاحة بإدخال بعض التحسينات والتقنيات الزراعية ، وأكد (6) من ذات العينة المبحوثة أن هناك مراعاة لسلامة البيئة في كل التعاملات المتصلة بالموارد الزراعية ، بينما أفاد (4) من المستجيبين بأن إعداد التشريعات للمنظمة لضمان سلامة البيئة ونشر التثقيف البيئي لم يكن واضحاً وبمستوى ضعيف. ويعزي الباحث تباين إجابات عينة الدراسة إلى أن عناوين هذه المحاور تجاوزت نطاق اختصاصات بعضاً منهم.

- **السؤال الثامن** : علاقة التنمية بالبيئة علاقة توافق وليست علاقة تصادم ، وضح ذلك؟
- في معرض إجابة (5) ممن استهدفهم السؤال ، خرجت الدراسة بتأكيدهم لمضمون وفحوى السؤال وأنهم يؤمنوا على ما جاء فيه ، وأردفوا أن المشروع اهتم بالتخطيط البيئي والتخطيط للمشروعات الزراعية وتنمية الموارد لتجنب سوء استخدام الأراضي من أجل حماية الموارد وذلك باختيار أنماط استخدام مستدامة كالزراعة والرعي والموارد الغابية التي تسهم في زيادة الانتاج وتلبية احتياجات المجتمع ما دام سيظل محافظاً على البيئة وعوامل التنمية المستدامة. (7) ممن وجه لهم ذات السؤال أعلاه ؛ تبنوا مفهوم السؤال بما اشتمل عليه في طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية ، مشيرين في ذات الإطار على أن التخطيط للمشروعات التنموية يأخذ في الحسبان وبأولوية تخطيط ظروف المنطقة المراد التخطيط فيها وبالتالي بينية العلاقة بين التنمية والبيئة وأنهم يؤيدوا وضعها ضمن التوافق وليس التصادم، لكن مبحوثان من أصل الـ14 لهم رأي آخر ينفون من خلاله توافقية العلاقة بين التنمية والبيئة ، مستندين في ذلك إلى أن التخطيط للمشروعات التنموية القائم آنذلك لم يحسن تقدير مكونات البيئة وبالتالي انتفت . لديهما . توافر توافقية في تلك العلاقة.

يرى الباحث أن الاجابات التي حصلت عليها الدراسة لم تراعي التقديرات البيئية بالمستوى المطلوب وبالتالي ضعف محور البيئة في إنفاذ المشاريع المشار إليها.

- **السؤال التاسع** : هل تعتقد أن الإرشاد الزراعي يلعب دوراً كبيراً في توعية المجتمعات بعد اشراكها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة؟

- في معرض إجابة (7) ممن استهدفهم السؤال ، خرجت الدراسة بتأكيدهم لمضمون وفحوى السؤال وأنهم يؤمنوا على ما جاء فيه ، وأردف بعضهم تلقيه للكثير من أنماط التوعية ضمن استهداف الارشاد الزراعي لمشاريعهم من خلال مراحله الثلاثة (التخطيط ، التنفيذ والمتابعة) ، أمّن على ذات السؤال إجابات (5) من العينة المستهدفة ولكن بدرجة أقل من نظرائهم ال(7) السابقين ويمكن وصفها بالوسطية، لكن **مبحوثان** من أصل الـ14 لهم رأي آخر تضاءل من خلال إجابتهم ولدرجة الضعف ؛ دور الارشاد الزراعي مستندين في ذلك إلى مظاهر ماثلة أمامهم لميطالها الارشاد الزراعي وأن مناطقهم لا تزال تمارس أنشطتها وفق نظم تقليدية بحتة.
- **السؤال العاشر :** إلى أي مدى يمكنكم أن تقيموا مستوى الشراكات التي تم بها تنفيذ المشاريع؟

انقسم المستجيبون بين مؤيد بدرجة متفاوتة وبين درجة وسطى وأخيرة بدرجة ضعيفة ، حيث أن المستجبين الأوائل وبلغ عددهم (8) أيدوا إقبال المنظمة على إشراك المجتمع المحلي عبر شراكات فعالة مع المجتمع وخاصة المرأة شمل ذلك الإشراك أيضاً السلطات المحلية وقادة المجتمع ووزارة الزراعة وإن كانت الشراكات بنسب متفاوتة ، أما عدد (5) من المبحوثين أكدوا بأن مستوى الشراكات بين مشاريع المنظمة وبين المجتمع المستهدف والسلطات المحلية جاء أقل تقديراً من سابقه حيث وصفوا مستوى الشراكات بالوسطية ، وأما **واحد فقط** من المبحوثين أجاب على السؤال أعلاه مشيراً في إجابته إلى ضعف مستوى الشراكات.

يرى الباحث أن مبدأ الشراكات حظي باتساق وتوافق من حيث التقييم مون غالبية مجتمع الدراسة قد انخرط فعلياً في البرامج من جهة المتابعة والتدريب والتنفيذ.

- **السؤال الحادي عشر :**ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز تنمية المرأة في تنمية المجتمع الريفي؟

في معرض إجابة (8) ممن استهدفهم السؤال ، خرج الباحث بتأكيدهم لمضمون وفحوى السؤال وأنهم يؤمنوا على ما جاء فيه ، وأردفوا أن هناك فعالية لذلك الدور خاصة في برامج رفع القدرات ، محو الأمية ، تشكيل اللجان القاعدية للمرأة الريفية والمجتمع ، برامج البتسنة الزراعية وميزوا إجاباتهم بفاعلية لتلك الأدوار في إنفاذ المشروعات ، بينما (6) كانوا أقل درجة من رصفائهم السابقين ، حيث تأرجحت إجابتهم بين التأمين على بعض الأدوار وبين وصف الأدوار الأخرى بنسب متفاوتة.

وبالاجمال يمكن القول أن غالبية من المبحوثين يؤمنوا على أن هناك أدوار فعليةاتسمت بالفعالية في البرامج آنفة الذكر.

- **السؤال الثاني عشر :** كيف يتم تحقيق الاستدامة في المشروعات التنموية وخاصة المشروعات الزراعية ؟

تفاعلت غالبية المبحوثين مع إجابة هذا السؤال حيث بلغت (12) مبحوثاً ، أضافوا للدراسة عدداً من المحاور المستنتجة أكسبت الدراسة ثراءاً معلوماتياً أفادها كثيراً حيث جاءت في إجاباتهم عدة أبعاد لمشروع اقتراحات تدعم الاستدامة التنموية بالمنطقة والتي منها: استدامة المشاريع القائمة ، استدامة العائد المجزي ، استدامة التمويلات المحلية البديلة ، استدامة التنوع في المشاريع البستانية الصغيرة للمرأة ، استدامة الشراكة عبر اللجان النسوية المتخصصة لضمان استمرارية مشاريعهن القائمة والمرتقبة ، بينما اتجهت إجابات (2) من ذات العينة إلى الدعوة إلى ضمان استدامة المجالات التخطيطية والتنفيذية عبر إشراك فعلي للمجتمعات المحلية في جميع مراحل إنفاذ تلك المشروعات التنموية

لاحظ الباحث أن غالبية كبيرة من مجتمع الدراسة أمن على إشراك العنصر النسوي مع تأكيد رؤيته بضرورة أن يكون له دور ملموس في تحقيق الاستدامة من خلال تمليكه المشروعات للمستفيدات.

- **السؤال الثالث عشر** : استغلال إنسان الريف لموارد منطقته البيئية وثرواتها الطبيعية بشكل جيد ، يمكنه من تطوير مجتمعه كمياً ونوعياً ، ما تعليقكم ؟

في معرض إجابة (8) ممن استهدفهم السؤال ، خرجت الدراسة بتأكيدهم لمضمون وفحوى السؤال إيجابياً وأنهم يؤمنوا على ما جاء فيه بأن استغلال إنسان الريف لموارد منطقته البيئية وثرواتها الطبيعية بشكل جيد ، يمكنه من تطوير مجتمعه كمياً ونوعيا ، لكن (4) لم يبتعدوا كثيراً على نظرائهم ال(8) السابقين ، بيد أنهم أضافوا على ما سبق رؤى تصب في ذات المضمون حيث رأوا بأن الاستغلال لتلك الموارد يكسب مشاريع المنطقة مزايا كثيرة يأتي في أولها المحافظة على طبيعة المنطقة في قطاعيها الريفي والحيواني بشكل يعود بالمنفعة كماً ونوعاً ، في حين لم يؤخذ من الـ(2) الأخيرين ما يفيد الدراسة كثيراً.

يعزي الباحث ذلك لاستشكال بعض المفاهيم المرادة في السؤال خاصة في جانبي البيئة ووسائل تطوير المجتمع وانتفاء الاختصاص في المجال.

- **السؤال الرابع عشر** : التنمية هدفها الإنسان وهو غايتها ومرتكزها ، وعليه أن يراعي امكانيات وقدرات البيئة على تلبية احتياجاته وعدم الإضرار بها ما رأيك في ذلك ؟

امتزجت إجابات العينة . ككل . بين مقر ومنكر وبين من خلط بين هذا وذاك إزاء الأثر الذي تتركه أنشطة إنسان المنطقة على البيئة التي يعيش فيها ، فقد أقر (6) منهم بمنطقية الأثر مع إبرازهم لحقيقة تاريخية يدركها قدامى مزارعي المنطقة وهو أن يرتبط نشاط المزارع مع إكساب صداقته للبيئة وهذا يحسب لصالح وعي المزارعين المجيبين للسؤال البيئي ، من هؤلاء من أمّن على أن الإنسان هو هدف التنمية وبالتالي يتعين عليه توظيف محافظته على موارد البيئة الطبيعية لتكون طوع خدمته كونه جزء منها ، أما الـ(5) المجيبين لذات السؤال ، فقد تمحورت إجاباتهم بالتركيز على النشاط السلبي والتعامل غير المرشد مع البيئة منوهين في إجابتهم على أن ذلك حتما يخلق اضطراباً في عملية التوازن البيئي.

في حين بعدت إجابات الـ(3) الأخيرين من العينة المبحوثة تماماً عن إبداء أي مزايا أو آثار مترتبة على أنشطتهم في البيئة من حولهم .

يعزي الباحث تشتت إجابات مجتمع الدراسة لتواضع معرفة غالبيتهم ومحدودية التخصص إزاء كل ما يتعلق بالبيئة أو دور الإنسان فيها أو فيما يتعلق بآثار نشاط الانسان عليها.

الفصل السادس

الملخص والتوصيات والمقترحات

- ملخص فرضيات الدراسة
- ملخص النتائج العامة
- التوصيات
- المقترحات

أ) ملخص فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى حظيت محاور هذه الفرضية بنسبة تأييد 87%

1. برامج التنمية التى تقوم بها المنظمة اسهمت فى إدماج المرأة فى مشروعات التنمية
2. قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح والهجرة للسكان.
3. زادت المشروعات التنموية فى التجمع السكانى حول المشروعات الزراعية.

الفرضية الثانية : حظيت محاور هذه الفرضية بنسبة تأييد73%

4. ضعف برنامج تعليم الرجال (محو أمية – إرشاد).
5. مشاركة الجهات الحكومية لم ترتقي للمستوى المطلوب في أغلب برامج المنظمة.
6. هنالك ضعف في تركيز منظمة الساحل على البرامج التعليمية بالرغم من أهميتها.

الفرضية الثالثة : الفرضية الثالثة حظيت محاور هذه الفرضية بنسبة تأييد 65%

7. برامج بناء القدرات أسهم في تطور المشاريع.
8. استجاب غالبية سكان منطقة أربعات لكافة برامج رفع القدرات.
9. الأداء المؤسسي لمنظمة أربعات لم يكن بالمستوى المطلوب.

الفرضية الرابعة : الفرضية الرابعة حظيت محاور هذه الفرضية بنسبة تأييد 77%

10. الشراكة مع المجتمعات المحلية ساهمت فى إستقطاب الدعم المحلى الداخلى والخارجى.
11. المنظمة خلقت شركات مع المجتمعات المحلية مما أسفر عنة زيادة إنشاء الجمعيات المحلية.
12. برامج المناصرة والتشبيك خلقت شراكات مثمرة بين اللجان المحلية والمؤسسات الحكومية.

الفرضية الخامسة : الفرضية الخامسة حظيت محاور هذه الفرضية بنسبة تأييد 76%

13. تعتبر مراكز تنمية المرأة وتنمية المجتمع الريفى شريك أساسى فى خلق مشروعات مستدامة.
14. التنمية المستدامة فى أى مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع كافة وخاصة المرأة فى وضع الخطط وتنفيذ البرامج.
15. التوجه نحو إنفاذ المشروعات المستدامة ، له أهمية قصوى فى دفع عجلة التنمية البشرية للمناطق المستهدفة.

الفرضية السادسة : الفرضية السادسة حظيت محاور هذه الفرضية بنسبة تأييد 76%

16. الهدف من تبنى عملية التقييم البيئ هو ضمان دمج وإعتماد الإعتبارات البيئية خلال المراحل الأولى من إعداد الخطط الريئسية والبرامج التنموية لتقرير التنمية المستدامة.
17. عدم الإهتمام بدراسة الأثر البيئ لتنفيذ المشروعات فى المراحل الأولية ، يؤدى إلى مفاجآت تسبب هدراً للموارد المالية.

18. نشر التثقيف البيئى فى برنامج التعليم الدراسية وفى برامج أجهزة الإعلام يؤدى إلى زيادة الوعى البيئى مما يساهم فى المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع.

ب) ملخص النتائج العامة :

1) حسب مخرجات الدراسة اتضح جلياً بما لاشك فيه ، إن هناك أثراً ملموساً لدور منظمة الساحل الطوعية في تنمية المجتمع في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.
2) منظمة الساحل لم تلعب دوراً ملموساً في تنمية منطقة أربعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية
3) منظمة الساحل اهتمت بالبنيات التحتية في جوانب شتى لكن بدرجة أقل في برامج التعليم.
4) مفاهيم الشراكة التي انتهجتها المنظمة مع المؤسسات المحلية والزراعية والرعوية أسفرت عن خلق مجتمعات ذات كفاءة في تنفيذ ومتابعة وتسويق المنتجات المحلية.
5) برامج بناء القدرات ساعد كثيراً في تطوير المشاريع ، على الرغم من أن الأداء المؤسسي لمنظمة أربعات لم يكن بالشكل المطلوب.
6) اللجان القاعدية التنموية وخاصة برنامج تمكين المرأة الريفية ساهمت في تطوير المشروعات الزراعية والرعوية ومشاريع إدرار الدخل.
7) أغلب المشاريع التي تم تنفيذها في المنطقة ، لم يؤخذ في الحسبان دراسة عناصر البيئة المراد تنفيذ المشروعات فيها وأثرها على المجتمع.

من خلال ما تم الاستبحاث فيه خلال فصول الدراسة الستة بمختلف مباحثها النظرية والميدانية ؛ وضح جلياً ملموسية دور المنظمات الطوعية غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي بالتركيز على منظمة الساحل البريطانية في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

عطفاً على ذلك ؛ يزيِّل الباحث هذه الدراسة بما أمكن استخلاصه من نتائج في شقيها الخاص والعام واستتبعها بعدد من التوصيات التي اتسعت بحيث استصحبت توصية لكافة القطاعات ذات الصلة بالعمل الطوعي المنظماتي وما أحدثه من حراك مجتمعي بناء ، فتح الأذهان وأنار الآفاق ولفت الانتباه إلى سوانح القوة ومكامن الخلل ومواطن الضعف.

ج) التوصيات :

اتساقاً مع نتائج الدراسة ؛ تم صياغة التوصيات التالية :

1- ضرورة قيام تجمع المنظمات الوطنية والحكومية بدراسة تجربة مشاريع منظمة الساحل دراسة وافية والأخذ بايجابياتها وتصحيحها والاضافة إليها مع الأخذ في الاعتبار المستجدات السكانية والبيئية في منطقة الدراسة.

2- تركيز الاهتمام بظاهرة تدني مستوى التعليم في ريف ولاية البحر الأحمر وعلى وجه الخصوص منطقة أربعات ، وذلك بإشراك كل الفاعلين وجهات الاختصاص في مجالات التربية والمنظمات المحلية والعالمية في هذا الشأن.

3- ضرورة تحقيق شراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والبشرية.

4- توصي الدراسة قادة اللجان بالمجتمعات الريفية بضرورة إعادة النظر في الهياكل والجمعيات وإعادة تكوينها وتدريبها وربطها بمؤسسات الدولة لتحقيق الجودة والاستمرارية.

5- أهمية إشراك المرأة الريفية في جميع مراحل دورة المشروع لتمكينها من الانخراط في العملية التنموية تماشياً مع مطلوبات الألفية الثالثة.

6- توصي الدراسة بإجراء دراسة الآثار البيئية لأي مشروع قبل وبعد التنفيذ لضمان نجاحه وذلك من خلال إشاعة ثقافة المحافظة على البيئة وسط المجتمعات المحلية.

7- توجيه منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الغير حكومية ورجال الأعمال للتصدي لقضايا البيئة والتنمية في المجتمع المحلي ، وتبني مشكلات الفقر بالمناطق الريفية بالولاية.

من خلال ما تم الاستبحاث فيه خلال فصول الدراسة الستة بمختلف مباحثها النظرية والميدانية ؛ وضح جلياً ملموسية دور المنظمات الطوعية غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي بالتركيز على منظمة الساحل البريطانية في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر.

عطفاً على ذلك ؛ يزيِّل الباحث هذه الدراسة بما أمكن استخلاصه بعدد من التوصيات أعلاه التي اتسعت بحيث استصحبت توصية لكافة القطاعات ذات الصلة بالعمل الطوعي المنظماتي وما أحدثه من حراك مجتمعي بناء ، فتح الأذهان وأنار الآفاق ولفت الانتباه إلى سوانح القوة ومكامن الخلل ومواطن الضعف.

د) المقترحات:

1. بناء استراتيجية ناجحة للنهوض بواقع القطاع الزراعي في ريف ولاية البحر الأحمر.
2. تقييم وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة برامج المنظمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. أثر التعاونيات في تنفيذ برامج التنمية البشرية.
4. دراسة الثغرات بين مفاهيم مساهمة المرأة ودورها في عملية التنمية.
5. دور تدخل الدولة في تحقيق التنمية المستدامة بريف ولاية البحر الأحمر.

المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع العربية**
- **المصادر والمراجع الأجنبية**
- **الملاحق**

(*) الكتب

1- الحنيطي ، (2012م) : التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة : الطرق والمقابلات والأدوات ، جامعة مؤتة ، الأردن.

2- من الله ، (2003م) : الحكم المحلي خلال قرن ، الخرطوم ، السودان.

3- الخطيب ، عبد الله عبد الحميد (2010م) : العمل الجماعي الطوعي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، القاهرة.

4- الحقبان ، (1995م) : أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، السودان.

5- عبد المحمود ، (1980م) : التوعية الاجتماعية : وسائلها وأهدافها ودورها في وزارة الشئون الاجتماعية ، الخرطوم ، السودان.

6- محمد السيد، (1991م) : الدور السياسي في الفقر في صدر الإسلام ، المركز العربي للدراسات والبحوث ، القاهرة.

7- نور ، محمد إدريس (2005م) : مفاهيم في التنمية الريفية ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، السودان.

8- علاء الدين ، محمد (2003م) : علم الإجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في التنمية الريفية ، الإسكندرية ، مصر.

9- عمر معن خليل (1991م) : البناء الاجتماعي ، دار الشروق ، عمان.

10- دعبس ، (2008م) : المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة ، طبعة أولى ، الإسكندرية ، مصر.

11- عثمان ، (1995م) : مناهج الدراسة العلمي ، وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي ، دار جامعة إفريقيا العالمية ، الخرطوم.

12- رشوان ، (1995م) : العلوم والدراسة العلمي ، مكتبة دار الكتب المصرية ، القاهرة.

- **المصادر والمراجع الأجنبية**

1. Abdelatif Hassan and Sarra, pavilion (January 2011) city Urban station and PortSudan, Red Sea State, Sudan.
2. Abu Hadia Society for women and community development, Red Sea State, Sudan, 2010.
3. Sarrah Bantelion & Abu Amna HAshim (2007); Peace and development in Eastern Sudan, Red Sea State, Sudan.
4. SoS Sahel International (UK) March 2001, Khor Arlat Rehabilitation Project (KAPP) Interim Evaluation Period (1998 – 2000).
5. Lasary (2001) Economic (de) Enterprise.

- **التقارير والدوريات والمنشورات العلمية**

- عبد العاطي (2002) : تحسيين الديمقراطية في منظمات المجتمع المدني ، سلسلة المطبوعات والحكم الرشيد ، الخرطوم.
- عبد الوهاب (1998م) : التنمية الريفية المفهوم والتجارب والتحديات ، ندوة بالقاهرة.
- منتديات استار تايمز (2014م) : دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ، المغرب.
- قانون مفوضية العون الإنساني (1996م).
- طه (2000م):تجارب وأثر المنظمات الطوعية في تنمية (ورشة عمل) ، البحر الأحمر ، بورتسودان.
- تقارير جمعية تنمية أربعات (2010م) ، بورتسودان.
- تقارير مشاورة الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة (1993م) ، الأمم المتحدة ، روما ، إيطاليا.
- تقرير مركز دراسات النوع والجذور (1999م) ، الخرطوم.
- الهادي ، (2001م) محاضرة عن مفاهيم التنمية الريفية ، جامعة السودان ، كلية الدراسات الزراعية ، دورة تدريبية.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2003م) الأهداف الإنمائية للألفية.
- تقارير محلية القنب 2013م.
- تقارير منظمة الساحل 2014م.

- **الرسائل الجامعية :**

1. وداد ، (1995م) : دور المنظمات الطوعية في التنمية بالسودان ، بحث ماجستير ، جامعة الخرطوم ، السودان.
2. حسونة (2013م) : الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، بحث دكتوراه ، الجزائر.

3. الزهراني ، (2006م) : التنمية المستدامة وصداقة البيئة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية.
4. بوش ، (2011م) : عوائق التنمية في فلسطين ، بحث دكتوراه ، جامعة السودان ، الخرطوم.
5. مختار ، آمنة (1997م) : دور المنظمات الطوعية في التنمية في منطقة البحر الأحمر ، دراسة حالة : منظمة أوكسفام ، أكورد ، أوكيندن فينشر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، السودان.
6. أونور ، (2008م) : دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة حالة : المرأة في ولاية البحر الأحمر ، بحث دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. الحسن ، (2002م) : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقبيلة المسيرية الحمر بجنوب كردفان ، بحث دكتوراه ، الخرطوم.
8. الياس ، (2009م) : أثر المشاكل الاجتماعية على مساهمة المرأة الريفية في التنمية ، دراسة حالة : محلية سنكات ، دراسة ماجستير ، جامعة البحر الأحمر.
9. أبو فاري (1970م) : أثر الشراكة على تمويل العمل الطوعي ، دراسة حالة : جمعية الهلال الأحمر السوداني والوكالة الإسلامية الإفريقية للإغاثة ، دراسة ماجستير ، جامعة إفريقيا العالمية ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، الخرطوم ، السودان.
10. نمر ، (2006م) : استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية ، بحث ماجستير ، حالة دراسية : منطقة الشعراوية ، محافظة طولكرم ، فلسطين .
11. طاهر ، (2006م) : دور المنظمات في إحداث التنمية الريفية المستدامة ، بحث ماجستير ، جامعة البحر الأحمر ، السودان.
12. إبراهيم ، (2007م) : دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة السودانية ، دراسة حالة المستشفيات : جمعيات ، الائتمان والإدخار ، بحث دكتوراه ، الخرطوم.
13. منيناي (2006م) : دور المشاركة القاعدية في تأمين الغذاء في منطقة أربعات بولاية البحر الأحمر ، رسالة ماجستير ، جامعة البحر الأحمر.
14. محمد دين ، (1994م) : دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية ، دراسة حالة برنامج أوكسفام لتنمية شمال طوكر ، بحث ماجستير ، جامعة الخرطوم.
14. المليح ، (2012م) : دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ، بحث ماجستير ، جامعة السودان ، الخرطوم.
15. مايكل (2013م) : الزراعة وآفاق التنمية الريفية بدولة الجنوب ، دراسة عن دور الزراعة في مناطق شمال وغرب بحر الغزال.
16. بنطيانو وسارة (2010م) : التحضر والفقر في السودان ، دراسة حالة مدينة بورتسودان.

17. أبو آمنة (2005م) : السلام والتنمية في شرق السودان : الأسباب والمسببات التي أدت إلى عدم الاستقرار ، دراسة حالة مدينة كسلا.

سادساً : المجلات والمقالات :

- مجلة الدليل الارشادي للمتطلبات البيئية لمشاريع التنمية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2009م) الطبعة الأولى.
- أحمد ، (2002م) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 8480.
- مبادئ توجيهية للتنمية الريفية ، (1985م) : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، روما ، إيطاليا.
- طه (2000م) : تقييم دور المنظمات في البحر الأحمر.
- الإحصاء السكاني (1993م) وزارة التخطيط ، بورتسودان ، البحر الأحمر.
- الموسوعة الولائية (2006م) : إدارة التخطيط ، وزارة المالية والاقتصاد ، بورتسودان ، السودان.
- شاش ، (2006م) : مؤتمر مكافحة الفقر ، ورقة حكومة ولاية البحر الأحمر ، وزارة المالية ، بورتسودان.

سابعاً : الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

معجم المعاني والمصطلحات بموقع المعاني بالانترنت

.1www.almaany.com/

المعجم الوسيط بالشبكة الدولية للمعلومات

www.mougamwaseet.com/ -1

الملاحق

ملحق (1)

جمهورية السودان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا والدراسة العلمي

محكمـو الاستبيان

م	الإسم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
1	أ. د . أحمد عبد العزيز	بروف	زراعة وبيئة	جامعة البحر الأحمر
2	د . أونور أوشام	دكتور	إحصاء	جامعة البحر الأحمر
3	د . مريم علي أونور	دكتور	تنمية ريفية	جامعة البحر الأحمر

ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

يقوم الباحث بدراسة عن دور المنظمات الطوعية في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة أربعات بولاية البحر الأحمر ، ويتمنى منكم أن تساعدوه في جمع المعلومات الخاصة ببحثه لنيل درجة الدكتوراه ، علماً بأن المعلومات والبيانات لأغراض الدراسة العلمي فقط.

الاستبيان

الجزء الأول : البيانات الشخصية

(1)النوع : (أ) ذكر ☐ (ب) أنثى ☐

(2)نوع الحالة : (أ) مستفيد خدمة ☐ (ب) مقدم خدمة ☐

(3) عدد أفراد الأسرة : (أ) 1-3 ☐ (ب) 4-6 ☐

(ج) 6-8 ☐ (د) أكثر من 9 أشخاص ☐

(4) المستوى التعليمي : (أ) أمي ☐ (ب) خلوة ☐

(ج) أساس ☐ (د) ثانوي ☐ (هـ) جامعي ☐

(5) نوع النشاط : (أ) مدير ☐ (ب) منسق ☐

(ج) موظف ميداني ☐ (د) أخرى ☐

(6) منذ متى تقيم بقرى ريف القنب والأوليب بولاية البحر الأحمر

(أ) منذ 5 سنوات ☐ (ب) منذ 10 سنوات وأكثر ☐ (ج) منذ الميلاد ☐

ملحق (3)

الجزء الثاني : بيانات الدراسة :

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
/7	برامج التنمية التي تقوم بها المنظمة أسهمت في توفير فرص عمل لسكان المنطقة					
/8	برامج التنمية التي تقوم بها المنظمة أسهمت في رفع مستوى الإنتاجية					
/9	برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات أسهمت في توفير برامج وأنشطة خاصة بالمرأة					
/10	برامج التنمية التي تقوم بها المنظمة زادت من رفع الوعي بأهمية التعليم					
/11	برامج التنمية التي تقوم بها المنظمة أسهمت في إدماج المرأة في مشروعات التنمية					
12	زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة					
/13	قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح والهجرة للسكان					
/14	زادت المشروعات التنموية في التجمع السكاني حول المشروعات الزراعية					
/15	ساهمت مشروعات التنمية في تطوير القطاع الزراعي في المنطقة					
/16	ساهمت المشروعات الزراعية وخاصة المزارع الأسرية والجماعية في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع					
/17	ساهمت مشروعات التنمية في إنعاش أسواق المنطقة					
/18	ساهمت المشروعات الزراعية في تفعيل دور التجار الصغار					
/19	زادت مشروعات التنمية من الناتج المحلي في المنطقة					
/20	زادت مشروعات إدرار الدخل من دخل متوسط الأسر الفقيرة					
/21	قللت مشروعات التنمية من معدلات النزوح للسكان					
/22	زادت المشروعات التنموية في التجمع السكاني حول المشروعات الزراعية					

/23	المنظمة خلقت شراكات مع المجتمعات القاعدية مما أسفر عنه زيادة إنشاء الجمعيات القاعدية					
/24	المناصرة والتشبيك وخلق الشراكات بين اللجان القاعدية والمؤسسات الحكومية ، خلقت مجموعات متجانسة ومتعاونة					
/25	مشاركة المنظمة مع المجتمعات القاعدية أثرت إيجاباً في زيادة معدلات الوعي المجتمعي					
/26	الشراكة مع المجتمعات القاعدية ساهمت في استقطاب الدعم المحلي الداخلي والخارجي					
/27	إجماع المجتمع القاعدي على تنفيذ المشروعات التنموية خاصة الزراعية ، يشجع الممول المحلي والخارجي بتوفير الدعم المادي والتنموي.					
/28	آلية اتخاذ القرار بتنفيذ المشاريع التنموية نابعة من استجابة القاعدة والقمة على حد سواء					

		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
29	تعتبر مراكز تنمية المرأة وتنمية المجتمع الريفي شريك أساسي في خلق مشروعات مستدامة					
30	التنمية المستدامة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع كافة وخاصة المرأة في وضع الخطط وتنفيذ البرامج					
31	التوجه نحو إنفاذ المشروعات المستدامة ، له أهمية قصوى في دفع عجلة التنمية البشرية للمناطق المستهدفة					
32	إنفاذ المشروعات التنموية بشراكة فعالة مع المجتمعات القاعدية يضمن استدامة المشروعات					
33	إشراك اللجان الفنية في المشروعات المستدامة على مستوى المناطق المستهدفة ، تعتبر آلية دعم فني لمشروعات التنمية الشاملة وتمكين استدامتها					
34	المنظمة تركت أثر استدامة على المجتمع المستهدف					
35	الهدف من تبني عملية التقييم البيئي هو ضمان دمج واعتماد الاعتبارات البيئية خلال المراحل الأولى من إعداد الخطط الرئيسية والبرامج التنموية لتقرير التنمية المستدامة					

36	عدم الاهتمام بدراسة الأثر البيئي لتنفيذ المشروعات في المراحل الأولية ، قد يؤدي إلى مفاجآت تسبب هدر للموارد المالية					
37	تطوير مشاريع أعمال محددة كالمحافظة على المياه وتحسين نوعية الهواء وإدارة النفايات ، يساهم في إنجاح المشاريع					
38	الأخذ في الاعتبار مراعاة الجوانب البيئية عامل من عوامل نجاح المشروع					
39	نشر التثقيف البيئي في برامج التعليم الدراسية وفي برامج أجهزة الإعلام يؤدي إلى زيادة الوعي البيئي مما يساهم في المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع					

ملحق (4) استبيان الأسئلة المقفولة :

إلى أي مدى في اعتقادك أن البرامج التدريبية التالية قد حققت أهدافها؟					
السؤال	ممتازة	جيدة جدا	جيدة	مقبولة	ضعيفة
(أ)برنامج توعية المرأة الريفية					
(ب) برنامج تعليم الرجال (محو أمية . إرشاد)					
(ج) برنامج تدريب المستفيدين من برنامج المشروع (مؤشر استدامة)					
(د) مشاركة المرأة					
(هـ) مشاركة الجهات الحكومية:					
(و) برنامج تمكين المرأة الريفية					
(ز) برنامج تحسين مستوى المعيشة					
(ي) برنامج الأمن الغذائي					
(ك) برنامج حصاد المياه					

ملحق (5)

المقابلة الشخصية

بعد الرجوع إلى دراسات سابقة والاتصال بباحثين محليين ، وبعد الرجوع إلى السيد المشرف مباشرة لمعرفة مدى فاعلية بعض المقابلات لأصحاب الاختصاص بشأن هذه الدراسة ، عليه سوف يستخدم الباحث أسلوب الأسئلة المفتوحة وذلك باختيار 14 سؤال من الاستبيان الذي تم تحديده مسبقاً وذلك تفادياً للأسئلة الموجهة والمخططة حتى يتمكن الباحث من الاستفادة من خبراتكم.

(1) برأيك ما هو الدور الذي لعبته مشروعات منظمة الساحل الزراعية والإدارية التي نفذتها في رفع إنتاجية المرأة الريفية؟

....

....

....

(2) حسب رأيكم ما هي الفرص التي وفرتها المنظمة للمرأة الريفية في برامجها المختلفة؟

....

....

....

(3) برأيك هل حدث تطور حقيقي في القطاع الزراعي في المنطقة وفي معيشة السكان؟

....

....

....

(4) أوضحت بعض الدراسات أن المزارع الخاصة والعامة أدت إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض الأسر . هل توافقني الرأي؟

....

....

....

ما هي مشروعات إدرار الدخل التي نفذتها المنظمة ؟

....

....

....

(5) ما هو الأثر الذي تركته المشروعات الزراعية المنفذة على صغار التجار في المنطقة؟

....

....

....

(6) إعداد التشريعات المنظمة لضمان سلامة البيئة ونشر التثقيف البيئي يساهم في المحافظة على البيئة وإنجاح المشروع ، ما تعليقكم ؟

....

....

....

(7) علاقة التنمية بالبيئة علاقة توافق وليست علاقة تصادم ، وضح ذلك ؟

....

....

....

(8) هل تعتقد أن الإرشاد الزراعي يلعب دوراً كبيراً في توعية المجتمعات بعد إشراكها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة؟

....

....

....

(9) إلى أي مدى يمكنكم أن تقيموا مستوى الشراكات التي تم بها تنفيذ المشاريع؟

....

....

....

(10) ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز تنمية المرأة في تنمية المجتمع الريفي؟

....

....

....

(11) كيف يتم تحقيق الاستدامة في المشروعات التنموية وخاصة المشروعات الزراعية؟

....

....

....

(12) استغلال إنسان الريف لموارد منطقته البيئية وثرواتها الطبيعية بشكل جيد يمكنه من تطوير مجتمعه كمياً ونوعياً . ما تعليقكم؟

....

....

....

(13) التنمية هدفها الإنسان وهو غايتها ومرتكزها وعليه أن يراعي إمكانيات وقدرات البيئة على تلبية احتياجاته وعدم الإضرار بها . ما رأيك في ذلك ؟

....

....

....

(14) إن أخذ الأبعاد البيئية بعين الاعتبار عند دراسة وتنفيذ مشاريع التنمية يتضمن أيضاً اختيار التصاميم الفنية والتكنولوجيا وطرق التشغيل الأكثر ملاءمة للبيئة وكذلك اختيار مواقع المشاريع المناسبة للظروف البيئية من شأنه أن يحقق فوائد كثيرة. ما تعليقكم ؟

....

....

....

الباحث

محمد آدم حسين

استبيان مفتوح لأطروحة دكتوراه في العمل الطوعي

ت : 0918118742

ملحق رقم (6)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

مكتب المسجل

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

Registrar's Office

التاريخ: 2012/9/3م

النمرة: ج س ع ت / ك د ع / م.م / 010

شهادة لمن يهمهم الأمر

الموضوع: تيسير عمل الباحث/ محمد ادم حسين فقيري (سوداني الجنسية)

تشهـد ادارة هذه الكليه بان الدارس المذكـور اعلاه يقوم بالتحضير لدرجة **الدكتوراة** فى **العمـل الطـوعـي** بمعهد تنمية الأسرة والمجتمع .

نرجو كريم تفضلكم بمده بالمعلومات التـي يحتـاج اليهـا طـرفكم بالاضـافه الـى البحوث والدوريات والتطبيقات العلميه التى تستخدم للاغراض الاكاديميه والبحثيه فقط.

والله الموفق ،،،



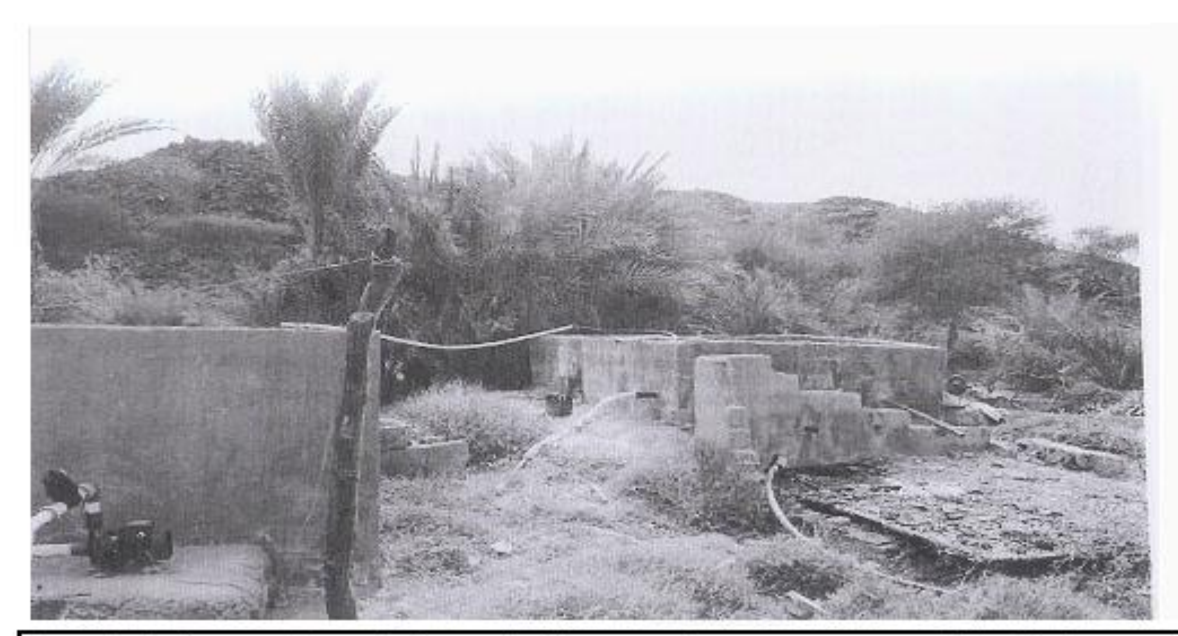
فاكس/ 83 769363 البريد الالكترونى cgs @ sustech edu.

ملحق رقم (7)



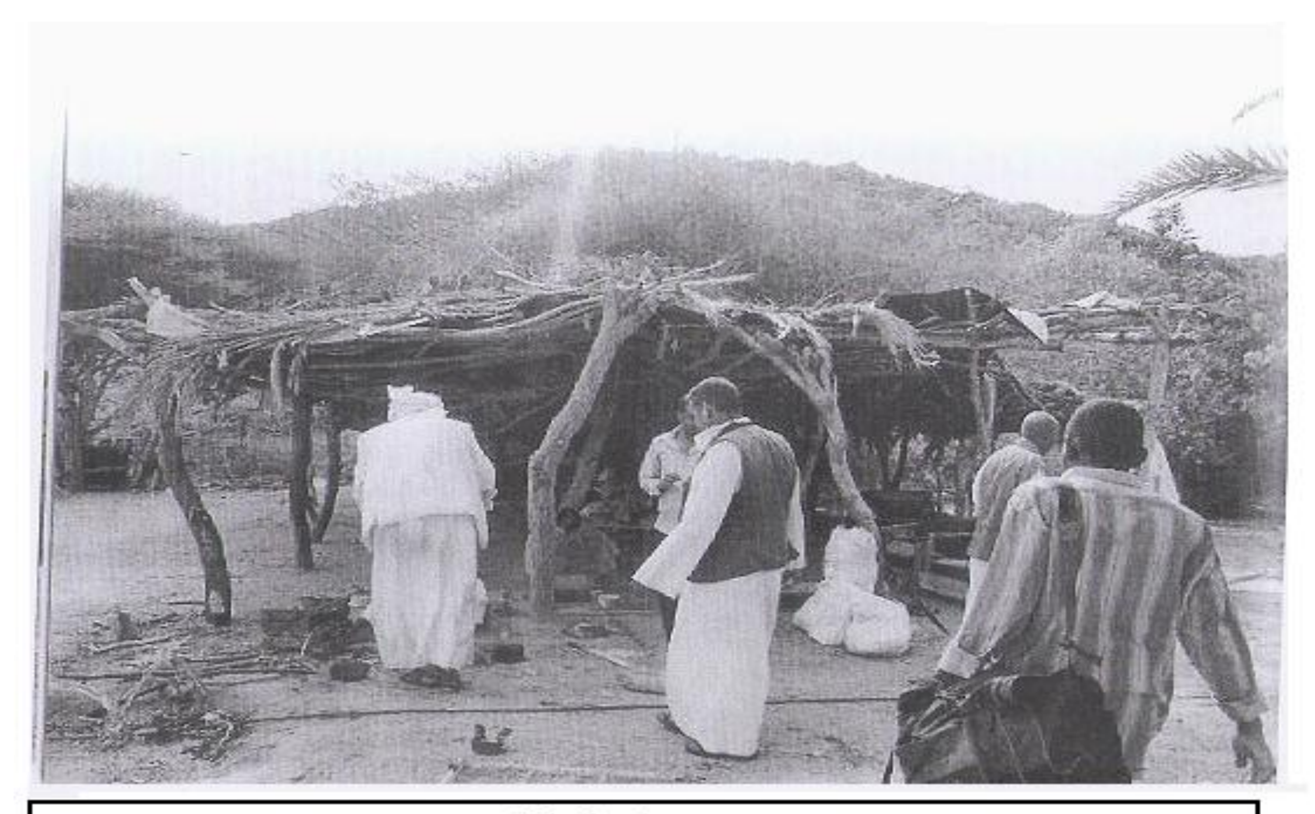
صورة رقم (1) توضح جانب من منطقة الدراسة ، ويظهر فيها الباحث مع عمدة المنطقة لدى وصوله منطقة كربديب بأربعات

ملحق رقم (8)



صورة رقم (2) توضح إمدادات الري بمنطقة الدراسة التي وفرتها منظمة الساحل لمزارعي منطقة أربعات (كربديب) بعد تدريب المنظمة الأهالي على استخدامها

ملحق رقم (9)



صورة رقم(3)
توضح وصول الباحث وفريقه المعاون لمنطقة الدراسة قبيل إنطلاق جمع وتحصيل بيانات الاستقصاء الميدانية لملأ الاستبانات من قبل المجتمع المستهدف



صورة رقم (4) توضح الجولة التفقدية الأولى للباحث للمزارع البستانية بمنطقة الدراسة برفقة عمدة المنطقة في أعقاب ما بعد النقلة النوعية التي أحدثتها منظمة الساحل لمزارعي وسكان المنطقة

ملحق رقم (10)



توضح جانب من منطقة الدراسة ، ويظهر فيها الباحث
مع عمدة المنطقة لدى وصوله منطقة كربديب بأربعات